

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ١٣

الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد أوسكار بيرغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد أوسكار بيرغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوسكار بيرغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بيرغر بيردومو (تكلم بالإسبانية): نشهد في

عام ٢٠٠٦، أحداثاً هامة متعددة ومتزامنة، تُشكل خلفية حوارنا. وبالنسبة للأمم المتحدة، يمثل عام ٢٠٠٦ فرصة جديدة لتقييم مدى التقدم المحرز منذ اعتماد حزمة من الالتزامات المسماة عموماً أهداف التنمية الألفية، قبل ستة

أعوام، والتي حظيت بزخم متجدد أثناء القمة العالمية عام ٢٠٠٥. والوثيقة الختامية لتلك القمة تشكل الموضوع الرئيسي لمناقشتنا في هذه الجمعية، فضلاً عن كونها مبادئ توجيهية للإصلاح في منظماتنا. وبالنسبة لهذه المدينة العظيمة، مقرر منظمنا، فإن عام ٢٠٠٦ يشير إلى الذكرى السنوية الخامسة للأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي غيّرت وجه التاريخ إلى الأبد. أما بالنسبة لغواتيمالا، فإن عام ٢٠٠٦ يشير إلى الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاقات السلام التي وضعت حداً لصراع داخلي دموي استمر أكثر من أربعة عقود. وبالنسبة لأميننا العام، فإن هذه السنة تشهد نهاية ولايته التي دامت عشرة أعوام، والتي تميزت بنتائج بالغة الإيجابية: وهي نتائج أريد أن أنوه بها، وأود أن أشكره عليها.

وأنتقل الآن للحديث عن بعض هذه المسائل الجوهرية. لكنني قبل ذلك، أود أن أعبر عن تقديرنا لإدارة السيد جان إلياسون وقيادته المتميزة للدورة السابقة لهذه الجمعية. وفي الوقت نفسه، نرحب بانتخابك سيدتي الرئيسة، ولا يساورنا شك في أنك ستصلين بنا إلى بر الأمان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تعزيز قدرتنا على الدفاع عن المجموعات غير المحصنة وحمايتها. كما دعونا الأمم المتحدة لدعم مبادرة لتشكيل لجنة للتحقيق مع مجموعات محظورة وسرية. وعلاوة على ذلك، شجعنا على سن تشريع داخلي لمكافحة الجريمة، بما في ذلك القانون الذي صدر مؤخرا لمكافحة الجريمة المنظمة.

والالتزامات الواردة في اتفاقات السلام تنطوي على تبعات مالية كبرى. ولتوفيرها، أرسلنا مؤخرا إلى مجلس النواب مرسوما وافق عليه، لمكافحة التهرب من الضريبة. كما أننا دعمنا إجماعا واسعا على حزمة ضريبة متفق عليها، تكفل تمويل التنمية المستقبلية عبر تحسينات في رصد النفقات العامة وإدارتها، وفي تحصيل الضرائب.

وحكومي تعطي الأولوية للاعتراف بهوية الشعوب الأصلية وحقوقهم. وفي هذا الشأن، نحن على ثقة بأن الجمعية العامة ستقر قريبا مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين، الذي أبصر النور في مجلس حقوق الإنسان، والذي سيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وخلاصة القول، إن خطة حكومتنا اعتنقت اتفاقات السلام وهي ملتزمة وطنيا بالامتثال لها. وفي عام ٢٠٠٥، تم الاتفاق على قانون إطاري بشأن اتفاقات السلام بغية تعزيز الجوانب المؤسسية لعملية السلام. ويتمثل أحد أهدافنا في تحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية التي تستجيب بصورة خاصة لاحتياجات السكان بأسرهم.

وهذا يقودني إلى البند الثاني، وهو بالتحديد، الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع إن جزءا كبيرا من برنامج الحكومة متوافق توافقا كاملا مع تلك الأهداف، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والجوع وتعميم التعليم الابتدائي. وتتخذ سياساتنا، التي تؤكد على التنمية الريفية، نهجا يحايي الطبقات الفقيرة لمجتمعنا. والجهود التي بذلت استندت في معظمها إلى الموارد المحلية - الحكومة والمجتمع

وأود أن أمر مرور الكرام على أربع مسائل هي: التقيد باتفاقات السلام الغواتيمالية، وهي عملية شاركت فيها الأمم المتحدة عن كثب، ومتابعة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، وخصوصا الهدف الثامن للألفية، أي بالتحديد تعزيز مشاركة عالمية لأجل التنمية، ووجهات نظرنا إزاء بعض جوانب الإصلاح في الأمم المتحدة، ووجهات نظرنا حول تطورات إيجابية معينة تؤثر على العلاقات الدولية.

إن الوقت القصير المخصص لي لا يسمح بالخوض في التفاصيل، ولكن لا يمكن الإنكار بأننا تقدمنا كثيرا نحو إعطاء تعبير محدد للرؤيا الواردة في اتفاقات السلام. وبعبارة أكثر تحديدا، إذا قارنا غواتيمالا اليوم بما كانت عليه عام ١٩٩٦، نجد أنه لدينا الآن مجتمع أكثر تعددية وتسامحا وترويا ومشاركة عما كان عليه في الماضي. وديمقراطيتنا التمثيلية آخذة في التجذر، بعد ثلاثة انتخابات حرة وشفافة. والجيش تابع للحكومة المدنية حقا. وأحرز تقدم ملموس في تعزيز مجتمع متعدد الأعراق واللغات. والدولة ملتزمة باحترام الحقوق المدنية والسياسية والإنسانية، وبتشجيع مشاركة أكبر للمرأة في مجتمعنا. وبُذلت جهود حثيثة لإرساء أسس نحو تعزيز إقامة العدالة وتوطيد دعائم سيادة القانون. وزادت بشكل ملحوظ نسبة النفقات العامة المخصصة لتقديم الخدمات الاجتماعية في السنوات القليلة الماضية. وساعدنا ضحايا الصراع عبر برنامج لدفع التعويضات. ونقوم بتحصين الجبهة الوطنية ضد الفقر كأولوية لحكومتنا. كما أننا اعتمدنا مؤخرا سياسة للتنمية الريفية، شارك في إعدادها وسيشارك في تنفيذها المقاولون والفلاحون والنقابات المهنية.

ونقر في الوقت نفسه بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. فانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة، وهي مرتبطة غالبا بارتفاع نسبة الجريمة، بما فيها الجريمة المنظمة. ولهذا السبب دعونا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لافتتاح مكتب لها في غواتيمالا، ومشاركتنا في

المدني - ولكننا أيضا تلقينا دعما من المجتمع الدولي في سياق شراكة حقيقية.

ولقد زاد احترام المجتمع الدولي لأولوياتنا، وكَيْف أساليبه بشكل متزايد وفقا لإجراءات ميزانيتنا. ونرى أن تقدما كبيرا تم إحرازه منذ أن عقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢. كما أننا لاحظنا انعكاسا، خلال الأعوام الأربعة الماضية، في الاتجاه السابق نحو تدني المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المأمول أن يستمر ويتصاعد الاتجاه الجديد لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة لصالح أقل البلدان نموا.

وخلافا للصورة المشجعة نسبيا في مجال تمويل التنمية، فإن من دواعي القلق الكبير أنه قد تم تعليق مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية. ويمثل ذلك نكسة خطيرة للاقتصاد العالمي وخاصة لفرص البلدان النامية في تحسين مشاركتها في التجارة الدولية.

وإذا لم يتم إنقاذ إمكانية الجولة الإنمائية، التي ينبغي أن تشمل إلغاء الإعانات الزراعية فضلا عن الممارسة المقيدة للتجارة في المنتجات الزراعية التي تتواصل بين الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسة، فسيكون من العسير استمرار الإشارة إلى شراكة عالمية من أجل التنمية على النحو الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، من الضروري بشكل ملح استئناف مفاوضات جولة الدوحة تحت إشراف منظمة التجارة العالمية. وبشأن ذلك الموضوع، ندعم أيضا تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والشمال في جميع المجالات.

وإذ أنتقل الآن إلى الجزء الثالث لملاحظاتي، فإننا نؤمن بأن الإصلاحات التي أجريت في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠، وخاصة منذ مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، كانت إصلاحات هامة ومضت في الاتجاه الصحيح. ونؤيد المجلس الجديد لحقوق الإنسان، الذي نحن أعضاء فيه، وندعم

كما أننا ندرك الإمكانية الكبيرة للجنة الجديدة لبناء السلام في الإسهام في العمل المشترك لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لفائدة البلدان التي تمر الآن بحالات بعد انتهاء الصراع. ونشجع تنشيط وتعزيز الجمعية العامة بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة التي تتمتع بالشرعية الكافية لمناقشة السياسات واعتمادها، على النحو الوارد في الميثاق والمتفق عليه في إعلان الألفية ومؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥.

ونؤكد من جديد على دعمنا القوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منتدى لتعزيز التنمية المستدامة. ونشيد على وجه الخصوص بقرار عقد اجتماع رفيع المستوى معني بالتعاون في مجال التنمية كل عامين. ونضم صوتنا إلى جميع الآخرين الذين يحثون على إنهاء حالة الجمود في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومعالم المناقشة معالم معروفة جيدا. ونحن، من جانبنا، نفضل تاريخيا إجراء توسيع متواضع لعدد الأعضاء غير الدائمين، ولكننا قبل وقت قصير، أشرنا إلى أننا يمكن أن نؤيد أي صيغة تكون قادرة على تحقيق توافق في الآراء، بما في ذلك توسيع عدد الأعضاء في كلتا الفئتين. كما أننا نؤيد مجلسا أكثر تمثيلا وشفافية وفعالية.

ونحن مرشحون لشغل مقعد غير دائم في المجلس لفترة العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، لأننا نؤمن بأن تجربتنا بوصفنا بلدا مر بعملية الانتقال من الصراع إلى السلام والديمقراطية توفر لنا رؤى ثاقبة من شأنها أن تسهم في عمل المجلس. وإضافة إلى ذلك، نحن أحد البلدان الموقعة على الميثاق التي لم تجد الفرصة بعد للخدمة في أعمال تلك الهيئة. وإذا انتخبنا في المجلس، فإننا نلزم أنفسنا بأن نتحمل المسؤوليات بطريقة احترافية ومسؤولة وكريمة - في تمثيل

وإذ أنتقل الآن إلى الجزء الثالث لملاحظاتي، فإننا نؤمن بأن الإصلاحات التي أجريت في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠، وخاصة منذ مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، كانت إصلاحات هامة ومضت في الاتجاه الصحيح. ونؤيد المجلس الجديد لحقوق الإنسان، الذي نحن أعضاء فيه، وندعم

تعمل حكومتي مع البلدان المستقبلية للمهاجرين، وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتشجيع القيام بإصلاح شامل للهجرة يتضمن آليات لإدارة العرض من العمال في بلدان المنشأ والطلب على العمال في البلدان المستقبلية. وسيساعد ذلك في تسوية وضع المهاجرين الذين يشكل إسهامهم في رفاه مجتمعاتهم أمرا جوهريا ومن شأنه تمكيننا من التغلب على الضعف الكبير لسكاننا.

ونتضامن مع البلدان الأخرى التي تعيش أوضاع صراعات. وهذا ما دفعنا إلى المشاركة في عدد متزايد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن دواعي فخرنا وجودنا، إلى جانب عدد كبير آخر من بلدان أمريكا اللاتينية، في جارتنا هاييتي ونحتفي بحكومة الرئيس رينيه بريفال المنتخبة ديمقراطيا. ولدينا كذلك قوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومراقبون عسكريون في ستة بلدان أخرى في القارة الأفريقية.

ونأسف للعنف الذي يُؤثر على العديد من البلدان في الشرق الأوسط، ولاسيما لبنان. وندعو إلى قرار يُمكن إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة من العيش في سلام داخل حدود آمنة في الإطار الأوسع لمنطقة تجمد مصيرها مرتبطا بالوثام والتقدم.

وبالنظر إلى أهمية التنسيق بين دول المنطقة، فقد نظمت غواتيمالا خلال المدة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٦ أول اجتماع أمني إقليمي لأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية بهدف الوصول إلى توافق في الآراء بين بلدان مجموعة أمريكا الوسطى وكذلك المكسيك وبليز وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية لوضع استراتيجية شاملة وللتصدي للتهديدات الرئيسية التي تواجه المنطقة وتحقيق توافق في الآراء على توحيد السياسات والإجراءات الأمنية المتفق عليها والمتضمنة في الاتفاقات والمعاهدات والاتفاقيات

منطقتنا - وأيضا أن نعزز من الداخل إصلاح ذلك المنتدى الحاسم لضمان السلام والاستقرار في العالم.

إن السياسة الخارجية لبلدي تتسق مع مصالحنا الوطنية التي تقوم على أساس تحسين مشاركة غواتيمالا في هذا الكوكب المتعولم، فضلا عن تعزيز تعددية الأطراف والتكامل الإقليمي. وقد شجعنا إقامة تكامل أعمق مع جيراننا المباشرين في أمريكا الوسطى، وأحرز تقدم هام في إنشاء اتحاد جمركي. ونحن، البلدان الخمس في أمريكا الوسطى، وافقنا أيضا على اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وسنبدا، في عام ٢٠٠٧، مفاوضات بشأن اتفاق ارتباط مع الاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، سعت حكومتي لتعميق علاقتهما الثنائية مع بليز، بينما تسعى في الوقت نفسه لإيجاد حل دائم وعادل ومنصف ومشرف للتراث الحدودي بين بلدينا. وبالتالي، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وقعنا، تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية، اتفاقا بشأن إطار للمفاوضات وتدابير لبناء الثقة، يغطي نطاقا واسعا للمواضيع وهو اتفاق سيقرب بيننا. وإحدى النتائج الملموسة التي أحرزها ذلك الجهد هي اتفاق التجارة الحرة الذي تم التوقيع عليه قبل أشهر قليلة فقط.

وشاركت غواتيمالا في الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي عقد في هذه القاعة ذاتها قبل أقل من أسبوع. وفي ذلك السياق، نؤكد على أن الاهتمام بحالة المهاجرين أبناء غواتيمالا يمثل أولوية أخرى لحكومتي. ومن العناصر الأساسية في السياسة العامة بشأن ذلك الموضوع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وهو عنصر لا يمكن الوفاء به إلا إذا أصبحت جميع الدول أطرافا في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

خطاب السيد نستور كارلوس كيرشنر رئيس جمهورية الأرجنتين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطُحِب السيد نستور كارلوس كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة يُشرفني أن أرحب بفخامة السيد نستور كارلوس كيرشنر رئيس جمهورية الأرجنتين في الأمم المتحدة وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة.

الرئيس كيرشنر (تكلم بالإسبانية): أود تهنئكم يا سيدي الرئيسة هيا آل - خليفة، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في هذه الدورة حيث أنني أعتقد أن اضطلاع امرأة بهذا الدور أمر في غاية الأهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهو هدف لحكومتنا وللأمم المتحدة على السواء.

ونيابة عن جمهورية الأرجنتين، نود كذلك تهنئة رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين السيد يان إلياسون على العمل الذي قام به ونؤكد مجدداً تقديراً لما يبذله الأمين العام كوفي عنان من جهد في تعزيز السلام وتعددية الأطراف ومكافحة الفقر.

جئنا إلى الجمعية العامة بإيمان راسخ بأن إنعاش هذا المنتدى للتمثيل العالمي أمر أساسي لكي يصبح القانون الدولي أداة العقلانية وهو ما من شأنه تمكيننا من تسوية الصراعات ومكافحة التهديدات للسلم.

وتستلهم جمهورية الأرجنتين في مسلكها الدولي قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية والدفاع بحماس عن السلم والأمن الدوليين. وتشكل هذه المبادئ،

الإقليمية والدولية متعددة الأطراف، فضلاً عن تلك التي اعتمدتها اجتماعات القمة.

نأمل أن نتمكن من الاستمرار في التعويل على مساندة المجتمع الدولي والأمم المتحدة لعقد ثلاثة اجتماعات أخرى لاستكمال صياغة تلك الاستراتيجية.

ومن المهم التأكيد أن غواتيمالا ستتنظم، بالاشتراك مع منظمة الشفافية الدولية، المؤتمر الدولي الثاني عشر لمكافحة الفساد خلال المدة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وسيكون موضوع المؤتمر "نحو عالم أكثر عدلاً: لماذا لا يزال الفساد يسد الطريق؟". ويعكس هذا الجهد التزام حكومتنا الصارم بمكافحة داء الفساد الذي أثبتت به مؤسساتنا منذ سنوات طويلة وبحول دون تمكن مواطنينا من تحويل بلدنا إلى بلد أكثر عدلاً. وبهذه المناسبة، فإنكم جميعاً مدعوون للمشاركة ونحن مُتلهفون لتقاسم التحديات والتقدم والصعاب التي تواجهنا في هذا النضال المشترك.

وتحت قيادتكم سيدي الرئيسة، سيتعين على الجمعية العامة في هذه الدورة معالجة قضايا ذات أهمية كبيرة للبشرية ولننظمتمنا. وتتعهد غواتيمالا بالمشاركة بهمة في المناقشات المزمعة هذا العام. ومن الآن فصاعداً، فإننا نؤكد تعاوننا الكامل معكم لإنجاح رئاستكم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على الكلمة التي ألقاها من فوره.

اصطُحِب السيد أوسكار برغر برادومو رئيس جمهورية غواتيمالا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وبيننا هنا اليوم ممثلة لمنظمة مهمة بشدة بهذه المسألة هي منظمة "أمهات بلازا دي مايو"، السيدة مارتا فازكويث التي ترافق وفدنا. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة هذه الأداة شديدة الأهمية سريعا خلال هذه الدورة.

وبعد خمس سنوات من الهجمات التي صدمت تلك المدينة والعالم، نريد أن ندين وبشدة التهديد الجدي الذي يشكله الإرهاب العالمي. والأرجنتين تعتبر جميع أعمال الإرهاب ضد المدنيين الأبرياء أعمالا إجرامية وغير مبررة، ولا تقبل أي حجة لتبرير تلك الأساليب.

إن الشعب الأرجنتيني عانى من هجومات بشعة في التسعينيات نفذها سفارة إسرائيل ومقر الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المتبادلة. وما زلنا نكافح، بالرغم من الوقت الذي مضى، لنوضح الحقائق توضيحا كاملا ولنعاقب المجرمين. ونؤمن بأننا لا بد، من أجل مواجهة هذا التهديد الإجرامي بشكل ناجح، أن نرد ردا متعدد الأطراف وشرعيا ومستمرا. واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللجوء أمر أساسي، شأنه شأن التعاون الدولي وتقديم المساعدة القانونية بغية الإنفاذ الفعال لقواعد مكافحة الإرهاب.

وإذا لجأنا، في التصدي للإرهاب العالي، إلى انتهاك شامل لحقوق الإنسان، فإن المنتصر الوحيد في هذه المكافحة سيكون الإرهاب نفسه. ولن نمضي قدما بثبات في مكافحة الإرهاب ما لم نجسد المكافحة في إطار احترام القوانين المحلية والقواعد والاتفاقيات الدولية. ولا يمكن لأي تعقيد أن يشكل مبررا للإحجام عن مكافحة الإرهاب في إطار القانون.

إن السلام بينيه ويحافظ عليه إدارك المفهوم الحقيقي للتضامن بين الدول من منظور أوسع من المنظور العسكري المحض أو المنظور الانفرادي السائد. وإن الدول، الكبيرة

التي تؤمن بها الغالبية العظمى من الشعب الأرجنتيني، المرشد لإدارتنا والأساس لقراراتنا المتعلقة بالسياسة الخارجية.

وفي مجال حقوق الإنسان، شهدنا في عام ٢٠٠٣، وبعد أكثر من عقدين من الحكم الديمقراطي المتواصل في الأرجنتين، تحولا نموذجيا حقيقيا. واستجابة لتفويض المجتمع بأسره، اعتمدت سلطات الدولة الثلاث، كل في نطاق صلاحيتها، قرارات متزامنة ضد الإفلات من العقاب للحفاظ على الذاكرة والحقيقة والعدالة وكفالة التعويضات.

ومن المعالم البارزة لهذا التحول إلغاء الكونجرس للقوانين التي كانت تكفل الإفلات من العقاب في جرائم الإرهاب التي ارتكبت برعاية الدولة والحكم بأن تلك القوانين وقرارات العفو التي أصدرتها المحاكم في بلادنا غير دستورية وإعادة فتح ملفات أكثر من ألف قضية تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهت بعض هذه القضايا بإدانة المسؤولين عن تلك الجرائم. ونحن نؤمن بأنه يمكن تعزيز الديمقراطية بالحاربة المتزامنة للإفلات من العقاب والتشديد على الاحترام الكامل لحكم القانون من دون الدعوة إلى الانتقام.

وفي ضوء هذه الخبرة، فقد ساندنا بقوة، منذ بدء إصلاح منظومة الأمم المتحدة، دمج حقوق الإنسان في الهيكل الهرمي لرفع المستوى المؤسسي للتعامل معها إلى نفس المستوى الممنوح للتنمية وحفظ السلم والأمن الدوليين. ودفعنا هذا التصميم إلى تأسيس مجلس حقوق الإنسان الذي شاركت الأرجنتين في تأسيسه بفعالية.

وكانت الخطوات الأولى التي اتخذها المجلس إيجابية حيث وافق على نص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وهي أداة ذات أهمية كبيرة لبلادنا حيث أنها تُعرف جريمة ضد الإنسانية عانت الأرجنتين منها بشدة في الماضي ودفع مجتمعنا ثمنها غاليا.

وفجوة التكنولوجيا؛ ونريد أن نحدد نموذجاً مستداماً ومنتجاً للتنمية يثبت مزاياها التنافسية ويعزز ثروتنا الهائلة في الموارد البشرية والمادية.

إن الحالة الاقتصادية للجمهورية حالة مختلفة للغاية عما كانت عليه حينما بدأت حكومتنا. فنحن نحدث تغييراً هيكلياً حقيقياً. ويشمل ذلك النمو المستمر بمعدلات بين ٨ و ٩ في المائة؛ وزيادة مشاركة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومعدلات قياسية للمدخرات المحلية؛ وبعث الصناعة المحلية؛ وتحقيق فائض في الميزانية بمستويات تاريخية؛ وتوسع واضح لمبيعاتنا الصناعية إلى العالم؛ والزيادة المستمرة في تخفيض الديون العامة المحلية والخارجية؛ والتكديس الوقائي للاحتياجات؛ وتقليل التعرض الخارجي؛ وتخفيض ملحوظ في البطالة؛ وتعزيز دخل العاملين بأجر والمتقاعدين؛ وانخفاض كبير في مستويات الفقر والبطالة.

ونحن، بإتباع سياسة نقدية حكيمة وسياسة مالية منظمة وتحقيق فائض مالي وتجاري وإدارة للمديونية إدارة مسؤولة، نخفض بشكل متزايد الضعف والشك الذي وسم اقتصاد الأرجنتين في الماضي. ويمكننا العمل المرضي والشمول الاجتماعي والإنتاج الوطني والاستهلاك الداخلي والنمو المستمر من بلوغ أهداف إعلان الألفية، بالرغم من أنه ما زال هناك شوط طويل نقطعه للخروج من الجحيم الذي وقعنا فيه.

ونسعى للاستدامة المتكاملة لتلك العملية، ليس في جوانبها المتعلقة بالاقتصاد الكلي فحسب، ولكن أيضاً ضمان العدل الاجتماعي وتوزيع أكثر عدلاً للدخل من خلال تخفيض الفقر والبطالة.

ونسعى، بتنفيذ خطة وطنية للتعليم مع تركيز اتحادي أقوى يبرز تحدي تحسين نوعية التعليم ويضمن التمويل

والصغيرة، الغنية والفقيرة، ستتعرض للخطر إذا لم نع حقيقة أن مكافحة الإرهاب تتطلب اتخاذ إجراء متعدد الأطراف وذكي ومستدام يستند إلى أساس ثابت من الشرعية واحترام الحقوق الأساسية وتناسب الرد ودعم الرأي العام الدولي.

ونود أن نعرب عن قلقنا حيال الأعمال العدائية على الحدود بين إسرائيل ولبنان، التي تسببت في مقتل مئات وإلحاق الدمار الشديد بالبنية التحتية المدنية وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص. ولا بد من وقف أعمال العنف. ويلزم أن نعالج الأسباب التي تكمن في صميم الأزمة، وأن نتفادى الاستخدام غير المتناسب للقوة، وأن ندرك أن الحلول التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض هي وحدها التي ستستمر في الأجل الطويل. وستواصل الأرجنتين تأييد التوصل إلى حل منصف لمشاكل الشرق الأوسط في إطار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ويجب أن ندرك أن العالم لن يقترب من السلام إلا بقدر تعزيزه للمساواة وكفاحه من أجل القضاء على الفقر والاستبعاد. وينطبق ذلك على النظام العالمي وعلى كل بلد على المستوى الوطني.

وتدعم الأرجنتين بناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافاً وذات توزيع أفضل لفوائد النمو الاقتصادي. كما نؤمن بأن لجميع البلدان الحق في البحث عن نموذجها بالذات للتنمية بدون فرض أي شروط خارجية. ولا نتطلع إلى تحقيق نمو مستدام فحسب؛ بل نريد أيضاً أن يصل هذا النمو إلى الجميع. ولا بد من تحقيق نمو متنسق يترجم إلى توزيع متوازن للدخل، لأننا نعلم أن ما يلزم ليس التنمية للقلة فقط، ولكن تنمية البلد بأسره.

وفي المنطقة وفي السوق المشتركة للجنوب، نريد أداة كفؤة للتصدي للفقر والاستبعاد؛ ونريد أن تسود المصلحة المشتركة على المصالح الطائفية ونريد أن نتغلب على الركود

ونشعر بقلق متزايد إذ نشاهد تدهور البيئة العالمية. ونؤكد مجدداً على أنه لا يمكن السماح بالكيل بمكيالين. ولا بد من حماية البيئة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفي البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وفي بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفي البلدان المحورية والبلدان الهامشية.

إن أكثر البلدان الصناعية استفادت، في تطوير صناعاتها، من إعانة بيئية حقيقية قدمتها بقية البلدان التي تشكل الآن، في تخلفها النسبي، محمية بيئية عالمية حقيقية. ولذلك السبب لا يجوز لنا أن نقبل أن تسعى البلدان التي حققت تنمية أكبر - في كثير من الحالات على حساب تدهور البيئة وبإحداث تأثير عالمي حاد يتجلى في تغير المناخ - إلى تحويل الجزء الأكثر تلوثاً من عملياتها الصناعية إلينا.

ولا يمكن إيجاد حلول موثوق بها بدون اتخاذ إجراء متضافر لجميع بلدان العالم، لأن طابع المشكلة طابع عالمي النطاق. وليس من المقبول التغاضي عن مطالبات البلدان النامية. ومن الحتمي السير في طريق الحلول.

وتود بلداننا أن تتلقى الاستثمارات وأن تقدم الفرص المربحة في مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية، وحتى في القطاعات الحساسة. وهنا يكمن أساس قوي للتعاون الدولي، ولكننا لا نريد أن يضطلع المستثمرون في بلداننا بالأنشطة المحظورة في البلدان الصناعية لجرد أنهم قد يضاعفوا أرباح حملة الأسهم بتوهم ما يزعم بأنه تحقيق إنتاج أقل كلفة برفع تكاليف التلوث البيئي، مما يؤدي إلى تدهور الظروف الصحية وتخفيض العمر المتوقع.

وبشأن موضوع مختلف، نولي أهمية كبيرة لمشاركتنا، بالترافق مع البلدان الأخرى في المنطقة، في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرى، بخلاف التقدم المحرز في الانتقال، أن الدعم المستمر والمساعدة الاقتصادية من المجتمع

المتزايد للقطاع العام ويتفاعل مع القطاع الخاص، إلى تحقيق الاستفادة الإستراتيجية للخطوة.

ولا يسعنا إلا أن نشير إلى أن تلك الإنجازات لم يدعمها صندوق النقد الدولي، الذي حرمانا من أي نوع من المعونة، ولا بد من القول، إن تلك الإنجازات قد تحققت في العديد من الحالات كنتيجة لتجاهل توصيات وشروط الصندوق أو حتى بالعمل ضدها. ولدينا برهان تجريبي واف على فشل المنظمات المالية الدولية في تعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً. ففي حالات كثيرة كان للشروط التي تفرضها تلك المنظمات تأثير معاكس، ألا وهو إعاقة التنمية.

لقد تغير العالم ولم تتغير تلك المنظمات. فهي ما زالت تصر على تعريض التقدم للخطر بتدخلاتها المضللة. ولذلك السبب نؤيد، مع معظم البلدان، إصلاح البنيان المالي الدولي لجعله أكثر فعالية في مساعدة تقدم الدول ذات الموارد القليلة. ونرى، بملاحظة تردد المنظمات المالية الدولية في إحداث أي تغيير حقيقي في سياساتها، أن من الضروري تبني ذلك التغيير والنظر في إنشاء أدوات مالية دولية جديدة من شأنها أن تمكننا من تمويل المشاريع الإنمائية الكفيلة بمكافحة الفقر والجوع في العالم وإيجاد خيارات حقيقية للتقدم.

وتشعر الأرجنتين بالحزن إذ تلاحظ الجمود في مفاوضات جولة الدوحة لتطوير منظمة التجارة العالمية. ومن الحتمي، في إطار العملية الحالية للعولمة - التي يجب أن تستفيد منها البلدان النامية - إحراز نتيجة ناجحة ومتوازنة تتسق تماماً مع ولاية إعلان الدوحة. وبالتالي، نؤكد من جديد على ضرورة إحراز نتيجة مرضية في الزراعة في هذه الجولة لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك إجراء تخفيض كبير في الإعانات المحلية، وإزالة إعانات الصادرات ومنح إمكانية كبيرة للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

القائل بأن القوة العسكرية يمكن أن توفر حلاً لافردية للصراعات والتهديدات. فهذا الاعتقاد الخاطئ لا يؤدي إلا إلى الفشل والمعاناة الشديدة.

ولا يمكن أن يدفعنا للأمام إلا الأخذ بحلول متعددة الأطراف رغم ما تخضع له من حدود يتم التوصل إليها من خلال عملية المفاوضات الشاقة. وفي هذا السياق، للأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في ضمان مزيد من التفاهم بين الدول بغية إيجاد عالم أكثر عدلاً يسوده السلام في السنوات المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد نستور كارلوس كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد روبرت غابرييل موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية زمبابوي.

اصطُحِب السيد روبرت غابرييل موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت غابرييل موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغاي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ ببيان بتكرار الإعراب عن المشاعر التي أبدتها من أزجوا إليكم التهنية يا سيدي الرئيسة على تبوءكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، ومن أعربوا عن تقديرهم

الدولي ستظل أهميتهما حاسمة في مجالات الأمن وتعزيز المؤسسات وتشجيع الحوار السياسي وحماية حقوق الإنسان والشمول الاجتماعي وتعزيز سيادة القانون وإنشاء القدرات الإدارية، وقبل كل شيء، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم المساهمات الملموسة.

ونؤكد مجددا هنا على إرادتنا لتحقيق تطور نووي سلمي تتحقق منه المنظمات الدولية. ومعلوم للجميع التزام الأرجنتين بترع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية وتمسكنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وممارستها القديمة في الميدان.

في الختام، أود أن أشير إلى أن مسألة جزر مالفيناس - التي تشمل مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمنطقة البحرية المحيطة بها - ظلت قيد نظر الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٥.

وتعرّف الجمعية العامة ولجنة الـ ٢٤ الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التابعة لها تلك الحالة بأنها حالة خاصة تختلف عن الحالات الاستعمارية التقليدية في أنها تنطوي على نزاع متعلق بالسيادة يجب تسويته من خلال المفاوضات الثنائية بين بلدي والمملكة المتحدة، وفقا لأحكام القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ويجب أن نؤكد أن حكومة المملكة المتحدة مستمرة في إغفال قرارات الجمعية العامة. ورغم ذلك، أود أن أؤكد مجددا مرة أخرى استعداد بلدي للدخول في حوار بناء مع المملكة المتحدة. وندعو المملكة المتحدة إلى الإصغاء الفوري لطلب المجتمع الدولي باستئناف المفاوضات.

وختاما، لدينا اقتناع راسخ بأن الأساس موجود لقيام تعاون دولي يمكن أن يعين العالم على التحرك صوب السلام. ويجب ألا يمتنع التوتر والمصاعب التي تحف بالبشرية من أن ندرك إلى أي مدى أخذ ينحسر المفهوم التسلطي

مكتظ بالمبادرات ذات النوايا الطيبة، التي لم يتحقق للكثير منها مع الأسف التحول من النظرية إلى التطبيق.

وقد اتفقنا على الغايات ووضعنا لأنفسنا الأهداف في مسعانا لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا. ومن غريب المفارقات، بالنظر إلى هذه المجموعة الأخاذة من المبادرات، أن الأداء الاقتصادي الكلي لبلدنا لم يحدث فارقا بالنسبة لحياة غالبية شعوبنا.

شغل نائب الرئيس، السيد بلينغا - إيبوتو (الكامرون)، مقعد الرئاسة.

ويتمثل أحد التفسيرات لمحتنا الإنمائية ولفشل المبادرات الكثيرة في الفجوة الواسعة بين الخطاب وبين العمل الملموس على أرض الواقع. وقد اتفقنا في مناسبات عديدة على إتاحة الوسائل لتنفيذ الأهداف المتفق عليها. ووضعنا أهدافا لتوفير تلك الموارد. ولكننا في الوقت ذاته نشهد تضافر بعض البلدان والجماعات على اتخاذ إجراءات من قبيل فرض الجزاءات الاقتصادية غير القانونية، لإحباط جهودنا الإنمائية.

وفي حالة زمبابوي، حالت تلك البلدان دون دعم ميزان مدفوعاتنا وغير ذلك من أنواع المساعدة من المؤسسات المالية الدولية التي تتحكم فيها. وعقب نجاح الجهود البطولية التي بذلها شعب زمبابوي لتصفية المتأخرات كما يشترط صندوق النقد الدولي، تلاعبت تلك القوى السلبية بعملية صنع القرار في تلك المؤسسة لكي تحرمنا من أي دعم جديد. بل إنها تحاول تقييد تدفقات الاستثمارات، وكل ذلك بسبب الخلافات السياسية بينهم وبيننا. أليس من قبيل المفارقات أن نُحرم من الموارد لأغراض التنمية بينما يتاح التمويل بسهولة لدعم العناصر الحريضة على قمع الإرادة التي عبرت عنها غالبية مواطنينا بطريقة ديمقراطية وإلحاحات تغيير غير دستوري في النظام؟ إننا ندين هذا التدخل في شؤوننا الداخلية. وأود أن أكرر ما قلته من قبل:

لنجاح الذي أدار به سلفكم، السيد يان إلياسون، أعمال الدورة الستين. ومن نفس المنطلق، أود أن أهنيئ أيضا جمهورية الجبل الأسود على انضمامها لأسرة الأمم المتحدة.

كما أود أن أعرب عن تقدير خاص للأمين العام، السيد كوفي عنان، لما أبداه من رؤية ثابتة وقيادة نموذجية للأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. ونثني عليه لجهوده الدؤوبة في مساعدة الدول الأعضاء على تحويل الأمم المتحدة إلى أداة نشطة وثيقة الصلة بالواقع وفعالة في مواجهة التحديات التي تواجهنا ونحن نحاول أن نجعل هذا العالم مكانا أفضل للجميع.

وستظل إنجازات الأمين العام، ولا سيما في مجال تعزيز السلام والتنمية، دائما عالقة بالذاكرة بصفتها إنجازات تاريخية، ومن أبرزها مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ ومؤتمر القمة الاستعراضي الذي عقد في العام الماضي، بسبب القرارات الهامة التي اتخذناها في كلا المناسبتين. وبينما يقترب من نهاية مدة خدمته في منصبه الرفيع، نرجو له كل التوفيق في مساعيه المقبلة ونرجو أن يضع نفسه في خدمة المجتمع الدولي أينما احتاج إليه.

وموضوع مناقشاتنا هذا العام، وهو تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية على سبيل المتابعة لمؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، مناسب للغاية. فقد اعترفنا في العام الماضي بأن مكافحة الفقر مهمة جماعية. وسلمنا معا بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية أمر محوري لتحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتنفيذ الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد اعترف المجتمع الدولي منذ سنين الآن بضرورة التعجيل بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وهناك كثير من المبادرات وبرامج العمل الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. والواقع أن تاريخ الأمم المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية

ونسلم تماما بأن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ خططها الإنمائية، بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن من الضرورات الحتمية أن يقدم الدعم لجهودنا على الصعيد الوطني، بما فيها اعتماد وتنفيذ برامج صحيحة وذات صلة، وألا يعوقها انعدام التعاون الدولي. ومن ثم ستكون لهذه الدورة قيمة كبرى إذا أريد التوصل إلى اتفاق بشأن التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك إقامة آليات لقياس تدفقات المعونة. وينبغي أن يكون هذا التمويل كافيا وثابتا ومستمرًا حتى يحدث أثرا ذا جدوى.

ولا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يلحق بأفريقيا خرابا لا يوصف، وخاصة في الجنوب الأفريقي، بسبب ارتفاع مستويات الفقر، التي تجعل من الصعب على المتضررين أن يحصلوا على الدواء. وترحب زيمبابوي بالجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول دائمة لآفة فيروس نقص المناعة/الإيدز. ونحث دوائر المانحين، بالتعاون مع الشركات الصيدلانية، على المساعدة في زيادة إمكانيات الحصول على الأدوية الضرورية بتكلفة معتدلة، وبخاصة للبلدان النامية.

أما الاتجاه إلى استخدام المساعدات في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كمكافأة على الامتثال والرضوخ السياسي فينبغي أن تدينه الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن هذا الوباء لا يعرف حدودا، فإن إنكار المساعدة على البلدان لأسباب سياسية، من خلال نهج نفعي وانتقائي، سيلحق مزيدا من الضرر ويضعف الجهود الدولية لمكافحة الوباء. وعلى سبيل المثال، في بلدي، يتلقى مريض الإيدز الزيمبابوي في المتوسط ٤ دولارات تقريبا من المساعدة الدولية في العام، مقارنة بما يقرب من ١٧٢ دولارا في السنة في المتوسط للبلدان الأخرى في المنطقة. بيد أن حكومتي، بالرغم من هذه الخلفية ذاتها، قد سجلت بعض النجاح المتواضع في الحد من معدل انتشار فيروس نقص المناعة

إن تغيير النظام في زيمبابوي، كما هو في أي بلد آخر في الواقع، هو حق لشعب ذلك البلد؛ ولا يمكن قط أن يكون حقا لشعب في بلدان أخرى. ويمسك شعب زيمبابوي بالمفتاح الذهبي لتغيير النظام وهو في الحفظ والصون. وليس لأحد من واشنطن أو لندن الحق في هذا المفتاح، فهو مفتاحنا وهو لنا وحدنا.

ولا يغيب عن الأذهان أيضا أن من يريدون تغيير النظام هم نفس الذين حاربناهم بالأمس. وهم يمثلون الاستعمار والإمبريالية البريطانية. أنفقنا سنوات كثيرة في السجن؛ أنا قضيت ١١ عاما في السجن. ثم ذهبنا إلى المنفى حتى نستجمع القوة العسكرية اللازمة لإسقاط الاستعمار. ومات كثير من أبناء شعبنا في هذه العملية. وقتل الكثيرون على يد النظام البريطاني برئاسة إيان سميث. وأخيرا كتب لشعبنا النصر. وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٠، أوفد الأمير تشارلز ممثلا للأسرة المالكة، ليقوم بإنزال العلم البريطاني. وكنت هناك لأرفع علم الاستقلال، الذي يمثل الآن السيادة الكاملة لشعب زيمبابوي، ولن يفقده قط ثانية. ولن تصبح زيمبابوي أبدا الدهر مستعمرة من جديد.

وهكذا تستمر هذه المناورات والتلاعبات، وحكومتي واعية تماما لأمرها وأخذة حيبتها. وفي كل منعطف ستخذ الخطوات الضرورية لحماية سيادتنا، والدفاع عن شعبنا والذود عن حقنا في مواصلة ضمان أن تستقر تلك السيادة في أيدي شعب زيمبابوي. ومن هذه المنصة، أريد أن أحذر من أن أي محاولة لتغيير تلك الولاية بوسائل غير دستورية، عن طريق عملاء يوفدون لتنفيذ عملية نعدّها غير قانونية، ستقابل بكامل غضب القانون.

ولهذا السبب نرحب بهذه المناقشة التي تحاول أن تتصدى للفجوة الواسعة بين خطط العمل المتفق عليها وبين التنفيذ، بين الخطابة وما يحدث بالفعل على أرض الواقع.

المفاوضات المتعددة الأطراف إلى اتخاذ ترتيبات ثنائية معادية للتجارة العادلة. ولا يسعنا سوى أن نرتاب بأن الانهيار كان متعمدا بغية إدامة الوضع الراهن الذي يفضل مجموعة من البلدان على حساب البلدان الأخرى.

الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من توفير الإطار للتعاون الدولي. وثمة توافق في الآراء على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي ومحوري في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يتم تعزيز التماسك والتنسيق، على النحو الذي اتفق عليه في نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعلى المستوى القطري، ينبغي أن تنسق أنشطة منظومة الأمم المتحدة تنسيقاً فعالاً بغية دعم الجهود الوطنية لتخفيض حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وبينما تشيد حكومي بالجهود المستمرة للأمم المتحدة لصياغة اتفاقية بشأن الإرهاب، فإننا نناشد الدول الأعضاء توخي الحذر من نشوء حالة يتم فيها التغاضي عن الاتفاقيات الدولية الثابتة وتجاهل قرارات الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تلك المسألة. وفي محاولتنا للتصدي لآفة الإرهاب، من الضروري أيضاً معالجة الأسباب الأساسية لتلك الظاهرة. وقد قدم برلمان زمبابوي، بغية إظهار التزامه بمكافحة الإرهاب، مشروع قانون قمع الإرهاب الأجنبي والدولي، الذي يسعى لمكافحة الإرهاب الأجنبي والدولي، فضلاً عن أنشطة المرتزقة.

وتشكل التطورات التي حصلت مؤخراً في الشرق الأوسط داعياً كبيراً للقلق. وندين استخدام إسرائيل غير المناسب للقوة في غزة ولبنان واحتجاز أعضاء البرلمان الفلسطينيين المنتخبين والوزراء. ونرفض بشدة إنزال العقاب الجماعي بالسكان الفلسطينيين واللبنانيين واحتياح أراضيهم في انتهاك للقانون الدولي. ونناشد المجتمع الدولي، وخاصة

البشرية/الإيدز من ٢٩ في المائة تقريباً في سنة ٢٠٠٠ إلى ١٨,١ في المائة في العام ٢٠٠٦، بفضل مواردها وبرامجها الذاتية.

ورغم أننا لا نجادل في حتمية الهجرة، فإن مشكلة نزوح الأدمغة تسبب قلقاً شديداً لحكومي، وكذلك للبلدان النامية الأخرى. وقد ثبت أن نزوح الأدمغة يشكل عائقاً في طريق التنمية المستدامة. وما لم يجر التصدي له الآن، ستتضاءل للغاية فرص تحقيق البلدان النامية للأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥. ومع أن البلدان النامية تفقد قوتها العاملة من خلال الهجرة، فإن المزايا المقترنة بتحويلات المهاجرين تقل كثيراً عن تكلفة إعداد الموارد والمهارات البشرية. ويلزم أن نضع حلولاً تعترف على الوجه اللائق بالاستثمارات التي تقدمها الحكومات في الموارد البشرية وفي تطوير مهارات المواطنين، وتبدي الاحترام لها ولحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين.

ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية أمر مرغوب فيه، ما يلزم البلدان النامية أكثر منها هو نظام تجاري ومالي منفتح يستند إلى القواعد ويتسم بالثبات وعدم التمييز. وإذا كان للبلدان النامية أن تحقق إمكاناتها في التجارة الدولية بكاملها لتعزيز النمو الاقتصادي، فمن الضروري أن تزال الحواجز الرئيسية التي تقف عائقاً في وجه صادراتها. وفي هذا الصدد، من دواعي قلقنا أن التعريفات الجمركية لا تزال عالية على السلع ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصادات النامية، كالمنسوجات والمنتجات الزراعية. ويمكن عمل الكثير في وجود الشراكات السليمة والشروط المنصفة للتجارة. وتتفق مع من يرون أن تنفيذ الجوانب الإنمائية من برنامج عمل الدوحة سيقطع بنا شوطاً بعيداً صوب مساعدة البلدان النامية على المنافسة في هذه القرية العالمية. ولذلك فمن دواعي القلق ألا يحدث أي تقدم لكسر الجمود الذي أصاب جولة مفاوضات الدوحة التجارية الدولية. وسيؤدي فشل

في أجزاء عديدة من أفريقيا مكننا بزوغ فجر عصر لم يسبق له مثيل من السلام والطمأنينة من أن نعيد اهتمامنا ومواردنا على التنمية الاقتصادية. ولا يوجد وقت أفضل من الآن ليزيد المجتمع الدولي جهوده ليعيد إلى شعوبنا عوائد السلام التي انتظرها بفارغ الصبر. وبالتالي نناشد المجتمع الدولي تحديد تضامنه مع أفريقيا من خلال تقديم الدعم الملموس في شكل زيادة الموارد والتخفيف الحاسم لحدة الديون، فضلاً عن تقديم موارد مالية جديدة وإضافية للاستثمار والنمو.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على حقيقة أن مستقبل المجتمع الدولي يتوطد بأفضل صورة بإقامة نظام دولي على أساس تعزيز تعددية الأطراف وبالتالي تدمير النظام الأحادي القطب الحالي. ونحن على اقتناع بأننا من خلال النهج المتعدد الأطراف وحده نستطيع أن نحقق السلام والتنمية. ومن أجل أن نتصدى بنجاح للتحديات التي نواجهها، تقوم حاجة إلى أكثر من مجرد التعبيرات الورقة عن التضامن. وبالتراffic يمكننا، بوصفنا شركاء عالميين في التنمية، أن نضمن مستقبلاً مزدهراً للأجيال المقبلة. وينبغي أن تقوم تلك الشراكة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والفائدة المشتركة. ذلك هو الطريق الذي ينبغي أن نسعى جادين للسير فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، بذل كل الجهود لضمان استمرار وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بالتفاوض.

من المحزن أن مجلس الأمن تردد ولم يتخذ إجراء حسن التوقيت لوقف المذابح والتدمير العشوائي للبنية التحتية المدنية في لبنان، وكل ذلك بسبب المصالح الوطنية المضللة لإحدى الدول الكبرى. إن الوضع الراهن في المجلس، حيث تُبقي قلة من الدول القوية على العالم رهينة، لم يعد بالإمكان الدفاع عنه بعد الآن. وبالتالي هناك حجة قوية هنا لمعالجة المسألة الأساسية لإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي. وتظل أفريقيا القارة الوحيدة التي ليس لديها مقعد دائم يتمتع بحق النقض في مجلس الأمن. وتلك الحالة غير مقبولة. ويلزم تصويبها وتصويبها الآن. وموقف الاتحاد الأفريقي حيال تلك المسألة واضح جداً. وأفريقيا تطالب بتخصيص مقعدين دائمين، كاملين مع حق النقض - إذا استمر حق النقض - زائداً مقعدين إضافيين غير دائمين. ولن نقبل حلاً وسطاً في هذه المسألة ما لم تعالج شواغلنا بشكل كاف.

إن الذين يعارضون ذلك هم الدول التي تريد أن تبقى في الموقف الذي تعتبر فيه متفوقة على الجميع. ولا يجوز أن يوجد أي تفوق في إطار ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعترف بمساواة الدول. ونحن جميعاً متساوون في إطار ذلك الميثاق، ويتعين الاعتراف بذلك المبدأ، ولكن يبدو أن بعض البلدان التي استجمعت قوة عسكرية على مر الزمن تعتبر أنفسها متفوقة على جميع البلدان الأخرى لأن لديها بأس القوة. ولكن بأس القوة لا يمثل الاعتبار الذي نأخذه في الحسبان في الحكم على قيمة الدول. ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة، ومن يعرف أن جالوت اليوم سيكون هو نفسه جالوت غد. وعلى أي حال، لكل جالوت داؤوده.

المجلس حتى يكون أكثر تنوعاً وأكثر اتساعاً بالطابع التشاركي، بغرض ضمان وجود تمثيل إقليمي أكثر إنصافاً، ومراعاة المصالح الإقليمية والوطنية السائدة في عالم اليوم. كما أن هناك حاجة إلى تعاون أوثق بين مجلس الأمن وهيئات مهمة أخرى في الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن الأمن البشري هو أحد الشواغل العالمية التي تهم كثيراً الجمهورية الدومينيكية وأجزاء أخرى من العالم. وقد لاحظنا بذعر شديد تقوض الأمن المحلي في بعض البلدان مؤخراً، مما يؤدي إلى زيادة العنف والإجرام. وهذا الوضع يرجع، بلا شك، إلى مجموعة متضاربة من العوامل من بينها الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالبشر وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. وفي مواجهة هذا الوضع المأساوي الذي يدفع بعض السكان إلى حالة من اليأس، تظل الجمهورية الدومينيكية على يقظتها في كفاحها المتواصل، وتحث المجتمع الدولي على تعزيز آليات المراقبة والمنع التي نحتاجها للتصدي لهذه التحديات العصرية التي ليس من شأنها إلا إشاعة الإحساس بالخوف والقنوط بين السكان المدنيين العزل.

مسألة أخرى تتسم بأهمية كبرى بالنسبة لتقدم ورفاه بلداننا، هي العلاقة بين الهجرة والتنمية المستدامة، التي تشكل البند الرئيسي في جدول أعمال الجمعية العامة. ونعتقد أن ظاهرة الهجرة ترتبط إيجابياً بقضية التنمية. إلا أن هناك تناقضاً متأصلاً في هذا العالم العصري المعولم، وهو أننا نشجع التدفق الحر للبضائع ورؤوس الأموال والخدمات، بينما نقيّد حرية تدفق الأيدي العاملة.

ومع أن لكل دولة أن تمارس حقها السيادي في تنفيذ سياستها الخاصة بالهجرة، ففي اقتناعنا أن التباين القائم حالياً بين التدفق الحر لمختلف مواد الإنتاج، والتدفق المقيد

خطاب يدلي به السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطُحَب السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فرنانديس رينا (تكلم بالإسبانية): يشرفني عظيم الشرف أن أهنيئ صاحبة السعادة السيدة هيا راشد آل خليفة ممثلة البحرين، على انتخابها - كأول امرأة من الشرق الأوسط - لترؤس أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. إنها تتحمل المسؤولية الكبرى عن تعزيز الحوار والتآلف في بيئة تنفّس فيها الصراعات في كل أرجاء العالم. وبالمثل، نود أن نشيد بالأمين العام على سنوات عشر قضاها على رأس هذه المنظمة، وعلى جهوده الضخمة في سبيل النهوض بحفظ السلام والأمن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويود بلدنا، حرصاً منه على استمرارية عملية إصلاح الأمم المتحدة التي يتولاها الأمين العام بكل اقتدار، أن يكرر الإعراب عن اقتناعه بأن أي إصلاح يجب أن يفسح المجال لزيادة طابعها الديمقراطي. ونحن نقر بالمنجزات التي تحققت، دون أدنى شك، في سياق هذه العملية، مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. ومع ذلك، لن يكون الإصلاح كاملاً ما لم يشمل إصلاح مجلس الأمن، وهو الهيئة المسؤولة، تحديداً، عن اتخاذ القرارات السياسية داخل هذه المنظمة. ونحن مقتنعون بضرورة توسيع عضوية

وتظل الجمهورية الدومينيكية مهتمة بالاشتراك في تعزيز بناء السلام وحل الصراعات. ونكرر الإعراب عن التزامنا العميق بأنشطة وأهداف معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ونرى أنها ملائمة للنهوض بجميع نساء العالم وكرامتهن، وبخاصة النساء في بلدان مثل الجمهورية الدومينيكية. وبصفتنا البلد المضيف، نقدر كل التقدير الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

تلتزم الجمهورية الدومينيكية التزاما تاما بإعادة إرساء الاستقرار في هايتي، ونثني على القرار الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة ستة أشهر. وتتمتع الجمهورية الدومينيكية اهتماما خاصا بزيادة التعاون الدولي الرامي إلى الحفاظ على زخم عملية إعادة الإعمار في هذه الدولة الشقيقة. وفيما يتعلق ببلدنا، علاقتنا الودية يعرب عنها أيضا من خلال اللجنة الدومينيكية الهايتية المشتركة، وهي منتدى تنشطه حكومتانا لأننا ندرك أنه أنسب آلية للمناقشة وللتوصل إلى اتفاقات بشأن كثير من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وفي الختام، نرجو أن نرى الأمم المتحدة تجدد وتعزز ذاتها بهدف أن تؤدي دورا أكثر نشاطا ودينامية وفعالية، يكفل تحقيق القيم والمبادئ المتجسدة في ميثاق سان فرانسيسكو، ضمنا لأن يصبح السلام على الأرض هو الطابع اليومي للوجود فيما بين البشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

للأشخاص لن يعمر طويلا مع مرور الزمن. ووفقا للأصوات المحافظة في العالم المتقدم النمو، تعتبر الهجرة نوعا من الغزو من جانب البلدان المتخلفة باتجاه أكثر البلدان نمواً؛ وتعتبر أيضا عملا من أعمال الثأر مما كان يحدث في الحقبة الاستعمارية من الاستيلاء على الأراضي، كما أنها في نظرهم تشكل خطرا على نمط الحياة الذي يعيشونه في الوقت الراهن.

ولكن هذا تصور خاطئ. فالهجرة لا تعني غزو الفقراء للبلدان المتقدمة النمو، ولا هي تهديد لأسلوب معيشتها الحالي. بل إن الهجرة، وبكل صراحة، هي إحدى الوسائل التي استخدمها البشر عبر التاريخ، وما زالوا يلجأون إليها سعيا إلى مزيد من الرفاه والحرية والعدالة. ولما كان من المتعذر وقف هذه الظاهرة، فلا يمكننا إلا السعي إلى إدارتها بطريقة قانونية ومنظمة، في إطار من الاحترام لحقوق الإنسان لكل الأشخاص وكرامتهم. وريثما يتسنى ذلك، يمكن لكثير من الناس أن يستفيدوا من هذا الوضع، من خلال التحويلات، وإنشاء شبكات للتواصل والتعاون، وبناء القدرات في الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا، وشتى أشكال التعاون والتبادل.

وعلى صعيد آخر، شهدت منطقة الشرق الأوسط مؤخرا أحداثا خطيرة ملأتنا جزعا ورعبا. وهي تذكرة مؤلمة بأن التوترات التي تؤثر على السلام في مناطق برمتها، ما زالت متفشية. وكما هو الحال في صراعات أخرى، فإن النزاع بين إسرائيل وجيرانها لا يمكن تسويته إلا من خلال الحوار ومساعدة الأمم المتحدة الحميدة التي نجحت في الآونة الأخيرة في وقف الأعمال القتالية بين الطرفين المتنازعين. وإننا لعلنا ثقة بأن السلام الدائم سيسود في هذه المنطقة، مما يسمح بتطوير مستويات معززة من التفاهم والتسامح والتعايش بين سكانها.

أساساً على تنفيذ القرارات الكبرى التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

واسمحوا لي بالإعراب عن تقدير عظيم لصديقي الأمين العام كوفي عنان، الذي أدار بحكمة واقتدار على مدى السنوات العشر الماضية منظمنا في زمن محفوف بالتحديات والأخطار الجديدة التي أوجدتها تغييرات غير مسبقة في تاريخ البشرية.

ويرى بلدي، بنن، أن الأمين العام المقبل ينبغي أن يأتي من قارة آسيا. ونرجو أن يتمكن الأمين العام الجديد من اتخاذ التدابير الضرورية لقيادة المنظمة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسرني أن أنوه بأن الجمعية تحرز بالفعل تقدماً في التحضير لهذا المسعى الكبير، فتعزيز التنمية هو الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة في الدورة الحادية والستين، التي تركز وفقاً لاقتراح السيدة آل خليفة، على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويشترك بلدي، جمهورية بنن، في هذه المناقشة مقتنعاً بأننا سنحرز تقدماً ملحوظاً في إيجاد طرق عملية للوفاء بالالتزامات التي سبق قطعها في مناسبات عديدة، بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء العالم. ومسألة التنمية هي من صميم رسالة الأمم المتحدة. فقد أعلن الأعضاء في الميثاق عن إيمانهم بالتساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق وبين الدول كبيرها وصغيرها. وقد التزموا باستخدام المؤسسات الدولية في تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الناس.

لذلك، فلنكون الأمين العام المتحدة قادرة على البقاء وتتسم بالفعالية، يجب أن يساعد إصلاحها أيضاً على ضمان أن تتمكن منظمنا من تحسين أدائها بصفاتها إطاراً وأداة للتنمية، من خلال النهوض بأحوال أفقر سكان كوكبنا،

اصطُحِب السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية بنن.

اصطُحِب السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يايي (تكلم بالفرنسية): أشترك شخصياً في دورة الجمعية العامة هذه لكي أؤكد مجدداً التزام بنن بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ولكي أعرب عن استعداد وفد بنن للتعاون والإسهام قدر طاقته في نجاح هذه المداولات.

ولكن اسمحوا لي أولاً بأن أزجي للسيدة هيا راشد آل خليفة مرة أخرى تهنئة حارة على انتخابها بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، ولأعرب عن تقديرنا للكيفية الرائعة التي أدارت بها أعمال الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً لل عقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للجهود الملحوظة التي قام بها سلفها، صاحب المعالي السيد يان إلياسون، وزير خارجية مملكة السويد، الذي اضطلع بالمهمة الثقيلة في قيادة الدورة الستين للجمعية العامة، التي ركزت

البطالة بين الشباب وتعزيز تمكين المرأة من أجل النهوض بأوضاعها المعيشية وتحسين مساهمتها في الدخل القومي للبلدان المعنية.

ويجب أن نكفل إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقلها تقدما، بشكل كامل في التجارة الدولية حتى يتسنى لها التأكد من تعبئة الموارد المناسبة لتمويل التنمية من خلال تلك الآلية. وهنا نعرب عن خيبة أملنا لفشل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة. وقد انهارت المفاوضات لأسباب منها مسألة الإعانات الزراعية البالغة الأهمية، التي تخنق المنتجين في البلدان النامية. وسيواصل بلدي، بنن، العمل بالتعاون مع غيره من البلدان المتأثرة على كفالة إلغاء تلك المعونات، أو على الأقل الحصول على تعويضات مساوية للأذى الذي يلحق بنا.

ولتعزيز التنمية، تسعى بلداننا لتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية. بيد أن أي ديمقراطية لا تسير جنبا إلى جنب مع التنمية، كما قلت في الجلسة الافتتاحية لاجتماع أقل البلدان نموا، لن تؤدي ثمارها ما لم ننجح في صون السلام في بلداننا وفي أنحاء العالم.

ولهذا السبب، سعت بنن في عام ٢٠٠٥، أثناء عضويتها في مجلس الأمن، إلى أن تسهم في الجهود المبذولة لتعزيز فعالية تلك الهيئة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ونرحب بالإجراء السريع الذي اتخذته الأمين العام بتقديمه التوصيات الملهمة والحكيمة التي قدمها مؤخرا بشأن المسائل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات. فحلّ الصراعات المختلفة يمكن البلدان النامية المتضررة من أن تعيد نفسها بإصرار إلى مسار إعادة البناء والتنمية الوطنية

ومن هذه المنصة، يعرب بلدي عن تقديره للإجراءات الحازمة التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، ونكرر أننا على استعداد للمساهمة الفعلية فيها. وحكومة بنن

وكفالة النمو الاقتصادي لأضعف الأعضاء في مجتمع الأمم، ولا سيما أقل البلدان نموا.

وتمويل التنمية عنصر يلزم أن يركز عليه بناء شراكة حقيقية بين البلدان المانحة والبلدان النامية. وفي هذا السياق لا يزال توافق آراء مونتيري، كما يعلم الأعضاء، على أهميته. ومن الخير أن ننوه بأن بعض البلدان المانحة قد حققت هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، مع تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا. ومن المهم أيضا أن نشجع الذين حددوا بالفعل جدولاً زمنياً لتحقيق تلك الأهداف. وبالنظر إلى عدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية، من المهم أن تجري دراسة مصادر جديدة لتمويل الأنشطة الإنمائية، والبعض يفعل ذلك بالفعل. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بالمقترحات التي طرحتها بعض البلدان، كالجمهورية الفرنسية والرئيس جاك شيراك.

تحديد موارد جديدة للتنمية إذن أمر جدير باهتمامنا. ومن دواعي سرورنا أن حشد تحويلات العمال المهاجرين يمكن من بعض الوجوه أن يسهم أيضا في إجراءات التنمية. ورغم ذلك، من المهم تيسير تلك التحويلات حتى يتسنى لها أن تسهم إسهاما فعالا في تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات المستفيدة ويمكن زيادة تأثيرها على الحد من الفقر إلى أقصى حد. ولكن ينبغي التشديد على أن الموارد المتأتية من تحويلات العمال المهاجرين لا يمكن اعتبارها جزءا من المساعدة الإنمائية الرسمية ولا ينبغي أن تدرج في حسابات تلك المساعدة.

ويجب أن نحشد الموارد أيضا من خلال تقديم الائتمانات متناهية الصغر لأفقر القطاعات. وينبغي أن يسهم دعم المجتمع الدولي في تعزيز نظم الائتمانات الصغيرة، التي قد تكون بالغة الفائدة في سياق الجهود المبذولة لمكافحة

وأود أيضا أن أثني على سلفها، معالي السيد يان إلياسون، على إدارته القديرة للدورة الستين للجمعية. وفي ظل قيادته حظيت تزانيا بشرف الاشتراك مع الدائمك في رئاسة المفاوضات التي أدت إلى تفعيل لجنة بناء السلام.

إنني أقف أمام هذه الجمعية بصفتي الرئيس الرابع لبلدي، تزانيا، عقب إجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة في العام الماضي. وهذه ثالث عملية انتقال سلس للسلطة في تزانيا. فقد تسلمت مقاليد الأمور من سلفي المبجل في هذا المنصب، فخامة السيد بنجامين ويليام مكابا، الذي لا يزال يعمل بنشاط على كلا الصعيدين الداخلي والخارجي. وهو لا يزال يقدم لي المشورة المتسمة بالفائدة والحكمة، كسلفه صاحب الفخامة على حسن مويني. ومن بين الوظائف الكثيرة التي لا يزال يضطلع بها الرئيس السابق مكابا لبلدنا وللأسرة الدولية بصفة عامة عضويته في فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، وهي مهمة ذات شأن ضمن خططنا لإصلاح الأمم المتحدة. وبفضل نجاح الإدارة السابقة يمكنني أقف أمامكم وأقدم رسالة محورية وحيدة، رسالة مؤداها استمرار نفس السياسة العامة، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وسوف نواصل جهود الإدارة السابقة لتعزيز السلام والاستقرار والوحدة الوطنية. إضافة إلى ذلك، سنضاعف جهودنا لدعم وتعزيز الإدارة الديمقراطية الجيدة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتكثيف الحرب على الفساد. ويشرفنا كثيرا في هذا الصدد أن تقرر المنظمة العالمية للبرلمانيين لمكافحة الفساد عقد مؤتمرها العالمي الثاني في أروشا، بعد يومين، اعترافا بجهودنا ودعمها لها.

وقد قطعت تزانيا أيضا خطوات اقتصادية ممتازة، مما يجعلها واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في أفريقيا. وأزعم

على استعداد لمواصلة المشاركة في عمليات حفظ السلام لكي تتيح للشعوب المتضررة من جراء الصراعات المسلحة أن تتغلب عليها وتحمي الأوضاع لتحقيق الاستقرار الضروري لكفالة إعادة إعمار بلدانها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

والتنمية بالنسبة لنا في بنن مرادف للسلام. وهذه هي الرسالة التي أود أن أنقلها، باسم شعب بنن وأقل البلدان نموا، في أثناء هذه المناقشة العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية بنن على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جاكاي مريشو كيويي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية تزانيا المتحدة.

اصطُحِب السيد جاكاي مريشو كيويي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد جاكاي مريشو كيويي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة.

الرئيس كيويي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن ابدأ بتوجيه التهئة إلى صاحبة السعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة على انتخابها عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. فهذه مرحلة فاصلة في برنامج الأمم المتحدة الجنساني. وأرجو لها التوفيق الكبير وأؤكد لها دعم تزانيا لها وتعاونها الكامل معها وهي تضطلع بواجباتها.

ونجاحنا في أي شيء نحاول أن نفعله على الصعيد الوطني يتوقف بدرجة حاسمة على وجودنا بين جيران مسلمين. فقد عانت تزانيا أطول مما ينبغي من عواقب الصراع وزعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك استضافتها مئات الآلاف من اللاجئين وتدمير الهياكل الأساسية والبيئة، ومن حيث الوقت والموارد التي كرس لتيسير تسوية الصراعات. ولهذا السبب، سوف تواصل تزانيا أداء دورها سعياً لإحلال السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وقد أحرز تقدم ملحوظ في الحالة السياسية والأمنية في منطقة البحيرات الكبرى. ونقدر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والشركاء الآخرون في عمليات السلام الإقليمية. وترحب تزانيا بتوقيع حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية أخيراً اتفاق السلام وتثني عليه. ونشعر بالامتنان للسماح لنا بفرصة للإدلاء بدلو في هذه العملية. ونعد بالاستمرار في أن نكون ذوي نفع على أي نحو قد يكون مطلوباً.

وعلى غرار ذلك، أثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات السياسية الفاعلة فيها وشعبها لإجرائها الانتخابات التي طال انتظارها. ونحث على إجراء الجولة الثانية الوشيكة من الانتخابات بشكل يتسم بالحرية والتزاهة والسلم. وستؤدي تزانيا، بوصفها رئيسة لجهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالسياسة والدفاع والأمن، دورها في دعم هذه العملية. وبوصفنا جارا يتمتع معها بعلاقات ودية، سنحاول أن نفعل ما فيه النفع عند الاقتضاء.

علاوة على ذلك، ستواصل تزانيا، بوصفها الرئيس الحالي لمبادرة السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، العمل عن كثب مع الأعضاء الآخرين من أجل ضمان

الاستمرار في هذا السجل وتعزيزه بمزيد من الحماس والقوة والسرعة.

وبالمثل، ظهرت تزانيا بوصفها واحدة من حالات أفضل الممارسات من حيث امتلاكها ناصية خطة التنمية، والمواءمة بين المساعدة الإنمائية وتنسيقها. وسأدفع هذه السياسة والممارسة قدماً للأمام خلال فترة عملي في المنصب على أمل أن تسهم في تحقيق موضوع هذه الدورة للجمعية العامة: تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وبالنظر إلى هذا السجل، وبالنظر إلى استقرارنا في مجال السياسة والاقتصاد الكلي والإرادة السياسية، فإن تزانيا الآن مهيةة لإسراع الخطى صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه لكي يحدث هذا، يلزمنا دعم دولي للارتقاء بهياكلنا الأساسية وبناء القدرة على عمليات إضافة القيمة وتنمية الموارد البشرية. ولحسن الطالع أن الإطار موجود بالفعل لهذا الدعم الدولي، على سبيل المثال، من خلال توافق آراء مونتيري. وأرى أن تزانيا كانت على مستوى التزامها بموجب الاتفاق العالمي بشأن التنمية. وأدعو الآن شركاءنا في التنمية إلى أن يحدوا حذونا.

وإدراكاً منا لدور القطاع الخاص كمحرك للنمو في تزانيا، نقوم بتنفيذ سياسات وإصلاحات مؤسسية بعيدة الأثر ترمي إلى تهيئة مناخ يؤدي إلى ازدهار الأعمال التجارية الخاصة.

ويعترف تقرير البنك الدولي "القيام بالأعمال التجارية في عام ٢٠٠٧" بأن تزانيا من أفضل عشر بلدان تقوم بالإصلاح في العالم. ومعنى هذا أن تزانيا قد وفّت من جديد بالتزاماتها بموجب الاتفاق العالمي. ولذلك فإننا ندعو شركاءنا في التنمية إلى مساندة جهودنا ومساعدة القطاع الخاص في التجاوب على نحو إيجابي.

تسوية لقيام دولتين عن طريق التفاوض وتدهور الثقة في عملية السلام. وندعو المجموعة الرباعية، كما نشجع المبادرات الثنائية وغيرها من المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى إحياء عملية السلام الموضوعية في خارطة الطريق. فلا يمكن أن يتأتى سلام عادل وقادر على الاستمرار ودائم وشامل في الشرق الأوسط إلا من خلال المفاوضات، ولا سبيل آخر غيرها.

وترحب تنزانيا باعتماد الجمعية العامة الاستراتيجية العالمية الشاملة لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) وتثني عليه. ونتوقع ألا تحول الاختلافات التي نشأت خلال المفاوضات دون تنفيذ هذه الاستراتيجية. وبعد تجربتنا مع الهجوم الإرهابي الكبير على أرضنا في عام ١٩٩٨، تكرر تنزانيا دائما تصميمها على التعاون مع الآخرين من أجل مكافحة الإرهاب بجميع مظاهره. والخطر الذي يمثله الإرهاب عالمي ومعقد؛ وهو يستدعي منا بذل جهود جماعية والأخذ باستراتيجية مرنة لاحتوائه. وأحمد الله أن لدينا الآن هذه الاستراتيجية، فلنضعها موضع التنفيذ.

لقد وقفت تنزانيا دائما إلى جانب التساوي بين الدول في السيادة وإلى جانب أسبقية تعددية الأطراف في الإدارة العالمية والتصدي للمساءلة العالمية. كما أننا نعتز دائما بالدور المحوري للأمم المتحدة في الشؤون العالمية ونناصره. ونعد بالاستمرار في كوننا أعضاء مخلصين وحريصين على المسؤولية في الأمم المتحدة. وقد عقدنا العزم الآن على المشاركة بشكل أكثر نشاطا في بعثات الأمم المتحدة وعملاتها لحفظ السلام.

وقد رأينا دائما أنه يتعين على الأمم المتحدة اليوم أن تمثل في هيكلها وسياساتها وبرامجها وأنشطتها واقع العالم اليوم، لا كما كان قبل ستين عاما. وعلى الأمم المتحدة أن تتغير مع تغير العصر وآمال أعضائها. وأريد أنؤكد مجددا

النجاح في عقد مؤتمر دولي ثان بشأن هذه المنطقة في وقت لاحق من هذا العام في نيروبي.

وأود أن أسجل في المحضر امتناننا الصادق لمجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى على ما يقدمونه من دعم. وأناشدهم كما أناشد المجتمع الدولي أن يستمروا في اشتراكهم في هذه العملية.

يبدو أن السلام يراوغ العالم. فالتقارير عن الحروب والصراعات العنيفة تشكل العناوين الرئيسية في معظم وسائل الإعلام. ومن دواعي الأسف أن أفريقيا، وهي أفقر القارات، كان لها نصيب غير عادل من الصراعات. وكشأن الوفود الأخرى، نعرب عن قلقنا للحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، وندعو إلى استمرار الاشتراك على الصعيد الإقليمي ومن جانب المجتمع الدولي. وبالمثل، نعرب عن قلقنا العميق بشأن الحالة في الصومال وكوت ديفوار وغيرهما من الأماكن في القارة.

إن استمرار الجمود فيما يتعلق بالصحراء الغربية أمر يدعو للأسف. فبعد ٣١ عاما، حان الوقت لأن تضاعف الأمم المتحدة جهودها لتسوية هذه المسألة. فقد قامت الأمم المتحدة بتسوية قضية تيمور الشرقية، وبينها وبين قضية الصحراء تشابهات كبيرة. وشعب الصحراء الغربية جدير بما لا يقل عن ذلك من جانب الأمم المتحدة. وأعتقد أنه يمكن عمله لو أن جميع الأطراف أدت دورها على نحو ملائم.

وأنتقل إلى الحالة في الشرق الأوسط، لأعرب عن سروري لاستمرار وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، ولأن البلدان المساهمة بقوات استجابت لتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

لقد حولت الحرب التي استغرقت ٣٤ يوما في لبنان اهتمام المجتمع الدولي عن محنة الشعب الفلسطيني. ومن التطورات المثيرة للانزعاج انعدام التقدم نحو التوصل إلى

اصطُحِب السيد جاكيا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد هيفيكيونيا بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان لرئيس جمهورية ناميبيا.

اصطُحِب السيد هيفيكيونيا بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكيونيا بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوهامبا (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأثق بأنها لما لها من حكمة وخبرة ستدير أعمال الجمعية العامة بنجاح. كما أعرب عن تقديرنا العميق لسلفها، معالي السيد يان إلياسون، ممثل السويد، على العمل الممتاز الذي قام به خلال الدورة الستين.

ومن نفس المنطلق، نحني الأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، على تفانيه والتزامه بأعمال الأمم المتحدة. ويود وفدي أن يعرب عن تقدير خاص له على قيادته المتميزة وإسهامه الملحوظ في نطاق الأمم المتحدة، آخذين بعين الاعتبار قرب مغادرته بعد فترة عمل رائعة تتسم بالتفاني في خدمة المنظمة. فقد سجلت الأمم المتحدة بقيادته إنجازات ملموسة. فأرسي بمقدرة الأساس الذي تحرز الدول الأعضاء مزيداً من التقدم بالارتكاز عليه، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. وسنواصل المهمة التي بدأها، حريصين على رؤيته للتعاون العالمي المستمر بين

التزام تزانيا المستمر بهذه المتطلبات العاجلة والمشروعة. فنحن ملتزمون أشد الالتزام بخطة إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن، لنجعله أكثر تمثيلاً وأكثر استجابة للواقع المتغير.

وستنتهي فترة عضوية تزانيا غير الدائمة في مجلس الأمن بعد ثلاثة أشهر. وأود أن أشكر جميع الأعضاء على منحهم بلدي شرف العمل في هذا الجهاز البالغ الأهمية من أجهزة الأمم المتحدة. ونشكر زملائنا أعضاء المجلس على تعاونهم معنا ودعمهم لنا خلال مدة عضويتنا. وإذا نستعد لمغادرة المجلس، من دواعي اغبطاننا أننا تمكنا من عقد جلسة خاصة للمجلس لمناقشة الحالة في منطقة البحيرات الكبرى تم خلالها التوصل إلى استنتاجات وقرارات مفيدة.

وإذا نستعد لمغادرة المجلس، نشعر بالاغبطان أيضاً لأننا أحطنا علماً بشعور المجلس بالحاجة إلى إصلاح تلك الهيئة. فلنستجمع قوتنا ونتصدى لهذا الأمر بحزم.

واسمحوا لي بالإعراب عن تقدير خاص لأميننا العام الموقر المقبل على المغادرة، السيد كوفي عنان، وهو من الدعاة بقوة لتعددية الأطراف ومن الساسة العظماء. ونهنته على حسن أدائه وعلى قيادته القديرة خلال فترة عصيبة بصفة خاصة بالنسبة للعالم وللأمم المتحدة وله شخصياً. وسوف يُذكر بصفته رجلاً تحدى المنظمة أن ترقى إلى مستوى الآمال الحقبة المعقودة على تعددية الأطراف، من خلال تقديم الأمن الجماعي والسعي لتحقيق حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون وتعزيز التنمية البشرية. إننا نتوجه له بالشكر ونرجو له كل التوفيق بعد اعتزاله. وأرجو أن يتاح له الوقت ليهنأ بالاعتزال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية

العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية تزانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به من فوره.

وتبدو ثمار كل هذه الجهود جلية لأعيننا جميعاً، لأنها توجت بتدشين لجنة بناء السلام، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، وإنشاء مكتب للأخلاقيات. كما نرحب بالإنجازات التي تحققت في مجال إدارة الإصلاح. وتراود الناس في أنحاء العالم آمال عظام في أن تحقق الأجهزة المنشأة حديثاً الولايات الموضوعية تحديداً لها. ونحن لذلك نشجع جميع الدول الأعضاء على الاستمرار بشكل منفتح ومتسم بالشفافية في وضع اللامسات الأخيرة على استعراض العملية.

وتعلق ناميبيا أهمية على خطة التنمية العالمية. ومن هنا يساورنا القلق إزاء البطء الذي تجري به معالجة هذه المسألة الضرورية وعدم التقيد بالالتزامات تمثيلاً مع الإعلان بشأن الألفية. وفي هذا الصدد، أحث جميع زملائي القادة على الوقوف متضامنين في اتخاذ حلول فعالة تؤدي لتراجع حدود الفقر والجوع والمرض والجهل الآخذة دوماً في الاتساع.

ويعلم الشعب الأفريقي أن عليه الأخذ بزمام المبادرة في حل المشاكل والتحديات التي تواجه القارة. وفي تلك الجهود، يلزم تكوين شراكات فعالة مع المجتمع الدولي. لذا أرحب بالالتزامات التي تضعها مجموعة الدول الثماني في اسكتلندا بالنظر في زيادة المعونة الإنمائية المقدمة لأفريقيا، وإلغاء ديون أشد البلدان فقراً وتعميم إمكانيات الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول العام ٢٠١٠.

ونؤكد مجدداً ندائنا للتعاون فيما بين الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها، والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية التي تعالج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. ولا نزال نشدد على أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي كهيئة حكومية دولية لها دور محوري للتشجيع

الدول. واسمحوا لي بأن أرجو له كل التوفيق فيما يقوم به من أعمال في المستقبل.

نجتمع هنا لنؤكد مجدداً ثقتنا بالأمم المتحدة ولنجدد التزامنا بمقاصد الميثاق ومبادئه. واليوم، يحتاج العالم إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر قوة وتعددية الأطراف أكثر فعالية بحيث تعكس الواقع الراهن. فلن تتمكن البشرية بغير ذلك من مجابهة التحديات العالمية الماثلة أمامنا في الوقت المناسب ودون تردد.

ونعرب عن تأييدنا الكامل للإصلاح الشامل للأمم المتحدة على النحو الذي اقترحه الأمين العام. وينبغي أن ترمي هذه الإصلاحات إلى تعزيز المنظمة وزيادة كفاءتها وفعاليتها وتبليتها لاحتياجات جميع أعضائها. كما نعلق أهمية كبرى على تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول ووضع السياسات، التي ينبغي أن توضع علاقتها بالأجهزة الرئيسية الأخرى في سياقها الملائم لكفالة التعاون والاحترام لأدوار كل منها على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

وترى حكومتي أنه لا غنى عن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. والقارة الأفريقية حديرة بأن تمثل على نحو منصف وعادل في هذا المجلس. وليس طلب ذلك بالأمر الكثير.

وخلال مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أكدنا مجدداً التزامنا بالإعلان بشأن الألفية (القرار ٢/٥٥)، الذي تم اعتماده منذ أكثر من ست سنوات. وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠) التزاماتنا بإزاء تنفيذ القرارات المتخذة خلال المؤتمرات ومؤتمرات القمة السابقة. وتعرب حكومتي عن تقديرها للعمل الذي تم بموجب التوجيه والمقدرة القيادية لرئيس الجمعية السابق إلياسون، من أجل أن تتحقق قرارات مؤتمر القمة.

للخطر. كما أنها تشكل تحديات خطيرة لوكالات إنفاذ القوانين حول العالم.

ويساورنا القلق لعدم التوصل إلى تسوية بعد لمسألة الصحراء الغربية. ولابد من المحافظة على حقوق سكان الصحراء الغربية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال واحترامها، كما تنص على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن لذلك ندعو إلى التنفيذ العاجل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بهدف إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

ويساور ناميبيا أيضا قلق شديد إزاء معاناة شعب فلسطين المستمرة. ونرجو أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل دون لبس لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني. وفي هذا السياق، نناشد الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليتها كاملة بتنفيذ جميع قراراتها ومقرراتها بشأن فلسطين فورا ودون شروط مسبقة.

ومن المحزن أن يتعرض شعب لبنان مرة أخرى للحرب والقصف العشوائي، مما سبب معاناة هائلة وإزهاق أرواح السكان الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والشيوخ، فضلا عن إحداثه ضررا وتدميرا جسيما للممتلكات والهيكل الأساسية. وفي ظل هذه الخلفية، ندعو إلى التنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الإنسانية لشعب لبنان في التعامل مع الأزمة الإنسانية الناجمة.

لقد أعربت غالبية الدول الأعضاء في هذه الجمعية طيلة سنين طويلة عن قلقها لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي لا يزال يسبب أشكالا حادة من الشدة للشعب الكوبي. وتؤمن حكومة جمهورية ناميبيا بمبادئ التعايش السلمي بين الدول وبالتبادل التجاري المنصف والحر بينها. ونحن لذلك نحيب بجميع

على الأخذ بنهج أكثر تكاملا تجاه السلام والتنمية على الصعيد العالمي.

وترحب ناميبيا بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتفق معظم المراقبين الدوليين على أنها جرت في أجواء تتسم بالسلم والشفافية. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة على مواصلة تقديم الدعم لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال هذه المرحلة الحرجة من التحول الديمقراطي.

والحالة في منطقة دارفور بالسودان مبعث للقلق الخطير. ويبدل الاتحاد الأفريقي من خلال البعثة الأفريقية في السودان وبمساعدة المجتمع الدولي جهودا لإحلال السلام في تلك المنطقة في ظل أوضاع بالغة الشدة. ونثني على المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد سالم أحمد سالم، لما يبذله من جهود دؤوبة لتقريب الأطراف من التوصل إلى اتفاق، ونحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها.

ونرحب بزيارة فريق مجلس الأمن إلى السودان في حزيران/يونية من هذا العام والتوصيات التي قدمها. وتطلع ناميبيا إلى تحقيق الانتقال على نحو عاجل وسلس من البعثة الأفريقية إلى بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ونحث حكومة السودان والأطراف الأخرى المعنية على قبول هذا التحول، الذي نرى أنه سيحقق على خير وجه مصلحة شعب السودان بوجه عام، ومصلحة سكان منطقة دارفور بصفة خاصة.

وأود أن أنضم إلى البلدان الأخرى في أرجاء العالم في الإعراب عن قلقنا إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي ما زالت تشكل خطرا على البشرية. فانتشار هذه الأسلحة يعرض السلام والأمن

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد هيفيكيوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد ألفريدو بالاسيو، رئيس جمهورية إكوادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية إكوادور.

اصطُحِب السيد ألفريدو بالاسيو، رئيس جمهورية إكوادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفريدو بالاسيو، رئيس جمهورية إكوادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بالاسيو (تكلم بالإسبانية): يقتضي القرن الحادي والعشرون من العالم أن يعد رؤية جديدة لمفهوم القانون الدولي والعلاقات بين الشعوب والدول. ومنذ عام، أثارت إكوادور مسألة الحاجة إلى الانتقال إلى نظام عالمي جديد يركز على ثلاث قواعد: الاقتصاد والقانون الدولي والبيولوجيا. وقد أصبحت الحاجة ملحة إلى ذلك. وندعو أهل الكوكب إلى إقرار هذا الثلاثي الجديد، ولا بد أن تكون البيولوجيا جزءاً منه.

لم يحدث قط من قبل أن توافر كل هذا القدر من الثروة. ومع ذلك فالفقر أخذ في الازدياد، والجوع والبؤس ينالان من حياة البشر في كل يوم. والحياة على الأرض تتدهور. ويتعرض استمرار البشرية المتناسق للخطر، ولم يتمكن العالم، بما فيه البلدان المتقدمة نمواً، من إيجاد حل مناسب. فما زالت هناك مساحات شاسعة من أفريقيا

الدول الأعضاء، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن ترفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا فوراً ودون شروط، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠ وقرارات كثيرة سابقة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، دعت الجمعية العامة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى عن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأتاح ذلك الاجتماع فرصة هامة للدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز والمضي في تعزيز طرق التصدي لوباء الإيدز وتوسيع نطاقها. وقبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى، كان الاتحاد الأفريقي قد اعتمد موقفاً أفريقياً موحداً في دورة خاصة في أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٦. وتلتزم ناميبيا التزاماً كاملاً بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونشعر بالامتنان بنفس الدرجة للتأييد الذي لقيته الدعوة إلى حشد الموارد وتكوين شراكة أقوى في مواجهة هذا الوباء. ونشدد على ضرورة تعميم سبل الحصول على مجموعات الخدمة الشاملة والمعتدلة التكلفة لجميع المصابين.

وفي غمرة جهودنا المستمرة لإصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها، لكي نجعلها أكثر فعالية واستجابة لتحديات اليوم، الفقر والجوع، ووباء نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحروب الأهلية، والحرب على الإرهاب، ينبغي أن نجعل أرواح البشر والكرامة الإنسانية محورا لجميع جهودنا. وينبغي النظر إلى الإصلاح الذي شرعنا فيه بوصفه عملية وأن يُضطلع به بروح من التفاهم المتبادل وبشعور بالمسؤولية الجماعية عنه. فلنحاول تنشيط الأمم المتحدة وجعلها منظمة جديدة بأن نفخر جميعاً بها، حتى نتمكن من أن نجعل كوكب الأرض بيتاً مشتركاً يمكن لجميع البشرية أن تعيش فيه في سلام واستقرار وازدهار.

السلسلة التي تقيد التنمية والتقدم الاقتصادي، وتقوض أساس البشرية الأخلاقي ومصيرها. ولهذا السبب تؤيد إكوادور مبادرة المملكة الأردنية الهاشمية الرامية بإنشاء مجموعة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، الغارقة في ديون مرتفعة، تعمل متضافرة من أجل إيجاد حلول مبتكرة وطويلة الأجل.

إن أشد البلدان حاجة مهمشة من الاستثمار في البحوث العلمية والاكتشافات الطبية.

وإن ظاهرة الهجرة اتخذت أبعاداً لم يُعرف لها مثيل. وهناك أكثر من ٢٠٠ مليون لاجئ، يقيمون خارج بلدان منشئهم. وتتسبب الهجرة بتهديم الأسر وتؤدي إلى تردي الثقافة وإعاقة نشوء أجيال في المستقبل تتمتع بالصحة، وتقديم الرعاية الوافية للمسنين، في ظروف تصون الكرامة.

يجب على البلدان أن تتحمل التزامات ملزمة بالدفاع عما للمهاجرين من حقوق للإنسان. وفي سبيل ذلك، نرحب بالحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية - وهو حدث متعدد الأبعاد يعكس صورة التصميم السياسي للبلدان الموفدة للمهاجرين والمستقبل لهم.

إن الحرب تؤثر في الكرة الأرضية كلها وترتفع أثناءها معدلات الوفيات، لا بسبب ما يُقتل فيها من ضحايا وحسب، ولكن بسبب دمار البنية التحتية أيضاً. وتسفر المشاكل العرقية والدينية أو المطامح الاقتصادية عن ممارسات الإبادة الجماعية. إن السلام العالمي واحترام حقوق الإنسان والاحترام المتبادل بين الدول هي المبادئ التي أفضت إلى تأسيس الأمم المتحدة.

لقد شهد العالم، وقد تحجّر، إراقة الدماء وأعمال العنف الغاشمة بحق الشعوب نتيجة تسوية الصراعات باستخدام الأسلحة ونتيجة القدرة المحدودة للمجتمع الدولي، داخل الأمم المتحدة، على التوصل إلى حلول في إطار القانون.

جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية وآسيا، يعيش فيها ملايين البشر على حافة الفناء. ولا تزال مساحات هائلة بحاجة إلى تعاون دولي. فبينما طول العمر المتوقع عند الميلاد في اليابان وهونغ كونغ وأيسلندا يتجاوز ٨٠ عاماً، لا يكاد يبلغ ٣٦ عاماً في بوتسوانا وليسوتو. وبينما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يقل عن ٤ في كل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في السويد وسنغافورة والدانرك، تتجاوز نسبته ٢٣٥ من كل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في سيراليون والنيجر وليبيريا. ويجب أن نضمن قدراً أكبر من العدالة في الإنفاق الصحي في أرجاء العالم لكي تغلب على الفجوة الكبيرة بين الدولارات القليلة التي تستثمر في الفرد في البلدان الفقيرة وبين آلاف الدولارات للفرد التي تستثمر في العالم المتقدم نمواً.

وقد مرت خمسة أعوام على إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، ولم يحدث سوى الزر اليسير لتحقيقها. ومما له أثر ضار على هذه الحالة قلة الامتثال من جانب أكثر البلدان المتقدمة نمواً لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأغراض التقدم في أفقر المناطق.

والتخلف مشكلة عالمية؛ شأنه في ذلك تماماً كشأن سلامة بقاء جنسنا البشري، الذي تهدده المشاكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وتفتقر أقل البلدان نمواً إلى الموارد اللازمة للنهوض بالتعليم والثقافة، وهو شرط لكفالة الصحة للجميع. كما يحول عبء الديون الخارجية المتزايد دون استثمار شعبنا في التنمية. لا تزال البلدان المتخلفة تنوء بعبء خدمة الديون الخارجية، التي لا تنفك تستهلك المدخرات الداخلية وتحد من إمكانيات الاستثمار الاجتماعي والإنتاجي.

وعمليات إعادة تمويل الديون المتتالية، بدلا من حل هذه المشكلة، توجد مزيداً من الحلقات التي تطول بسببها

ترمي إلى العمل بنظام صحي عالمي كلي اللامركزية. وقد ييسر ذلك استحداث منظومات ونماذج صحية قادرة على تأمين فوائد ملموسة لكل سكان الأرض.

الضمان الصحي للجميع استراتيجية صالحة لتأمين الانتفاع بنظام شامل للرعاية الصحية فيما بين البلدان النامية، على نفس مستوى الأنظمة في البلدان المتقدمة النمو. ومن شأن ذلك القضاء على عدم التكافؤ المُعيب المنعكس في الإحصاءات الصحية غير المتوازنة التي تميز بين مختلف شرائح سكاننا.

وفي سبيل العمل بهذه البرامج الصحية الهامة وبغيرها من البرامج الهامة يجب تعبئة موارد مالية ضخمة، يجب أن ترد من التعاون الدولي، ولكن من البلدان النامية أيضا ومما يُدعى بالبلدان المانحة.

وفي هذا القرن يمثل التقيد بأهداف الألفية سياسة للدولة في إكوادور. فبلد كإكوادور متعدد القوميات والثقافات والطوائف، يعني ضمان احترام حقوق الإنسان، قبل كل شيء، احترام الآخر؛ واحترام تطوير السكان الأصليين مع الإقرار الكامل بتنوعهم وضرورة دمجهم في عملية التحديث، مع المحافظة على هويتهم.

ترحب إكوادور ما تم مؤخرا من اعتماد مجلس حقوق الإنسان لإعلان حقوق السكان الأصليين، وتؤيد كل التأييد إقراره من قبل الجمعية العامة.

إننا نؤكد من جديد التزامنا بمكافحة أخطر الجرائم كالاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للصبيان والبنات وقد عززنا هذا العام تشريعاتنا المحلية التي تعاقب على تلك الجرائم. وقد اضطلعت حكومة إكوادور بتدابير تتعلق بالسياسات الاقتصادية لاستعادة الدخل من عمليات النفط. وسوف يمكننا هذا من الدخول في استثمار اجتماعي مستدام ومنتج، مما يحسن الأوضاع المعيشية للمحرومين من سكان

نؤيد القرار الذي اتخذته مجلس الأمن - وجهود الأمين العام - بكفالة التزام جميع الأطراف المعنية بالامتنال لوقف إطلاق النار وسحب قواتها إلى الحدود المقررة قبل المواجهة الماضية.

لم يتمكن المجتمع الدولي وأعلى الهيئات المتعددة الأطراف من العثور على وسائل دبلوماسية لحل هذه الصراعات بسرعة وفعالية. ولذا، لا بد من تحسين بنية الهيئات المذكورة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة نفسها.

ولم يعد مجلس الأمن تعبيرا عن التوازن العالمي. فهو اليوم لا يمثل إلا نفسه. ولهذا السبب، يجب إصلاحه وتحقيق ديمقراطيته. فمن غير المقبول، في فجر الألفية الثالثة أن تكون أرواح الملايين من الكائنات البشرية وأرواح شعوب بكاملها معلقة بما لدولة واحدة أو لغيرها من حق النقض وبرؤيا جيو سياسية أحادية الطرف.

إن مفهومي الحرب والسلام هما، من جديد، في صميم تفكيرنا في الأمن والبقاء على الصعيد العالمي. ولن تتوفر مقومات البقاء لأمن الكرة الأرضية وللشعوب، للدول وللأمم، إلا إذا أُرسيت على أسس الصحة وعلى التعليم وعلى التنمية وعلى السلام.

وإرساء أسس السلم الحقيقي هو أعظم واجب أخلاقي للبشرية جمعاء. أما البديل، فهو تعاظم القلاقل التي يُدكيها الفقر والمرض والخوف والحرمان.

إن إنشاء لجنة بناء السلام والشروع في مجلس حقوق الإنسان - وإكوادور عضو فيه - والإصلاحات التي يجري إطلاقها في الأمانة العامة والهيئات الإدارية للأمم المتحدة تمثل كلها خطوات ملموسة إلى الأمام، لكنها لا تكفي.

ويعتقد بلدي، إكوادور، أن إصلاح المنظومة يشمل تعزيز منظمة الصحة العالمية ورئاستها ومكافحتها للفقر وما للفقر من أثر في البيئة باتخاذ مبادرات محلية ووطنية وإقليمية

نسعى لإقامة علاقات نشطة مع بلدان حافة المحيط الهادئ وفي أنحاء العالم كافة.

وفي إطار جماعة دول أمريكا الجنوبية، بدأنا نشترك في اجتماعات إقليمية مع البلدان العربية والأفريقية لتعزيز الحوار السياسي والتعاون والتجارة المتبادلة. وكان من دواعي سرور إكوادور الشديد أن تستقبل وزراء المالية والمجالات ذات الصلة من البلدان العربية والأمريكية الجنوبية لكي نشترك في رسم استراتيجية لتعزيز علاقاتنا على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري. وفيما يتعلق بالدول الأفريقية، سيشارك بلدي على أعلى المستويات في مؤتمر القمة المقرر عقده في نيجيريا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وتعلق إكوادور أيضا أهمية كبيرة على آليات التنسيق السياسي من قبيل مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز، التي عقدت مؤتمرا للقمة في الآونة الأخيرة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شكري الصادق للأمين العام، السيد كوفي عنان، على أدائه الممتاز كرئيس لهذه المنظمة بالرغم من الصعوبات الهائلة التي كان لزاما عليه مواجهتها، ومنها صعوبات ذات طابع مالي. ويثق العالم بأن الأمين العام الجديد سيكون قادرا على مواصلة ذلك العمل وتنفيذ عمليات إصلاح الأمم المتحدة، بالالتزام من جميع الأعضاء، ولا سيما أكثر البلدان تقدما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد ألفريدو بالاسيو، رئيس جمهورية إكوادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

إكوادور. ونتيجة لتلك التدابير، تتاح الأموال لأول مرة في إكوادور لإجراء البحوث العلمية والتكنولوجية لتعزيز المعرفة حتى يتمكن من التحكم في مصائرها.

وتعرب إكوادور عن التزامها بتعزيز العلاقات بين دول الجنوب. ونعلق أهمية كبرى على التكامل الإقليمي، ولا سيما من خلال جماعة دول الأنديز والسوق المشتركة للجنوب، وهما من الجهات الفاعلة الرئيسية في بناء جماعة دول أمريكا الجنوبية لكي تحرز التقدم صوب التكامل في أمريكا اللاتينية، والتكامل في نصف الكرة الغربي، وصوب عولمة لها وجه إنساني وتنسم بالإنصاف نحو الجميع في نهاية المطاف.

وتشجع إكوادور جميع الظروف الضرورية للتوصل إلى اتفاقات تجارية مع جميع البلدان في أنحاء العالم، استنادا إلى المبادئ التي تحترم المحافظة على مجالات الإنتاج الوطني الحساسة، وتكفل الأمن الغذائي، وتحمي بيانات التنوع البيولوجي والوراثي، وبعبارة أخرى، تحمي الحياة.

وتكافح إكوادور الاتجار بالمخدرات وما يرتبط بها من جرائم باستمرار. ولهذا السبب نرى أن لنا الحق الكامل في أن نطلب إلى مجلس شيوخ الولايات المتحدة تجديده قانون الأفضليات التجارية لدول الأنديز تشجيعا للإنتاج والتصدير على نحو مشروع.

وتعرب إكوادور عن تأييدها للمبادئ التي استرشد بها إنشاء منظمة التجارة العالمية. ونرجو أن يتم التغلب بنجاح على العوائق التي تواجهها جولة الدوحة ضمانا لصلاحياتها الكاملة، وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على إعانات التصدير التي تقدم للمنتجات الزراعية.

وتتسم علاقاتنا مع المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بأهمية خاصة. وفي الوقت ذاته،

القانون الدولي وحرية الإنسان، وحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة، والاحترام المتبادل فيما بين الدول، والتعاون الدولي من أجل تعزيز التنمية واحترام حقوق الإنسان.

تُفتتح هذه الدورة في فترة اضطراب تعانیه الإنسانية بسبب الصراعات الكثيرة وتزايد اختلال التوازن الاجتماعي والسياسي الذي يهدد بخطر الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. والإنسانية اليوم تجد نفسها في وضع يثير تساؤلات شتى.

ما هو دور الأمم المتحدة الحالي، نظرا لغياب الأولويات في عملية صنع القرار فيها؟ ماذا اكتسبنا منذ نهاية الحرب الباردة؟ ما نوع المستقبل الذي يمكن للإنسانية أن ترحوه في دينا عولمة مزعومة، خاضعة لنظام سياسي واقتصادي يتسم بعدم المساواة وعدم التعاون في القضاء على الفقر في أضعف البلدان؟ أي مستقبل يمكن للبلدان النامية أن تحققه عندما تكون الثغرة في الحصول على التكنولوجيا في سبيل التنمية مستمرة بالاتساع، أو عندما تتمادى أجهزة المخابرات المستشرية برسم الخطط لإبقاء العالم تحت السيطرة السياسية والنفوذ الاقتصادي لأقوى الدول؟

تلك الأسئلة وما يماثلها يجب أن تكون محور اهتمام السياسيين وانتباه هذه الهيئة العالمية، إذا أردنا تقويم هذا الطريق المتلوي في العلاقات الدولية. ليس هناك في الوقت الحاضر أي قاض قادر على أن يفصل في أي صراع دولي بإنصاف وتجرّد. وسلطة الأمم المتحدة أصبحت، من وجهة نظرنا، رهينة لبعض المصالح التي تحتكر العالم. غير أني على اقتناع بأننا ما زال أمامنا متسع من الوقت لإنقاذ الأوضاع، إذا لم نكن راغبين في رؤية المجتمع الدولي وقد خرج عن مساره الأصلي كلية، لأن النتائج التي حصلنا عليها حتى الآن لا تبعث على الارتياح.

خطاب للسيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالإسبانية): تشترك غينيا الاستوائية في مناقشات الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في اعتقاد راسخ منها بأن هذه المنظمة العالمية ما زالت المنتدى الوحيد الذي يملك السلطة الكافية الضرورية لتسوية أي حالة تواجه المجتمع الدولي. ومحاولة اغتصاب تلك السلطة أمر يفتقر إلى المنطق، ومعناه إلغاء مبادئ القانون الدولي العالمية، التي تحكم عالمنا بالعدل والإنصاف.

ولهذا السبب، أود قبل أن أتطرق إلى أي من المسائل المدرجة في جدول أعمالنا، أن أعرب عن تقدير مستحق عن جدارة لسعادة الأمين العام السيد كوفي عنان، ولسعادة السيد يان إلياسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين، على العمل الشاق الذي أنجزه في مواجهة الصراعات التي هددت سلام الكوكب واستقراره خلال العام ٢٠٠٦.

ونود أيضا أن نرحب بانتخاب صاحبة السعادة الشبيخة هيا راشد آل خليفة، المستشارة القانونية لمملكة البحرين، التي ستترأس الجمعية العامة في هذه الدورة. ونرى أن في انتخابها اعترافا ضمينا بالجدية والتفاني والدينامية التي يتميز بها سعي بلدها لتحقيق التوازن العالمي واحترامه لمبادئ

وعلاوة على ذلك، وهبت الطبيعة العالم موارد طبيعية جزيلة تكفي تماماً كيما يعيش الجميع بكرامة. وليس علينا أن نلجأ إلى قواعد صارمة للتبادل تكون لمصلحة البعض وتمييزاً سلبياً ضد غيرهم. إن الذين يسعون إلى احتكار موارد هي ملك للإنسانية، الذين ما زالوا يؤمنون بلصوصية الماضي، أو بالأحرى بما لهم من قدرة خاصة على الاستمرار في الاستغلال غير الشرعي بالقوى، هم نفس الأشخاص الذين يساندون ويدعمون اليوم تنظيمات كبرى للمرتزقة، تهجم بلداناً أضعف منها لزعزعة الاستقرار السياسي الداخلي لخدمة مصالحهم الأنانية الخاصة.

والواقع أن بلدي ما انفك ضحية لدسائس من هذا القبيل، لأننا نمتلك النفط الخام، هذا الناتج الذي يقسم العالم اليوم ويدمره. وقد تمكن بلدي من رد اجتياح للمرتزقة يوم ٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، نظمته بلدان قوية لا تزال تتنازع فيما بينها وتحتضن مطامح للسيطرة المطلقة على نفط العالم. ومن حسن الحظ أن أجهزتنا الأمنية أُنذرت في الوقت المناسب وتمكّنت من درء الإبادة الجماعية المرتقبة. والمسؤولون بصورة مباشرة عن الانقلاب الفاشل هم نزلاء السجون فيما لا تزال الأدمغة المدبرة وراء العملية برمتها يسرحون ويمرحون هازئين بالعدالة.

غير أن حكومتي لا تعتقد أن هذا المورد الطبيعي هو ملك لنا وحدنا. وبلدي لا يستفيد سوى من ٣٠ في المائة من عائدات استغلال النفط، وذلك - كما أوضحنا مراراً وتكراراً - لأن العقود المعمول بها، بسبب نظام تبادل غير عادل تُعطي حصة الأسد من هذه المكاسب لشركائنا من الشمال.

وفي هذا الصدد، ذكرت في الدورة الستين للجمعية العامة إن المسؤولية عن الشفافية إذا أُريد لها أن يتم تحملها بإنصاف، فلا بد من طلب نفس الشيء من مشغلي صناعات

ويجب علينا أولاً أن نضفي الديمقراطية على هذه المنظمة العالمية بإعادة سلطتها الشرعية إليها على المسرح الدولي. ويجب أيضاً أن نحدد قيمة موضوعية لعولمة السياسة، باعتمادنا استراتيجيات سياسية واقتصادية منصفة، جديدة لحماية ما لأضعف الدول من حقوق مشروعة. وإن لم نفعل ذلك، يجب أن نكون مستعدين لتكبد أزمة عالمية، نتيجة عجزنا عن تحمل الضغوط الراهنة وأوجه عدم التكافؤ الصارخة بين الأمم.

حدد الكثير من المؤتمرات التي عُقدت في شتى المحافل السياسية والاقتصادية والاجتماعية عدداً من الاستراتيجيات الرامية إلى تقليص الفجوة الفاصلة بيننا جميعاً، لكن هذه الاستراتيجيات ما فتئت تقابل بلا مبالاة تامة بفعل الذين يعارضون تنفيذها.

ولذا، ينبغي ألا نتفاجأ بظاهرة الإرهاب التي يهدد خطرها العالم اليوم، وذلك لأتّهما - وإن كانت أساليبها وآثارها المدمرة في البشر ذميمة، فهي تبقى ملاذ المضطهدين وردّة فعل الذين يعارضون أنواع الظلم السائدة، التي ما فتئت تُدان طوال الربع الأخير من القرن الماضي.

إن الهجرة الجماعية المستمرة لسكان الجنوب إلى الشمال ما هي إلا أثر آخر من آثار اختلال التوازن الصارخ، الناتج عن النظام الاقتصادي الدولي الحالي المجحف. ولن تتوقف هذه الهجرة أبداً ما لم يساعد الشمال بلدان الجنوب على التطور، ببرامج الدعم والتضامن.

حبذا لو رأينا الديمقراطية والإنصاف والتضامن في عالم أكثر انسجاماً تصبح القاعدة التي تمكّن العلاقات الدولية من العمل، لا سيما العلاقات التي تنظمها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وسائر العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

بالتهنئة للرئيسة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لهذا المنصب المرموق، معربا لها عن تأييد ألبانيا التام طيلة فترة ولايتها. وأود كذلك الإعراب عن عميق تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على مواصلة رؤيته وقيادته وجهوده لتنشيط الأمم المتحدة وإصلاحها.

في هذا العام، واستنادا إلى الوثيقة الختامية لاجتماع القمة المنعقد سنة ٢٠٠٥، اتخذت ألبانيا إجراءات ملموسة لتعزيز الركائز الثلاث الكبرى، أي، التنمية والأمن وحقوق الإنسان، بغية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الطموح للإصلاحات. ويغمرنا إحساس بالتفاؤل إزاء النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل إنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، والصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. وإن إصلاح الأمانة العامة والإدارة من دواعي تفاؤلنا أيضا، ويجعلنا نؤمن بوجوب مواصلة الأمم المتحدة هذه الإصلاحات، بغية الاستجابة للوقائع الجديدة بأفضل شكل ممكن والتصدي للتحديات الجديدة.

إننا نؤكد رغبتنا ونيتنا في العمل الوثيق مع كل الوفود، والتوصل إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاقات بالإجماع، على جميع الجوانب المهمة للإصلاحات، ونعتبر أنه لا بد من تدبير قوي وشمولي للإصلاح بغية تعزيز الأمم المتحدة لزيادة الشفافية والمسؤولية، وتحقيق إدارة أكثر كفاءة وفعالية للموارد. ونؤيد الجهود الرامية إلى إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن سيتمخض عن التقدم وعن نتائج ملموسة، بفضل جهود البلدان الأعضاء كافة والتزامها.

ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية، لأننا نعتبر أن الهجرة الدولية التي تدعمها سياسات مناسبة يمكن أن تعود بمزايا كبيرة على تنمية بلدان المنشأ

الاستخراج ومن التقيد بالعقود الموقعة والأنظمة التي تضمن تساوي الأرباح بين الأطراف المعنية.

في الختام، إن الرسالة التي تود غينيا الاستوائية التأكيد عليها هي أننا، كبشر، يجب أن نستجيب، لأنه ما زال لدينا الوقت لنجعل كوكب الأرض هذا مكانا أفضل للبشر. ولهذا، فلندير ظهورنا للطمع، وطموح الهيمنة، وانعدام الإحساس أمام الملح والتعاسة المنتشرة في كل مكان من عالمنا، حتى نتمكن من مواجهة هذا النظام من الظلم واللامساواة، ونستطيع، باعتبارنا بشرا، أن نتكاثف، بتضامن وذكاء وحكمة، في التصدي للتحدي، وتجنب البشرية ويلات الحرب والفقر والتخلف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تيودورو أويانغ نغوما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفريد موزيو، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد ألفريد موزيو، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد ألفريد موزيو، رئيس جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موزيو (تكلم بالألبانية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود في المستهل أن أتقدم

أوروبا، والانضمام المأمول إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، يشكّلان جزءاً من المسار الطبيعي صوب التنمية، وليس هدفاً في حد ذاته.

لقد أقمنا علاقات تستند إلى التعاون والحوار النشطين على الصعيد الإقليمي مع كل البلدان المهتمة بالعمل الجاد على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. ووضعنا بالتكاتف مع بلدان المنطقة، برنامجاً للعمل المشترك لمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتداول الأسلحة، وتدمير الحدود. وعلى نفس المنوال، اتخذنا مبادرات ملموسة لتشجيع التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وترى ألبانيا أن أهم مسألة علينا حلها في منطقتنا لا تزال مسألة كوسوفو. وقد أحرزت كوسوفو تقدماً ملموساً في مجال الاستقرار الداخلي؛ والنهوض بتحقيق المستويات الدولية المطلوبة؛ وتحسين العلاقات بين الطوائف؛ وإنشاء مؤسسات كوسوفو المركزية والمحلية وإدارتها بكفاءة؛ والتزامها الجدي، المخترف بعملية المفاوضات مع بلغراد بواسطة المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس أهتيساري؛ واندماجها التدريجي في الأنشطة والمبادرات والبنى الإقليمية كجزء من عملية اندماج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

وتثبت قيادة كوسوفو ومؤسساتها التمثيلية والمعارضة السياسية فيها والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع المدني برمته تلاهما اجتماعياً واتساقاً سياسياً ومزيداً من الوحدة والتعاون المنفتح التام مع الجهات الفاعلة الدولية، في سبيل بناء دولة ذات سيادة، مستقلة وديمقراطية، متعددة الأعراق، تتكامل مع البنى الأوروبية والأوروبية الأطلسية، وتعيش بسلام مع جيرانها. وقد أدت بعثة الأمم المتحدة والتزامات الأمين العام أيضاً دوراً هاماً في هذا النجاح.

والمقصود، في ما يتعلق باحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين وضمائهم، مع تجنب التمييز والكيل بمكيالين.

وتظل الأمم المتحدة كذلك تضطلع بدور هام جداً في مكافحة الإرهاب، لا سيما في كفالة استجابة فعالة وعالمية ومكثفة لهذا التهديد. ونشيد باعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع مؤخراً. ونعتبر أن اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي سيشكل إنجازاً هاماً لدعم جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وتعاون ألبانيا بشكل وثيق مع جميع هيئات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وزيارتا فريق الرصد، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تدلان على وفاء ألبانيا بالتزاماتها لمنع أنشطة الجماعات الإرهابية، وحظر تمويلها على الصعيد الوطني.

لقد أيدنا قرار مجلس الأمن ١٧٦١ (٢٠٠٦) بشأن الصراع الإسرائيلي - اللبناني، الذي ينص على حل سلمي للمسألة، وإرسال قوات لحفظ السلام إلى المنطقة. وانضمت ألبانيا إلى بلدان أخرى في تقديم الدعم المالي لإعادة إعمار لبنان.

التوجه الرئيسي لسياسة ألبانيا الخارجية يظل الاندماج الأوروبي والأوروبي - الأطلسي، ولهذا تركز جهود الدولة والمجتمع الألباني على الاستجابة إلى معايير الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وقبل بضعة أيام، صادق البرلمان الأوروبي على اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب بين ألبانيا والاتحاد الأوروبي، الذي ينقل بلدنا إلى أكثر المراحل أهمية - أي مرحلة الوفاء بالواجبات المترتبة عن الاتفاق، وإن كل الجماعات السياسية الألبانية والمجتمع المدني برمته على وعي بهذا الأمر. إننا نؤمن جميعاً بأن العضوية الفعلية في المجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في

اعتماد نماذج ومعايير أوروبية. ونحن ملتزمون بتحسين الحكم على كل صعيد لكفالة التزامه بأوثق ما يمكن بمصالح مواطنينا ومصالح بلدنا. وقد اتخذت الحكومة الحالية مبادرات اقتصادية شتى لتحرير الإجراءات وتعزيز قدرتنا على اجتذاب الاستثمار الأجنبي. ونحن ندرك أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بإصلاحات تطور سوقا قادرة على التنافس، منفتحة أمام المبادرة الحرة، التي تتيح لأكثر عدد ممكن من الناس فرصة القيام بأعمال تجارية أو شغل وظائف، على أن تُنسق هذه الإصلاحات مع إصلاحات القطاع العام التي تحظى بالأولوية. وتشمل هذه الإصلاحات زيادة الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والطاقة والتعليم والصحة، تكملها سياسات اجتماعية فعالة لصالح الفئات الاجتماعية والأفراد المعوزين. وهدفنا هو أن يساهم النمو الاقتصادي بصورة مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بجعله العامل الرئيسي في الحد من وطأة الفقر وتخفيض معدل البطالة إلى المستوى المتوسط للبلدان الأوروبية المتقدمة النمو، وتأمين نمو اقتصادي مطرد، طويل الأجل، يعزز فرص أجيال المستقبل.

ثمة حملة شاملة لمكافحة الفساد هي جزء من جهودنا المبذولة لتعزيز سيادة القانون وتنمية البلد. وفي هذا الإطار، يتم اتخاذ إجراءات عملية للأخذ بالإصلاح التشريعي والمؤسسي بغرض اتخاذ تدابير وقائية، وتضييق مجالات الفساد وتعزيز شفافية القطاع العام والقضاء على تضارب المصالح وتحسين المشاركة في عملية صنع القرار وتعزيز ما للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام من دور الرصد والمراقبة.

وأولنا كذلك اهتماما خاصا لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والبشر وتبييض الأموال. ويمكننا اليوم أن نقول بكل اقتناع إن هذه الظواهر تواجه بكل ما للقانون من قوة وما في البلد من بُنى موحدة، وبالتعاون مع العامل

تقدم المحادثات بين بريشتينا وبلغراد تقدم إيجابي. ونشجع استمرار الحوار البناء ونرجو أن ينسج الطرف الصربي على منوالنا بالتحلي بالواقعية والتضامن مع إرادة المجتمع الدولي واحترام مطامح شعب كوسوفو. إن ألبانيا تعارض كل سيناريو ممكن لتقسيم أو تمزيق كوسوفو، فخبرة الماضي تبين أن التقسيم أو التمزيق قد ينطوي على الصراع وانعدام الاستقرار في المستقبل.

ونؤيد الأخذ بحل شامل وعاجل لمسألة وضع كوسوفو القانوني، يضع في الاعتبار إرادة سكانها ويضمن العمل الوظيفي في نطاق دولة كوسوفو ومجتمعها وحرية جاليات الأقليات. وإن إقامة كوسوفو كدولة ذات سيادة، ومستقلة وديمقراطية ومتعددة الطوائف، تفتح استشرافا على أوروبا الأطلسية، ستكون لصالح السلم والاستقرار في المنطقة وفي ما وراءها.

أما الرأي المبدئ أحيانا، بأن استقلال كوسوفو من شأنه أن يشجع العمل بحلول مشابهة للمشكلات الراهنة التي تعانيها بلدان ومناطق أخرى، فلا يبدو لنا رأيا صائبا. ويجب على حل أية مشكلة أن يراعي السياق التاريخي والجغرافي إلى جانب اعتبارات أخرى تستبعد البحث عن أوجه شبه غير مناسبة أو تطبيقها تطبيقا تلقائيا. ونظرا لما لمسألة كوسوفو من جوانب تاريخية وقانونية وأخلاقية، وكذلك بالنظر إلى أن هذه المسألة ثارت عن طريق التشنجات والحروب التي لازمت تمزق يوغوسلافيا السابقة، أعتقد أن حلها وفقا لإرادة مواطني كوسوفو بالذات هو حل مشروع تماما. وعلى ضوء ذلك، سيكون الحل المرحلة الأخيرة لذلك التمزق وفتح صفحة جديدة كجزء من التطورات الديمقراطية في البلقان على مدى العقد الماضي.

إن ألبانيا تحتاز مرحلة هامة في عملية الإصلاح الشامل على صعيد المؤسسات والقانون والاقتصاد، بغية

السيد فراديك ميلو دي مزييس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دي مزييس (تكلم بالانكليزية): حيث أنه أعيد انتخابي قبل فترة وجيزة، فإن هذه أول فرصة تتاح لي لمخاطبة هذا المحفل في بداية فترة ولايتي الثانية. ولذلك، يسعدني أيما سعادة أن أشارك هنا اليوم في أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

واسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للسيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة جديدة للجمعية العامة. فمن حسن حظنا أن تكون رئيستنا دبلوماسية تتمتع بهذه المؤهلات الممتازة. علاوة على ذلك، فإن هذا معلم بارز بالنسبة للأمم المتحدة نفخر به جميعا. وبلدي، سان تومي وبرينسيبي، يؤمن إيمانا راسخا بالمساواة بين الجنسين. ومن دواعي اعتزازي أن أقول إن عندنا نسبة مرتفعة جدا من الفتيات في مدارسنا. وقد شغلت امرأة منصب رئيس جمعيتنا الوطنية، وحاليا، ترأس امرأة محكمتنا العليا. وقد شغلت المرأة منصب رئيس الوزراء في بلدنا مرتين، وترأس النساء نصف وزاراتنا حاليا. ولذلك، فإننا سعداء بانتخابها ونتمنى لها كل نجاح.

وأشكر أيضا رئيس الجمعية العامة السابق، السيد يان إلياسون، على عمله الممتاز، لا سيما في مجال النهوض بإصلاح الأمم المتحدة. ولا تكفي الكلمات للإشادة بالأمين العام كوفي عنان، المنتهية ولايته. فهو ابن بار جدا من أبناء أفريقيا، وكان رئيسا متميزا لمنظمتنا. وقد عمل دون كلل، وأظهر بصيرة هائلة وشجاعة كبيرة. ولم يكن يهاب التحديات الكبيرة أو الخطيرة. وأنا وبلدي نشعر بامتنان خاص للأمين العام، الذي ساعد تدخله أثناء محاولة انقلاب في عام ٢٠٠٣ في الحفاظ على الديمقراطية في سان تومي

الدولي، ولهذا السبب كانت النتائج التي حصلنا عليها ذات أهمية.

تؤيد ألبانيا هيئة أمم متحدة قوية وفعالة، قادرة على مواجهة تحديات جديدة وتسهم فيها لأننا نؤمن بأن هذه المنظمة تقوم على أساس قيم ومبادئ التعددية والشراكة العالمية في سبيل التنمية والعمل المشترك من أجل تعزيز السلم والأمن للجميع لصالح حقوق الإنسان وسيادة القانون والالتزامات بمكافحة الإرهاب.

ختاما، اسمحوا لي بأنؤكد أن بلدي سيكون عنصرا فاعلا في الوفاء بالالتزامات والواجبات الناشئة من مسؤولياته داخل المنظمات ومما ستتخذها الجمعية العامة من قرارات في دورتها الحادية والستين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية ألبانيا، على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ألفرد مواسيو، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد فراديك بنديرا ميلو دي مزييس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يلقها صاحب الفخامة فراديك بنديرا ميلو دي مزييس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد فراديك ميلو دي مزييس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة

الأفضل بالنسبة له، مع احترام حقوق الجميع ومسؤولية كل منا كمواطن في هذا العالم.

لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خارجا عن نطاق السيطرة. ففي بلدي الجزري الصغير المعزول، تمتعنا بالحصانة من هذا المرض لمدة طويلة. وعلى الرغم من الجهود المستميتة التي بذلناها في مجالي التوعية والوقاية، هناك زيادة مذهلة في عدد حالات الإصابة بالإيدز بين سكاننا القليلي العدد. ولا يوجد لدينا سوى مستشفى واحد وعدد قليل من الأطباء. ونقف عاجزين في مواجهة هذه الأزمة، حيث لا نستطيع تحمل ثمن العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية اللازمة لجميع المرضى، كما أننا لا نملك القدرة لحراسة حدودنا البحرية ومنع المصدر الرئيسي للعدوى من الوصول إلينا. ونسأؤنا وأطفالنا من بين ملايين الضحايا المجهولين الآخرين في جميع أنحاء العالم، وبدون مساعدة، فإننا قد نواجه خطر الفناء يوما ما.

وتغير المناخ يقوض بالفعل كل الجهود التي تُبذل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يزيد من حدة الفقر في البلدان النامية، خاصة في أقل البلدان نموا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويوجد دليل جديد وقوي على أن الاحترار الذي نشهده يعزى بالدرجة الأولى إلى أنشطة الإنسان. فمع ذوبان القمم الجليدية القطبية، يواجه بلدي الجزري المنخفض الارتفاع سببا ثانيا من أسباب الفناء، يتمثل في الاختفاء تحت أمواج المحيط.

ولا يسعني أن أواصل الكلام دون أن أسأل الجمعية مرة أخرى لماذا لا يوجد لبلد يبلغ عدد سكانه ٢٣ مليون نسمة تمثيل في الأمم المتحدة، حيث يُفترض أن يكون لكل بلد صوت واحد. أنا أشير هنا إلى تايوان، وهي ديمقراطية راسخة ويتمتع شعبها بالحرية والسلام. كما أن ديناميكية هذا الشعب واقتصاده المتقدم تكنولوجيا نموذجا يحتذى

وبرينسيبي. وأنا وشعبي نشكره على ذلك. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يكون خلفه جديرا بالثناء مثله.

نجتمع هنا اليوم في وقت يزداد التوتر الدولي حدة وتزداد الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء في كل القارات. ونشهد صراعات، بل أعمال إبادة جماعية لا نهاية لها. ولم نكن أبدا بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من حاجتنا إليها الآن، حيث يهدد تغير المناخ الحياة على كوكبنا كما نعرفها. وفي مواجهة جميع هذه التحديات، من المؤلم ألا تستطيع الأمم المتحدة في أحيان كثيرة اتخاذ إجراء ما، لأن السياسات الداخلية وعدم توفر الموارد يحدان باستمرار من قدرتها على الاستجابة على النحو المطلوب.

وما من بلد في عالم اليوم يستطيع أن يعيش بمعزل. فإن كان خيرا أو شرا، نحن جميعا نحدد مصير كوكبنا. ولم يعد بوسعنا أن نكون مواطني بلدتنا أو منطقتنا أو بلدنا وحسب. ولا يجوز لنا أيضا أن نعتقد، دون تفكير، أن ديننا هو الدين الوحيد، في حين أن الرب قد خلق الكثير، وكلهم يؤمنون بالذات العليا ولكنهم يتبعون بطرق مختلفة. كما أن الرب صورنا بألوان عديدة ولم يكلف أحدها ليكون مسؤولا عن بقية الألوان الأخرى. كما أنه لم يختار منطقة معينة أو لغة خاصة لتسود على ما عداها. ويجب أن تتضافر جهودنا لكي لا يتخلف منا أحد. وهناك ما يكفي الجميع إن تقاسمناه. وبوسعنا جميعا أن ننعم بالحرية والسلام وأن نعمل ونتمتع بالصحة والتعليم والكرامة شريطة أن نعمل معا.

ولئن كان علينا أن نعمل معا لتحقيق أهداف مشتركة معينة، فإن علينا أيضا أن نحترم التباين بين ثقافتنا. إذ لا توجد ثقافة واحدة تصلح للجميع. فالممارسة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية قد تختلف عنها في آسيا. وما يحقق نموا اقتصاديا في أوروبا قد لا ينجح في أفريقيا. يجب أن يترك لكل بلد وشعب ومنطقة وبلدة حرية تحديد ما هو

الخمسائة الدائمين وحدهم حق النقض وامتيازات خاصة يجعل مجلس الأمن منقطع الصلة بالعالم. وأفريقيا، على سبيل المثال، ليس لديها عضو دائم واحد. وهذا غير مقبول.

أختتم كلامي بالحديث عن الفقر، أو بالأحرى عما نسعى إليه جميعاً ألا وهو نهاية الفقر. إن الأهداف الإنمائية للألفية مشروع نبيل. وتشعر سان تومي وبرينسي بالامتنان للأمين العام كوفي عنان ومدير الأهداف جيفري ساخس لما يبذلانه من جهود دؤوبة لإخراج البلدان الفقيرة مما يصفه البروفيسور ساخس بمصيدة الفقر، وهو محق في وصفه.

ولكن كيف وقع هذا العدد الكبير من البلدان في مصيدة الفقر؟ من المستبعد أن نخرج من هذه المصيدة أو أن نظل خارجها ما لم نعرف كيف وقعنا فيها في المقام الأول. وأعتقد أن الأوان قد آن لكي نواجه جميعاً بعض الحقائق عن الفقر لم ينطق بها. لماذا نحن فقراء؟ دأب خبراء الاقتصاد على القول إن الثروة الاقتصادية هي نتاج مزيج من الموارد البشرية الصنع مثل الطرق والمصانع والآلات، وأنظمة الاتصالات الهاتفية؛ والموارد البشرية مثل العمل الجاد والتعليم؛ والموارد التكنولوجية مثل المعرفة التقنية والآلات التكنولوجية. ولو كان هذا صحيحاً، لكان بوسع البلدان الفقيرة أن تبني ببساطة بعض المدارس وتبني الطرق وتشتري بعض أجهزة الحاسوب، وسرعان ما نلحق بالبلدان الغنية.

ولكن ثمة خطأ ما هنا. فبينما تُضاعف تاوان وكوريا الجنوبية والصين جميعاً دخولها كل عقد، فإن الكثير من البلدان الفقيرة التي تقوم بهذه التغييرات لا تنمو أسرع من البلدان الغنية. بل إنها، في الحقيقة، تنمو ببطء أكبر أو حتى تزدد فقراً. ولذا فإن هناك نظرية جديدة تقول إنه كلما كان لديك أكثر، حققت نمواً أسرع. وهذا يوضح لماذا تظل البلدان الغنية غنية وتزداد البلدان الفقيرة فقراً. ولكن هذه

لتكوين الثروة في الاقتصاد العالمي اليوم كما أن تاوان مواطن عالمي ممتاز، وسخي في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية.

لقد نُكِب شعب سان تومي وبرينسي على مدى قرون بوباء الملاريا، الذي أزهق أرواح الآلاف. وفشلت محاولات لا حصر لها في السيطرة على البعوض الذي ينقل هذا المرض، إلى أن أتت تاوان بالمعرفة والموارد اللازمة التي غيرت الوضع. واليوم، انخفضت حالات الإصابة بالملاريا بنسبة ٦٠ في المائة. ولا تعي الذاكرة الحية لأطبائنا وممرضينا انخفاض عدد حالات الإصابة بالملاريا إلى هذا الحد. وبفضل تاوان والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، قطعنا شوطاً لا بأس به على طريق السيطرة على هذه الآفة في نهاية المطاف.

وبالإضافة إلى المساعدة الإنسانية والإنمائية، تقيم تاوان أيضاً علاقات تجارية مفيدة مع العديد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، كما أنها عضو في منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الآسيوي والجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ. يحظى مبدأ عالمية الشمول بقداسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين ألا يستمر الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في تجاهل قضية تاوان.

ثمة مسألة أخرى مازالت تتطلب الاهتمام العاجل منا جميعاً، ألا وهي الخطر المفروض على كوبا. إنه من مخلفات الحرب الباردة ويجب رفعه فوراً.

وفي معرض حديثي عن مجلس الأمن، يجب علي أن أقول إن بلادي تساند النداءات التي ما برحت تتردد في جنبات هذه القاعات على مدار أكثر من عقد. يتعين إصلاح مجلس الأمن حيث أن عضويته وهياكله المؤسسية انعكاس لواقع جغرافي سياسي عفى عليه الزمن والفكر السياسي الذي شكل معالمه عالم عام ١٩٤٥. إن منح الأعضاء

وقد ثبت أن المعونات الإنسانية أنجح بكثير من المعونات الإنمائية طويلة الأجل، لأنها تُمنح كدفقات أهدافها محددة بدرجة كبيرة. كما أنها تُمنح عادة في صورة أدوية أو مواد غذائية أو ملابس أو خيام وتنقل مباشرة إلى مسرح المأساة حيث يوجد الأطباء والمرضات على الأرض وليس المستشارين.

وقد تحققت بالطبع بعض النجاحات الرائعة في برامج المعونات، لا سيما في مجال الرعاية الصحية، بتحقيق النصر على الجدري والسل المقاوم للعقاقير والعمى النهري. وارتفعت معدلات نمو أمية الكبار وارتفعت متوسطات الأعمار المتوقعة إلى أن جاء وباء الإيدز وقضى على ذلك التحسن.

المعونات تمنح الأمل لملايين الناس حول العالم. ويجب علينا ببساطة أن نصلحها لا أن ننهينا. ونالت بلادي نصيبها من الحكم السيئ بالتأكيد - دون قصد غالباً، نظراً لقلة خبرتنا. لكننا نتعلم بسرعة في تاريخنا القصير ولدينا الآن واحدة من أقوى الديمقراطيات وأكثرها استقراراً على مستوى أفريقيا.

ثمة احتمالات لوجود النفط في مياها وفي المياه التي تتقاسمها مع الجارة نيجيريا. واتخذنا خطوات لضمان عدم تبديد أي موارد نفطية محتملة وحمايتها لتعود بالنفع على جميع مواطنينا بإصدار قانون "إدارة عوائد النفط" الذي أقره برلماننا بالإجماع في عام ٢٠٠٤.

لا يمكن أن نسمح للماضي بدفن المستقبل. ويمكننا انتشال الملايين من الفقر. وعند انتخابي رئيساً لبلادي لأول مرة قبل خمس سنوات، أضأت شمعة أمل لشعب سان تومي وبرينسيبي الذي عانى طويلاً. إننا لم نصل إلى نهاية المشوار بعد، لكن الضوء يزداد سطوعاً.

النظرية لا تشرح كيف تكاد شيلي والهند وسنغافورة وموريشيوس وبوتسوانا تلحق بالركب. فهذه البلدان الدينامية - لا اليابان ولا سويسرا ولا الولايات المتحدة - هي التي تمتلك أسرع الاقتصادات نمواً في العالم بعد أن كانت قبل ٥٠ عاماً واقعة في براثن الفقر. الحال لم يعد كذلك.

ما هي أسباب تخلف الكثير من الدول الأخرى؟ تقول أحدث النظريات إن الإجابة بسيطة. فبالموارد الطبيعية أو بدونها وبالموارد البشرية أو بدونها وبالتكنولوجيا أو بدونها، تظل البلدان التي تحكمها أنظمة سيئة فقيرة. فالحكومة السيئة تُسبب الفقر. ولا بد من أن تأتي النتائج بائسة عندما لا تحمي الدول الممتلكات والناس؛ وعندما تعود الإيرادات الوطنية بالنفع على المقربين السياسيين الذين لا تهمهم سوى مصلحتهم ويعارضون أي إجراءات من شأنها توزيع الدخل والموارد بصورة أكثر عدلاً؛ وعندما يبدّر المسؤولون الحكوميون الأموال، وعندما يجري توظيف الأفراد استناداً إلى انتمائهم إلى أسرة أو منطقة أو تجمع سياسي، ما؛ وعندما لا يوجد رقيب على الإنفاق الحكومي؛ وعندما يُرى الفساد ولكن لا يُعاقب مرتكبوه مطلقاً؛ وعندما لا تخضع الأنشطة غير القانونية لقيود من القانون أو الصحافة أو المعارضة الديمقراطية.

سمعنا جميعاً عن "لجنة الموارد الطبيعية" التي تظهر أن وجود كميات كبيرة من النفط أو الماس، على سبيل المثال، تقلل غالباً من احتمالات الديمقراطية والحكم الرشيد. لكن الدراسات الحديثة توصلت كذلك إلى أن هناك أيضاً "لجنة المعونات". فالمانحون المتعددون الأطراف والشائون يمكنهم من دون قصد منهم أن يجعلوا الحكومات أسوأ في واقع الأمر. وكما تميل البلدان السيئة الحكم إلى أن تكون فقيرة، فإن مشروعات المعونات ذات الإدارة السيئة، في غيبة الشفافية والمحاسبة، يكون مآلها الفشل أيضاً.

دورها الستين، على نوعية العمل الرائع الذي أداه أثناء توليه هذا المنصب في بيئة دولية صعبة.

ولا يسعني أن أواصل الكلام دون أن أعرب عن امتناني وامتنان شعب الكونغو كله للسيد كوفي عنان، الأمين العام الذي تنتهي ولايته هذا العام نهاية طيبة بالنسبة للجميع. وبفضل القيادة الفذة لهذا الابن البار لأفريقيا، شهدت الدول الأعضاء في منظمنا عقدا من الدبلوماسية المكثفة والنشطة، سمحت بحل عدد كبير من الصراعات في جميع أنحاء العالم. وهنا، ينبغي أن أذكر على وجه الخصوص حالة بلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ تعقد الجمعية العامة دورتها الحادية والستين، يمر بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمرحلة خاصة من تاريخه السياسي. فالفترة الانتقالية، التي بدأت في عام ١٩٩٠، ستنتهي قريباً، وستنشأ مؤسسات جديدة في البلد.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، وفي جو يتسم بالسلم والشفافية، عقدنا في جميع أنحاء البلاد، أول انتخابات تعددية ديمقراطية حقاً منذ ٤٠ عاماً. وشكّل نجاح تلك الانتخابات جهداً مشتركاً كبيراً شارك فيه شعب الكونغو والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لجميع هؤلاء الشركاء.

بالنسبة للأحداث المؤسفة التي وقعت في كينشاسا في الفترة ٢٠-٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، عقب إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج المؤقتة لأول جولة من الانتخابات الرئاسية، اتخذت جميع الإجراءات الضرورية للحيلولة دون تكرار وقوع هذه الأحداث. وستستمر العملية الانتخابية في مناخ من السلام والوئام الوطنيين.

لو كانت التنمية سهلة، لكان الجميع قد أصبحوا متقدمي النمو. لا يمكن أن نركن إلى الخمول والدعة بل يجب أن نستأنف جهودنا ونعمل معا باحترام وكرامة وتفان من أجل فائدة جميع شعوب العالم ومصير كوكبنا الجميل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد فراديك بانديرا ميلو دي مزييس رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف كاييلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطحب السيد جوزيف كاييلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كاييلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كاييلا (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أطلب منكم، سيدي، نقل أحر التهاني القلبية للشيخة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأتقدم بالتهنئة أيضاً لجميع أعضاء المكتب، الذين من المؤكد أنهم سيساعدونها على أن تؤدي بنجاح مهمتها الصعبة والحساسة كرئيسة. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشيد بسلفها، السيد يان إلياسون، رئيس الجمعية العامة في

وإذ نرقب ما يحدث على الساحة الدولية، نرى تكرار الآفات، بما فيها التوترات والصراعات المستمرة في شتى مناطق العالم، وتدهور الأحوال المعيشية في الدول النامية، لا سيما في أفريقيا؛ وتزايد الهجرة السرية؛ والدمار الذي تحدثه مختلف الأوبئة؛ وتزايد الجرائم والأعمال الإرهابية؛ والإضرار بحفظ البيئة وحمايتها. وأمام هذه التهديدات، نظمت الجمعية في دورتها السابقة، في إطار عملها، مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات، المكرس لإجراء تقييم للأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات والاجتماعات الدولية الرئيسية.

وفي أعقاب ذلك التقييم اتخذ العديد من القرارات، بما فيها إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان - وهما هيكلان أساسيان نرحب بتفعيل إنشائهما. ويمثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أولوية للعديد من البلدان، وخاصة أشدها حرماناً. ولهذا، يجب المحافظة على استمرار الزخم في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر قمة الألفية. ونأمل أن تتناول مناقشاتنا هنا تلك المسائل.

وبالإضافة إلى الآفات المذكورة آنفاً، يساور بلدي قلق إزاء مسائل أخرى، بما فيها إصلاح مجلس الأمن، والإلغاء التام لديون البلدان النامية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، واعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي والاستراتيجية العالمية لمكافحة تلك الظاهرة، والصراعات المسلحة، والأمن الجماعي، واعتماد معاهدة دولية بشأن الاختفاء القسري. وتشكل تلك المسائل كلها تحدياً للتقدم السلس لمجتمع الأمم وتحدياً لمستقبل الأجيال القادمة بالذات.

وللتصدي لتلك التحديات بشكل فعال، يجب على جميع بلدان العالم أن تتضامن بعضها مع بعض، بروح من

إن التقدم الذي يتحقق يومياً، بتضحيات كبيرة أحياناً، هو نتاج عملية سياسية صعبة استُهلّت، كما يعرف الأعضاء، بعد صراع مسلح طويل الأجل داخلي وخارجي ترتبت عليه عواقب إنسانية من أسوأ المآسي التي شهدتها البشرية. ولا تزال هناك مشاكل في قطاعات عديدة، وسيتعين على الحكومة التالية أن تتصدى لها، آخذة في الحسبان التطلعات الملحة والمشروعة لشعب الكونغو.

ويجب أن تواصل الحكومة الجديدة عملية الإدماج وإصلاح الجيش، لضمان السلام والأمن لشعبنا. ويجب أن تعمل لتحسين ظروف العيش للسكان. وبعبارة أخرى، يجب أن تبذل قصارى جهدها لتلبية احتياجاتهم الأساسية، لا سيما في مجال الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي والبنى التحتية الأساسية والكهرباء والمياه الصالحة للشرب للجميع - دون أن تنسى، بالطبع، مكافحة الملاريا وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر.

ولكي يُكتب النجاح للحكومة الجديدة، يجب أن تعمل على تعزيز الحكم الرشيد، بمكافحة الفساد وضمان الأمن القانوني والقضائي في إطار الإصلاح القضائي المستمر، في جملة أمور، ولا يمكن تحقيق هذه الرؤية إلا بتعبئة طاقات أمتنا بأسرها من خلال مشاركة نشطة وشاملة لجميع أبناء وبنات بلدنا، بغض النظر عن معتقداتهم السياسية والأيدولوجية والدينية.

وفي هذا السياق، نرحب بتكوين برلماننا القادم، الذي يجسد فعلاً ثراء شعبنا وتنوعه السياسي، والذي سيكون دوره رقابياً وأساسياً لتسيير عمل الدولة. ولهذا السبب، أؤكد مجدداً إيماني بمفهوم بناء السلام، وأوجه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي لكي يستمر في شراكته مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد إنشاء المؤسسات الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب في الأمم المتحدة، بدولة داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد بدوي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل تهنئة السيد هيا راشد آل خليفة ودولة البحرين، على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وباعتباري آسيويا، ومسلما، والرئيس الحالي لمؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، أرحب بانتخابها بفخر وارتياح. وأنا على ثقة بأنها ستوجه دفعة مداولات الجمعية بمهارة بارعة، وستحقق نتائج مجدية. وغني عن القول إن ماليزيا ستقدم لها كل الدعم بكل طريقة ممكنة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفها الموقر، السيد يان إلياسون، وزير خارجية السويد، على الطريقة الرائعة التي قاد بها مداولات الدورة الستين للجمعية، في ظل بعض من أحلك الأوقات التي مرت بها الأمم المتحدة.

وفي معرض الكلام عن الأوقات العصيبة، أود كذلك أن أحيي السيد كوفي عنان، على جهوده الحثيثة في خدمة الإنسانية، ليس خلال فترة توليه منصب الأمين العام فحسب، بل على مدى مشوار كامل كرسه لخدمة المثل العليا لمنظمتنا.

ولا بد لي من الإشادة بشكل خاص بموظفي الأمانة العامة، وبالعاملين تحت راية الأمم المتحدة، لا سيما أولئك الذين ضحوا بأرواحهم، مثل أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الأربعة الذين قتلوا في تموز/يوليه الماضي في أوج الهجوم الإسرائيلي على لبنان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميروريس (هايتي).

التعاون الصادق والعدالة الإنسانية. وفي ما يتعلق بالأزمات في العالم - في الشرق الأوسط، وفي أفريقيا أو غيرهما - فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية توصي، أكثر من أي وقت مضى، بتسويتها سلميا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأمل أن تشاطرنى الجمعية الإيمان بانبعث جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء مؤسسات جديدة تسعى لتدشين عهد جديد من السلام والاستقرار والتنمية، لا في بلدي فحسب، بل أيضا في أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها. وعلى الرغم مما تواجهه منظمتنا من تحديات يوما بعد يوم، فإنني أود اختتام بياني بروح من الأمل والتضامن بين الأمم وتضافر أعمالها في سبيل مستقبل أكثر إشراقا للجيل الحالي والأجيال المقبلة. وأمل أن تكمل أعمالنا بالنجاح الباهر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحِب السيد جوزيف كاييلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يدلي به الأونرابل داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب من رئيس وزراء ماليزيا.

اصطُحِب الأونرابل داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

ثمة مثال صارخ على رفض السماح حتى بالاستماع إلى الطرف الآخر عندما اتخذ العديد من البلدان الهامة قرارا مبكرا بعدم الاعتراف بحماس أو التعامل معها بعد انتخابها لتولي السلطة في فلسطين في انتخابات ديمقراطية جرت بطريقة سليمة. وأوقفت المساعدات الخارجية. وحُجبت الأموال. ونتيجة لذلك، عانى ملايين الفلسطينيين على مدى شهور بدون الحصول على مرتبات أو غذاء. ويحدوني الأمل أن تصبح قريبا كل الجزاءات التي فُرضت ضد فلسطين في طي الماضي عندما ينجح الرئيس عباس في مهمة تشكيل حكومة ائتلافية تضم كل الأحزاب في فلسطين. وبالطبع، فإن الإملاء على الآخرين أو إبداء التفضيل بشأن من ينبغي انتخابه لتولي السلطة في بلدان أخرى مسألة غير منطقية وعلامة على الكيل بمكيالين.

إن قمع فلسطين، الذي يُسمح له بالاستفحال؛ وغزو أفغانستان؛ واحتلال العراق؛ ومؤخرا جدا، تدمير لبنان دوغما رادع، جرت كلها باسم الحرب على الإرهاب. ويُزعم أن دعم أفعال إسرائيل في الشرق الأوسط، إما علنا أو ضمنا، يأتي دفاعا عن التقليد اليهودي - المسيحي المناهض لانتشار الإسلام الراديكالي المتمرد، مما يضفي الشرعية على كل تلك الأفعال، بغض النظر عن وحشيتها. وحتى المعلقون الأجانب اعترفوا بأن الهجوم الذي شنته إسرائيل مؤخرا على لبنان ساعد في تحويل ما كان يمثل آراء متطرفة سابقا إلى جزء من التيار الإسلامي العام. ويرى العالم الإسلامي كل ذلك بالطبع على أنه تواطؤ لإذلال البلدان الإسلامية والمجتمعات الإسلامية.

وأخشى أن يتعاضم الصدع بين الغرب والعالم الإسلامي ويتعمق ما لم يصبح المجتمع الدولي مستعدا لقبول حقائق معينة بوصفها حقائق ثابتة. والحقيقة هي أن الإحساس بالذل الذي يستشعره العالم الإسلامي يشكل السبب الجوهري لفقدان الثقة بين العالم الإسلامي من جهة،

ولا بد لنا من تذكير أنفسنا باستمرار بأن الأمم المتحدة أنشئت حتى يستفاد منها كمحفّل ولتكون "برلمانا لبني البشر" على حد تعبير تيتسون. ولكن بعد مرور ستة عقود لا يزال يتعين علينا تحقيق نوايا ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن الحالة في بعض بقاع العالم أضحت أسوأ مما كانت عليه من قبل. ومع ذلك تظل الأسرة البشرية عاجزة عن إيجاد الحلول لمشاكلها.

وإذ أستعرض في ذهني أحداث العام الماضي، أشعر شخصيا بقلق بالغ لأن العديد من العلل في شؤون عالمنا كانت نتيجة تصرفات لا منطقية نجمت عن التحامل في مواقف الناس. فلم نتمكن، أساسا، من إقامة حوار أو اتصال أو تواصل بين بعضنا بعضا بوصفنا بشرا نعيش على نفس الكوكب. والحقيقة أن أكبر خلاف اليوم إنما يدور بين أبناء إبراهيم. وأولئك هم أهل الكتاب: أتباع الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية - الذين يتشاطرون في الحقيقة بداية مشتركة ألا وهي دين إبراهيم.

وبالطبع، سيكون الحوار بلا نهاية إذا لم يكن مقترنا بالعمل. ويتمثل هدف المناقشات والمشاركة التزييه في تمكيننا من إعداد سياسات منطقية وفعالة. ومن أجل بلوغ ذلك، أعتقد أن من الضروري لنا جميعا أن نصغي جيدا بعضنا لبعض وأن نكون مخلصين في علاقاتنا مع الآخرين. ويتسم قسط كبير من الحوار الذي يجري بين الأطراف بلهجة إصدار الأوامر إلى الأطراف الأخرى بدلا من التحدث بعضها مع بعض. وسيفشل أي حوار لا محالة إذا وصم سلفا بعض الدول بأنها "مارقة". أو أن بعض البلدان "شريرة". ويوفر اللجوء إلى القذف عذرا لعدم الإصغاء، ناهيك عن عدم المشاركة في مفاوضات جادة من أجل التوصل إلى حلول ودية لمشاكل خطيرة.

النقطة التي أود أن أبينها هي أن الإسلام كدين لا يشكل مصدرا للتعصب بين أناس يتبعون ديانات مختلفة. وفي الحقيقة، يقتضي أحد تعاليم الإسلام الأساسية احترام الأديان الأخرى. وينص القرآن الكريم على ذلك الأمر من الله عز وجل. ويجب ألا تلتبس علينا الكلمات الخبيثة والأفعال الشريرة لشردمة صغيرة من المتطرفين الذين يعملون على هامش المجتمعات الإسلامية بوصفها انعكاسا للحضارة الإسلامية. ولا بد من التوقف عن تصوير الإسلام على أنه دين الشياطين، ولا بد من التخلص من الخوف من الإسلام. ويجب أن نتوقف مناورات استغلال الخوف لاعتبارات سياسية بقصد فرض الطريقة التي تدار بها العلاقات بين الشعوب والأمم. وإن لم نتوقف مناورات استغلال الخوف لاعتبارات سياسية، فسيواصل حينذاك التحامل والتهور اللذان يسودان شؤون العالم، وسيظل الحوار يُمنى بالفشل.

بيد أنه لا بد لنا من المثابرة، لا من أجل القضاء على الخلافات السياسية والدينية القائمة بين الناس فحسب، بل من أجل استئصال شأفة الظلم الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة القضاء على الفقر والمرض. تلك هي مسؤولية دولية، لا باسم البشرية فحسب، بل بوصفها مجالا ضروريا لصون السلم والاستقرار الدوليين.

ويجب علينا لذلك أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة تمتع الفقراء والمهمشين بثمار النمو الاقتصادي والعولمة والتجارة الحرة. وسيكون من المؤسف حقا إذا تعذر علينا القيام بذلك، لأن العالم أضحى أكثر ثراء من أي وقت مضى. وينبغي أن نتعلم من التاريخ بأن أي نظام اقتصادي ينطوي على التفاوت لا يمكن إدامته على الأمد البعيد. وغالبا ما تصل تلك المجتمعات إلى نهاية عنيفة. وتشكل الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية التي نشهدها حاليا مرحلة يجب علينا أن نوقفها.

والحضارة اليهودية - المسيحية من جهة أخرى. وإذا رفض المجتمع الدولي قبول هذه الحقيقة أو تعذر عليه قبولها، أخشى عندئذ من أننا ننكر الحقيقة.

وأعتقد أن حل التحامل ضد المسلمين يعزى إلى سوء فهم طبيعة الإسلام الحق وما يمثله. فلا يوجد مثلا في الغرب إدراك لدور الدين في حياة المسلمين. ولقد اعتنقت أوروبا الحديثة عموما العلمانية وأزاحت الدين إلى حد كبير من الميدان العام، ووضعت في حدود البيت والأسرة. وتشكل تعاليم الإسلام للمسلمين دليلا يساعدهم في كل شيء، سواء كان ذلك الاضطلاع بشؤونهم في الميدان العام أو ممارسة الدين في بيوتهم الخاصة. وأعتبر أن العديد من حالات سوء الفهم وخاصة بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي، تنشأ عن سوء الفهم الأساسي هذا لمكانة الدين في الحياة اليومية للمسلمين في جميع أرجاء العالم. فعند التعامل مع المسلمين لا يمكن للمرء أن يفصل بينهم وبين دينهم، لأن تلك هي طريقتهم في الحياة.

بلدي ماليزيا بلد متعدد القوميات والأديان والثقافات. بيد أن الإسلام يحظى باحترام أبناء شعبنا كافة بوصفه الدين الرسمي. ولقد شرعت الحكومة التي أتولى رئاستها الآن في تنفيذ برنامج يرمي إلى إيصال رسالة تنم عن تقدير سليم للإسلام بوصفه قوة للخير. ونسميه الإسلام الحضاري، وهو نهج لبناء مجتمع تقدمي يواكب العصر الحديث ولكنه راسخ الجذور في القيم النبيلة للإسلام وفيما يأمر به. ولقد قبل أبناء ماليزيا كافة بهذا النهج لأن رسالة الإسلام الحضاري بأكملها تنطوي على دعوة إلى تحقيق التنمية والتقدم بطريقة منصفة. وهي دعوة لمواكبة العصر والتسامح فضلا عن ضمان العدل والإنصاف للجميع، بغض النظر عن ديانتهم.

الحساسية بكل انفعالاتها ونقاط ضعفها. وهذا يتطلب شجاعة وتواضعا وتقديرا للتنوع الذي يجعل منا بشرا.

وعلىنا ألا نكون متكبرين أو متفضلين في علاقاتنا، وعلىنا، بالتأكيد، ألا نكون مهتدين. بل علينا أن نكون مقنعين وصبورين في التعامل مع المسائل المعقدة. والسعي إلى السلام والعدالة والإنصاف في العلاقات بين الأمم والشعوب لم يكن سهلا في يوم من الأيام. فلنقبل هذا التحدي بكل ما يتطلبه من عزم، ونبني معا عالما أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يطيب لي أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا.

اصطُحِب الأونرابل داتوسيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

خطاب يلقيه السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

اصطُحِب السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ترزيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إنه ليشر فني ويسعدني أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، باسم البوسنة والهرسك.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنيئ السيدة آل خليفة على انتخابها لمنصبها الرفيع، وأن أشكر الرئيس السابق على إسهامه في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأن الوسيلة الأساسية لتحقيق الرخاء والاستثمارية والإنصاف تتمثل في النمو الاقتصادي المستدام القائم على بناء القدرات الوطنية ولا سيما تطوير رأس المال البشري. ولئن كان التعليم والمهارات لا يشكلان وحدهما ضمانا للنجاح، إلا أنهما عنصران لا غنى عنهما لتحقيق فرادى المواطنين إنتاجية أكبر، تعطيهما بدورها أملا في مستقبل أفضل.

غير أن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني وحده لا تكفي. ولا بد من استكمال تلك الجهود بإنشاء نظام اقتصادي دولي من شأنه تغطية مجالات التجارة والشؤون المالية والديون والمساعدة الإنمائية الرسمية والتنمية، وتمكين العالم النامي من التغلب على صعوباته والإسهام في الرخاء العالمي. ولقد أحرز بعض التقدم، ولكن النتائج الإجمالية أبعد من أن تكون مرضية.

وبالنظر إلى النفوذ الاقتصادي الذي تمتلكه البلدان المتقدمة النمو، من الجوهري أن تظهر المرونة وحسن النية في هذه المرحلة الحرجة من محادثات التجارة العالمية. وستواصل ماليزيا دعم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن نهج ماليزيا لن يستند إطلاقا إلى مجرد فكرة التحرير التدريجي للتجارة. بل إننا سنواصل الأخذ بنهج عملي من خلال الجمع بين تحرير التجارة وتنظيمها، في إطار مزيد من السياسات العامة يتوافق مع ظروف البلد الاقتصادية واحتياجاته الإنمائية.

ومن الواضح كل الوضوح أنه يتعين على أسرتنا البشرية أن تلتزم، وأن يتحدث أعضاءها مع بعضهم بعضا، إذا كان لنا أن نتغلب على المشاكل التي تهدد باحتياحنا جميعا. ومع ذلك، فالحديث سهل؛ ولكن الدخول في حوار وتواصل يعد أكثر صعوبة. بل الواقع أن هذا ربما يكون أصعب المساعي الإنسانية على الإطلاق، نظرا لطبيعة البشر

إن الأحداث الأخيرة التي شهدتها الشرق الأوسط أثبتت لنا مدى أهمية التوصل إلى سلام عادل ودائم هناك. ومع ذلك، فبقدر ما نتعاطف مع من يعيشون في مناطق متأزمة اليوم، يمكن لأولئك الذين يعيشون في تلك المناطق أن يتابعوا عملية بناء السلام في البوسنة. ولا ينبغي إيلاء الاهتمام لتثبيت الاستقرار في إحدى دول البلقان فحسب، بل أيضا لما للاتحاد الأوروبي وبقية المجتمع الدولي من قدرة على المبادرة بالتدخل السريع والفعال.

ونحن في البوسنة والهرسك تلقينا المساعدة من الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس أوروبا. واستفدنا أيضا من آليات أخرى للمساعدة فريدة في نوعها، مثل مكتب الممثل السامي المنشأ حديثا، ومجلس تنفيذ السلام الذي يضم أعضاء الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا وغيرها.

لقد توقفت الحرب، وعاد اللاجئين، ونحن اليوم نتفاوض على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لا ينبغي لأحد منا أن يسمح للاختلالات الراهنة في البوسنة والهرسك بأن تتطور إلى شيء أكثر خطورة، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

ولكن اتفاق دايتون للسلام، بقدر ما كان رائعا في وقف الحرب، لم يعالج بعض القضايا الأساسية، مثل ضمان حق كل مواطن في التمتع بحقوق متساوية في كل مكان في البلد، وحق الدولة في أن تكون قادرة على ممارسة سلطاتها كدولة حديثة متعددة الأعراق.

والعديد من زوار بلادي يعجبون بشكل خاص بعدد الكنائس والمساجد والمعابد الموجودة هناك، وبطريقة تعايشها جنبا إلى جنب لتخدم غرضها في البوسنة والهرسك. وتلك

وتعلن البوسنة والهرسك تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، والذي يوفر إطارا لمناقشة قضايا مثل السلام والاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والحاجة إلى مواصلة تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة.

ونحن نصادق على بيان الاتحاد الأوروبي، ولكننا نود أيضا أن نتشاطر مع الجمعية العامة خبرة البوسنة والهرسك في بناء السلام وإعمال حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية في بيئة ما بعد انتهاء الصراع. ونعتقد أننا على هذا النحو يمكن أن نسهم في نجاح المجتمع الدولي مستقبلا في أماكن أخرى من العالم.

لا شك في أن البوسنة والهرسك مثال على التدخل الناجح للمجتمع الدولي، وإن كانت هناك قلة من التجارب السلبية. وأود أو أوضح وضوحا تاما أن المهمة في البوسنة والهرسك لم تكتمل بعد. فلا تزال هناك بعض الجسور التي علينا أن نعبرها قبل أن نكون قد انتهينا من المهمة الماثوئية التي دامت ١٥ عاما لوقف القتال وتعزيز المصالحة وبناء دولة البوسنة والهرسك المستقرة، بغية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب.

إن البوسنة والهرسك تنتمي لأوروبا؛ وهي جزء من القارة الأوروبية. وجميع طلاب الطب، وهم أطباء المستقبل، يخلفون يمين أبقراط. وهم يقسمون على تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية. وطلاب القانون يستلهمون تدريبهم الأساسي من معايير القانون الروماني. والتراث الأوروبي والممارسات الأوروبية تتأصل جذورها في البوسنة. ومن واجبنا الآن أن تعتنق كل معايير وقواعد الاتحاد الأوروبي. ولا نشعر بالإحباط عند سماع من يتكلمون عن "إجهاد التوسع". فمن خلال عملية توسيع العضوية تعمل أوروبا على نشر الديمقراطية ذاتها. والكلال من نشر الديمقراطية يتناقض تماما مع مبادئ الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

الحملات المستمرة، للأسف، أخرت جهودنا للوفاء بالمعايير السياسية الحيوية.

وفي الأسبوع القادم، ومن خلال التصويت، ستتاح الفرصة لمواطني البوسنة والهرسك للاشتراك في تشكيل مستقبلهم. وهم يستحقون حملات انتخابية تتطلع إلى المستقبل ولا تنظر إلى الماضي ولا يستحقون حملات مثل تلك التي وصفها مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي بأنها مصدر قلق، ودفعته إلى التشديد على التزام الاتحاد الأوروبي بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك.

وتشارك البوسنة والهرسك بنشاط في التعاون الإقليمي، كما نشارك في جميع المبادرات الإقليمية، بما في ذلك ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، ومبادرة الأدياتي والأيوبي، وعدد كبير آخر من البرامج والمشاريع. وعلى هذا الأساس، جرى التوقيع على عدد كبير من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، مما أوجد إطاراً قانونياً دولياً للتعاون بشأن عدد من القضايا وتنسيقها.

وهذا أمر مهم بشكل خاص في ضوء قضية كوسوفو. وتراقب البوسنة والهرسك المفاوضات عن كثب. ونعتقد أن أي حل يجب أن يكون نتيجة مفاوضات لكي يكون مقبولا لدى الطرفين. وينبغي لأي حل يتم التوصل إليه في المستقبل أن يتواءم مع مستقبل مشترك في إطار البيئة الأوروبية الأطلسية. ويتعين ألا تهدد نتائج الحل النهائي، متى تم التوصل إليه، استقرار المنطقة أو استقرار الدول المجاورة تحت أي ظرف من الظروف.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن مجلس وزراء البوسنة والهرسك يسير بنجاح على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الأولويات متكاملة مع معايير عضوية الاتحاد الأوروبي. وتعمل البوسنة والهرسك، بالتعاون مع الوكالة

هي روح البوسنة التي ورثناها عن أجدادنا. ولكن اتفاقات دايتون لم تمكننا من الحفاظ على ذلك الجانب من تقاليد بلدي.

ومن ناحية أخرى، تمكنت البوسنة والهرسك من تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية التي تعزز فرصها في الانضمام إلى عمليات التكامل الأوروبي - الأطلسي. وقد انخفض عدد القوات المسلحة الأجنبية على ترابنا عشر مرات، وولاية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي تحولت من تثبيت الاستقرار إلى التكامل. وأنشأنا حيزاً اقتصادياً واحداً ونظاماً قضائياً واحداً، وتوحدت مختلف الدوائر الاستخبارية. وأصبحت تخضع الآن، ولأول مرة، لإشراف برلماني صارم وديمقراطي. وشكلنا وزارة دفاع واحدة على مستوى الدولة، وبذلك تأهلنا للانضمام إلى برنامج الناتو للشراكة من أجل السلام.

إن البوسنة والهرسك كما هي اليوم، لم تشكل بالوسائل السياسية المتعارف عليها. فقد تحدد هيكلها، بموجب اتفاق دايتون للسلام، كوسيلة لتجنب الحرب. واستدامة البوسنة والهرسك التي شكلها اتفاق دايتون، تعززت بإطلاق مفاوضات اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، التي بدأت في الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاق دايتون.

ومن المقرر إلغاء مكتب الممثل السامي في منتصف العام المقبل. وسيتحول ذلك المكتب إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وينبغي أن يرتبط ذلك بتوقيعنا على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وحتى الآن تسير المفاوضات على ما يرام. وأبدت البوسنة ما يكفي من الوعي والقدرة الفنية بما يمكنها من البدء في مشروع التكامل الأوروبي. ونحن نستعد لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، ولكن

مراجعة تقودها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي تمثل حالياً وجود الشرطة الدولية في البلد. كما أن انتهاك حقوق الإنسان المنافي للعقل والصارخ من قبل الأمم المتحدة نفسها خطأ يجب الاعتراف به. وبذلك يمكن تصحيحه والحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة كمؤسسة.

ومن أهم التزامات البوسنة والهرسك الدولية التعاون مع محكمة لاهاي المعنية بجرائم الحرب. وهذا في الحقيقة شرط مسبق لتحقيق استقرار طويل الأجل. ولهذا السبب، عرض على المنطقة بأكملها كشرط لتحقيق مزيد من التقدم وفقاً للشروط الأوروبية الأطلسية. ووفقاً للبيانات التي جمعتها الاستخبارات المحلية والأجنبية، فإن معظم مجرمي الحرب لا يختبئون في أراضي البوسنة والهرسك. وتركز مؤسساتنا على قطع شبكات الدعم المالي. ومن الحقائق المخزنة والمؤسفة أنه لم يُلق القبض بعد على رادوفان كاراديتش وراتكو مولاديتش، ولكن الأسوأ من ذلك بالنسبة للبوسنة والهرسك ومواطنيها أنهم يعاقبون بسبب هذين الرجلين. إننا نعاقب الضحايا بدلاً من معاقبة المجرمين. ويجب أن يُسمح للبوسنة والهرسك بالسعي إلى تحقيق التقدم على طريقها نحو الديمقراطية والانضمام للاتحاد الأوروبي، لأن حدوث تحسن في هذا الصدد سيؤدي إلى إيجاد آلية أقوى لتدمير الشبكة التي تدعم مجرمي الحرب.

لقد أدت الهجمات الإرهابية الفظيعة على نيويورك، التي أحيينا ذكرها السنوية في الآونة الأخيرة، إلى تغيير نموذج الأمن العالمي بأسره. وجعلتنا تلك الهجمات نفكر بصورة جدية أكثر من أي وقت مضى. فالإرهاب أحد أكبر التحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر، ويكاد يكون من المتعذر أن يتصدى أي بلد لهذا التحدي بمفرده. ويمكن لفرادى البلدان أن تعزز قدراتها، ولكن التصدي على صعيد

الدولية للطاقة الذرية، على تطوير قدرات لاكتشاف ومنع الاتجار غير المشروع في المواد المشعة، ومنع انتشارها في جميع أنحاء بلدنا.

وبالبوسنة والهرسك، بوصفها بلداً متضرراً من الألغام، تعمل بنشاط كبير في تطبيق اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومن المعروف جيداً أنه لا يزال يوجد عدد كبير من الألغام الأرضية في بلدنا نتيجة للحرب. وأود أن أشكر جميع البلدان التي أسهمت في عملية إزالة الألغام من البوسنة والهرسك.

ونقوم بدور نشط أيضاً في برامج الأمم المتحدة التي تعالج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). وقد أنشأنا لجنة على مستوى الدولة لمكافحة الإيدز. وتركز أنشطتها حالياً على منع انتشار المرض، وإنشاء نظام إنذار مبكر وتوعية الجمهور بأخطار هذا المرض.

وبالبوسنة والهرسك، بوصفها بلداً حديث العهد بالديمقراطية وله تجربة خاصة، قد دعمت إنشاء مجلس حقوق الإنسان وتعزيز دور مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونعتقد أن عملهما يزداد أهمية كل يوم. ونؤيد بقوة وحزم النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان على صعيد عالمي.

إن حقوق الإنسان في بلدي لم تنتهك بالحروب والأزمات فحسب، ولكنها انتهكت أيضاً ببعض قرارات المجتمع الدولي. ومن الأمثلة على ذلك، سحب تراخيص ضباط الشرطة. فقرارات الشرطة الدولية التي تقودها الأمم المتحدة أدت إلى فقدان هؤلاء الضباط تراخيص عملهم. ولم تتح لهم أي فرصة لتقديم شكاوى أو عرض قضاياهم على أي محكمة لمراجعتها. وقد أعدت وزارة حقوق الإنسان في بلدي، بالتعاون وثيق مع مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، نموذجاً محتملاً لعملية

أرسلنا سرية لإزالة الألغام والمساعدة، في حدود قدراتها، في بناء عراق قادر على البقاء ومستقر.

إن تصعيد الصراع في الشرق الأوسط، خلال هذا الصيف، قد أودى بحياة العديد من الضحايا، من بينهم عدد كبير من المدنيين. ونحن أيدنا قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يدعو إلى وقف كامل للأعمال القتالية. ونحن ممتنون بصورة خاصة للجهود الدبلوماسية التي بذلها أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا، والتي أدت إلى وضعه في صورته المتوائمة النهائية. ونأمل أن يشكل هذا التقدم الإيجابي أساسا سليما لجهود دبلوماسية في الشرق الأوسط وأن يتسنى تحقيق سلام دائم في المنطقة في نهاية المطاف.

وأود أن ألفت الانتباه أيضا إلى المسائل الإنسانية التي تناقش بصورة عامة في كل دورة من دورات الجمعية العامة. وللإسهام في أعمال الوكالات العاملة في المجال الإنساني وفي جهود الأمم المتحدة بصورة عامة المتعلقة بهذا الميدان الهام جدا، قدمت البوسنة والهرسك للأعضاء مشروع إعلان يتعلق بأساسيات العمل الإنساني في حالات الطوارئ، ويرد مشروع الإعلان في الوثيقة A/60/627. وتسعى حكومة البوسنة والهرسك للإسهام في إحراز تقدم في استعداد العالم لمواجهة حالات الطوارئ على أساس الدروس التي تعلمناها. وأدعو الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد مشروع الإعلان ومواصلة الإسهام في تحقيق التقدم في هذه الأنشطة الهامة عالميا.

ختاما، أشكر جميع الأعضاء على المساعدة والدعم اللذين تلقيناهما من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، معربا عن الأمل في أن يستخدم الأعضاء أصواتهم لدعم البوسنة والهرسك كمرشح لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن. وبهذا، سيسهم الأعضاء في مساعدة البوسنة على أن تتبوأ

عالمي وكامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الأمم المتحدة.

وبإنشاء وزارة للأمن ووكالة للاستخبارات ووكالة للتحقيقات والحماية على مستوى الدولة، وبتنسيق أعمال هذه الجهات من خلال فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب، اتخذنا سلسلة من الإجراءات الهامة جدا لا من حيث عمليات الإصلاح الداخلي فقط، ولكن أيضا من حيث إسهامنا في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد اعتمدنا استراتيجية لمكافحة الإرهاب في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ سنسترشد بها في تطبيق المعايير الأوروبية في هذا الميدان. ونحن الآن في المراحل النهائية لاعتماد قانون جديد لمكافحة الإرهاب والدعم المالي للإرهاب.

لقد أيدت البوسنة والهرسك بحماس إنشاء لجنة بناء السلام، ويحدونا أمل صادق في أن نسهم بنشاط في أعمالها. فتجربة بناء السلام في البوسنة تجربة كبيرة وهامة، ونتطلع إلى تشاطرها مع الدول الأعضاء الأخرى.

ومع أن بلدنا لم يُنتخب، فإننا نود أن نتقدم بالشكر لجميع الذين دعمونا أثناء عملية الاقتراع. فقد بعثنا للعالم على الأقل إشارة أخرى مفادها أننا لم نعد مجرد متلقين للمساعدة الدولية. وشجعنا الدعم الذي حصلنا عليه على التمسك بمشاركة استباقية أكثر توازنا في مشاريع الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، أشدد على تطلعات البوسنة والهرسك كمرشح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وأرحب بدعم الجمعية في هذا الصدد.

وعلى الرغم من أن قدراتنا محدودة، فإننا نحاول أن نشارك في جهود السلام الدولي. وقد بعثنا مراقبين عسكريين وضباط شرطة إلى الكونغو وإثيوبيا وليبيريا وهايتي والسودان وإريتريا وقبرص. وكدليل على دعمنا للشعب العراقي،

المتحدة على مدى ١٠ سنوات في أوقات حساسة للغاية، قدمت إنجازاته وإنسانيته ورؤيته ومبادراته إسهاما هاما جدا للمنظمة. وكانت موضع تقدير في جميع أنحاء العالم. وأتمنى له كل التوفيق في أعماله في المستقبل وأتقدم له بالشكر.

إننا نعيش في عالم هش - عالم مضطرب وغير مستقر، عالم تشوبه صراعات ومشاحنات ومواجهات ذات طابع جديد كليا. فقد تنحت طبيعة وتفكير عالم الأمم جانبا لتبرز مجموعة جديدة من التحديات. فبالأمس، كانت التحديات تدور حول التكتلات والأيديولوجيات والحرب الباردة وسياسة التهدة. أما اليوم، تدور حول الأصول العرقية والصراعات والمناطق الملتهبة والديانات المتصادمة والدمار الشامل والإرهاب والفقر.

واليوم، يواجه النظام الدولي ثلاثة تحديات عالمية النطاق تتطلب جهدا كبيرا، وهي: التوترات العالمية والاحتلالات العالمية والقيود العالمية. وفي هذا المثلث، يتعين علينا أن نكافح لإيجاد حلول مستدامة. فمسؤوليتنا ضخمة - في الحقيقة، حتى في الوقت الذي نسعى إلى ضمان توفير الفرص والحرية والقيم المشتركة على صعيد عالمي، فإن هذا العالم الجديد الذي يجري تشكيله يواجه خطر انعدام الثقة وعدم الاتفاق والانقسامات.

إننا نعيش في عالم يتسم بتفاوت غير عادي في الفرص، ولكن عالمنا أيضا عالم ذو طابع عالمي قائم على التكافل، عالم يمكن أن يكون تشاطر الفرص الاقتصادية والسياسية على نطاق واسع فيه أداة فعالة للنمو الاقتصادي والتنمية. وبذلك، يمكننا البدء في ترجمة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، إلى عمل.

ويدرك بلدي أن زيادة تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية مسألة ضرورية. وقد حققت كرواتيا تقدما كبيرا في

مكافأها في العلاقات الدولية. فضلا عن ذلك، وباسم البوسنة والهرسك، أتقدم بالشكر للسيد كوفي عنان على إسهامه والتزامه باستقرار وازدهار بلدي. وقد دلت على التزامه هذا بزيارة بلدي مرتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب دولة السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب دولة السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

اصطحب دولة السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سانادر (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في تهنئة رئيسة الجمعية العامة على انتخابها، وأن أعرب عن اقتناعي العميق بأن هذه الدورة، بقيادتها الماهرة، ستمكن من تحقيق نتائج مشهودة.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتنان بلدي العميق للأمين العام كوفي عنان. فقد كان عمله الدؤوب من أجل عالم أفضل واضحا بشكل لافت للنظر. وفي قيادته للأمم

وتدرك كرواتيا احتياجات أفريقيا، لا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء والبلدان الأقل نمواً والدول النامية غير الساحلية، وتدرك أيضاً جوانب الضعف الخاصة بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، كان من دواعي سرورنا أن الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٥ أشارت بصورة محددة إلى تلك المجموعات من البلدان، مؤكدة بذلك على احتياجاتها وظروفها الخاصة. ويجب عدم التخلي عن البلدان الأقل حظاً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان الخارجة من حروب وتممر بعملية إدارة ما بعد الصراع المكلفة والمعقدة والتي تتطلب موارد كثيرة.

وتؤيد كرواتيا بقوة تدشين المرفق الدولي لشراء الأدوية رسمياً يوم أمس. ونعتبر هذا العمل خطوة مهمة إلى الأمام ونعرب عن أملنا في أن تسهم فيه جميع البلدان. وبلدي، كمساهم في مختلف برامج وصناديق الأمم المتحدة، يؤكد قدرته على دعم أنشطة الأمم المتحدة في ميادين عديدة. وسنواصل ذلك بصورة متزايدة. وخلال السنوات القليلة الماضية، بدأت كرواتيا تقدم تبرعات لعدد من أنشطة وبرامج وهيئات الأمم المتحدة، مثل: منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للاستثمار والتنمية الأفريقية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ولأن كرواتيا بلد صغير، فإن مواردها المالية والبشرية محدودة، ولكن هذا لا يمنعنا من تشاطر هذه الموارد وتقديم العون والمساعدة.

ويجب أن تظل التنمية الاقتصادية والبشرية العالمية في محور تركيزنا، لكن، ونحن نجتمع اليوم، فإن التركيز ينصب إلى حد كبير على التوترات العالمية وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي. واليوم، لا تزال أزمات إقليمية عديدة تسبب العديد من المآسي الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وتزعزع الأمن الإقليمي والعالمي على نحو خطير. وتشكل مظاهر عدم

إيجاد وتمكين بيئة للشراكة والإبداع. وحدثت تغيرات هائلة في تطوير اقتصاد السوق وتغيير هياكل الملكية وإيجاد بيئة ملائمة للأعمال والتجارة وإدخال إصلاحات في القطاعين العام والخاص. وكذلك، أحرزت كرواتيا تقدماً في ضمان استقرار ديمقراطي محلي وموقع دولي مزدهر كإطار للتنمية الطويلة الأجل.

وتدعم كرواتيا الالتزامات بالأهداف والمقاصد التي انبثقت عن قمّي الأمم المتحدة المعقودتين في مونتيري وجوهانسبرغ، كما تدعم العمليات ذات الصلة، مثل برنامج الدوحة الإنمائي وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ونؤيد أيضاً التشديد في البلدان المتقدمة النمو على تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس الاحتياجات الفعلية - برفع قيمتها الحالية التي تبلغ ٠,٣٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى ٠,٥١ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ - ولتلبية الأهداف الإنمائية للألفية وبما يتمشى مع قدرة كل بلد على الاستيعاب. وتدرك أن تعبئة الموارد المالية للتنمية والاستخدام الفعال لتلك الموارد في البلدان النامية مسألتان أساسيتان للشراكة العالمية من أجل التنمية.

إلا أن مجرد زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية غير كاف لتمكين المجتمع الدولي من الوفاء بالتزاماته تجاه البلدان التي تحتاج إليها. ومن الضروري أيضاً الإسهام في تحقيق مزيد من الإنصاف في توزيع المساعدة، وهي مسألة لا تزال في كثير من الحالات خارج إطار التدفقات الاقتصادية والمالية المعتادة، مع الأسف. وترحب كرواتيا أيضاً بالمبادرات الرامية إلى تحسين نوعية المساعدات وزيادة أثرها، مع مراعاة أن التقدم بالنسبة للمانحين والبلدان الشريكة يمكن تيسيره بتنسيق الجهود على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولذلك، نشدد على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل بين المؤسسات الدولية.

التابعة لمجلس الأمن ومديريتها التنفيذية. وفضلا عن ذلك، زار كرواتيا في يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو فريق الرصد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) واجتمع مع ممثلي جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة المعنية بقمع الإرهاب.

وإننا نواصل تعاوننا الوثيق عاما بعد عام مع فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في فيينا، وتمخض هذا التعاون مؤخرا عن عقد حلقة عمل وطنية للخبراء حول التعاون الدولي بشأن المسائل الجنائية المتعلقة بالإرهاب، ونظمت من خلال تعاوننا المشترك في حزيران/يونيه من هذا العام في فالباندون، كرواتيا.

إن أسلحة الدمار الشامل واتباع نهج مشترك بشأن عدم الانتشار يجب أن يظلا في بؤرة تركيزنا. وينبغي أن تظل المسؤولية عن سلام العالم وأمنه المرشد هي الأساسي في التصدي للتحديات الخطيرة. ويجب أن تكون القواعد والمعايير مقبولة عالميا وأن تستمر الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة في أداء دور محوري.

وقد نال بلدي حريته قبل عقد واحد فقط. وفي ذلك الوقت، شكلت الاعتداءات والأزمات في الجزء الذي ننتمي إليه من أوروبا تحديا جديدا للمجتمع الدولي برمته. وبرزت الصراعات الإقليمية كمصادر جديدة مقلقة لأخطار جديدة كانت تهدد السلام الدولي، وما زالت الصراعات من هذا القبيل تشكل تحديا في أجزاء عديدة من العالم. ومن هذا المنظور، فإن الاستقرار والسلام في جنوب شرق أوروبا وإدارة مرحلة ما بعد الصراع والتعاون يجب أن تعتبر نجاحا للمجتمع الدولي وللبلدان المعنية.

لقد أدى بلدي، وما زال، دورا بارزا ورائدا في تحقيق الاستقرار على الأمد الطويل وفي التعاون والتطور الديمقراطي في كل منطقة جنوب شرق أوروبا على أساس

الاستقرار تلك شبكة من الخوف والغضب في أنحاء عديدة من العالم. ويتخذ الإرهاب أبعادا وأشكالا جديدة. وأسلحة الدمار الشامل سبب آخر يبعث على القلق البالغ. كما أن التفاوتات الاقتصادية والعوائق الاجتماعية أصبحت الآن مصدرا جديدا لعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. وتضيف الانقسامات الدينية وحالات سوء الفهم بعدا جديدا وخطيرا.

كما أن تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي تسبب في إيجاد مناخ غير صحي يتسم بانعدام الثقة والتعصب دينيا وثقافيا والتعدي على حقوق الإنسان بشكل خطير. وبمرور الوقت، تطورت هذه العواقب إلى مشاكل منفصلة في حد ذاتها وفي منتهى الخطورة، إذ يتعاضد خطرهما بسرعة على نحو تهدد العلاقات الدولية الهشة بالفعل.

وجمهورية كرواتيا، كعضو في الائتلاف العالمي لمكافحة الإرهاب، تدين بقوة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، وإذ تأخذ في الحسبان خطر الإرهاب المتعاظم باستمرار - لا سيما أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الحاسوبي - تدعو إلى تعاون عالمي أقوى لقمع آفة العصر الحديث هذه.

ويجب أن نبرهن لأمننا على أننا سنبقى عازمين ومتحدين ضد الإرهاب. ومن هذا المنظور، فإن الالتزام القوي بتحقيق توافق عالمي حول تعريف الإرهاب والاعتماد النهائي للاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي ضروريان للغاية وسيؤكدان مرة أخرى الدور الأساسي للأمم المتحدة في قمع الإرهاب. وفي هذا الشأن، نرحب بالاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي دُشنت يوم أمس، ونعرب عن أملنا في أن يتم تنفيذها جميع الدول.

وقد أقامت جمهورية كرواتيا علاقات تعاون جيدة للغاية مع الأمم المتحدة، وبخاصة مع لجنة مكافحة الإرهاب

المتحدة للديمقراطية لتأكيد التزامها بتشجيع البلدان الأخرى في مسيرتها للتحول الديمقراطي.

وترحب كرواتيا بكون أن المحكمة الجنائية الدولية بدأت النظر في أولى القضايا المحالة إليها. ونولي أهمية بالغة لاستمرار العمل الناجح للمحكمة. وترحب كرواتيا كذلك بأن عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي قد بلغ رقم المائة وتجاوزته، ونرجو أن يستمر هذا العدد في الازدياد. كما تؤيد جمهورية كرواتيا عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تمضي قدما في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وتواصل كرواتيا تعاونها الكامل مع هذه المحكمة كجزء من تقدمنا على طريق تحقيق سيادة القانون، وأيضا كمؤشر ومحفز للمنطقة، بغية التغلب على تراث الماضي القريب في جنوب شرق أوروبا.

وجمهورية كرواتيا عضو في العديد من هيئات الأمم المتحدة، كما أنها تنشط في تنظيم واستضافة المؤتمرات وغيرها من الأنشطة المتعددة الأطراف. وبلدي مستعد الآن لاتخاذ الخطوة التالية في تعزيز مسؤوليته كعضو في الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، قدمت جمهورية كرواتيا ترشيحها كعضو غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٧.

وتسلم كرواتيا بأهمية تعددية الأطراف العالمية، وكذلك بالأهمية المتزايدة للمنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات التي تواجه العالم المعاصر. ودور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون من أجل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها من جانب المجتمع الدولي ينبغي أن يظل أساسيا ومحوريا كما ينبغي تنشيطه. ونرحب بتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين.

الرؤية المشتركة لأوروبا جديدة وموحدة وآمنة. وإذ نتفاوض حاليا على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وعلى أساس التقدم المحرز في إصلاح القوات المسلحة والقطاع الأمني - بالإضافة إلى وقوفنا على عتبة العضوية في حلف شمال الأطلسي - فإن كرواتيا اليوم تشكل دعامة للاستقرار والأمن والتعاون. وبالتالي، فإن كرواتيا شريك لا غنى عنه في عملية التحول التاريخي في هذه المنطقة التي كثيرا ما عانت من الاضطرابات والمهمة للسلام في أوروبا والعالم، والتي تحولها إلى منطقة لمجتمع حديث تحكمه المعايير والقيم الديمقراطية.

إن موقع كرواتيا بالذات كبلد في وسط أوروبا يطل على الدانوب وعلى البحر المتوسط يضفي قيمة إضافية على الاتصالات والتجارب الثنائية والمتعددة الأطراف الناجمة عن مشاركتها في العديد من المنظمات والمبادرات العالمية والأوروبية والإقليمية في ميادين الأمن والتطور الديمقراطي والتعاون الاقتصادي، بما في ذلك رئاسة كرواتيا الحالية لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

والاستقرار والتطور الديمقراطي والتعاون، بالإضافة إلى تسوية المسائل المتبقية التي ما زالت معلقة وإكمال الهيكل الأمني لذلك الجزء من أوروبا، ينبغي أن تكون مرتبطة بشكل وثيق بحتمية حماية وتعزيز القيم العالمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، وكذلك علاقتها المتبادلة مع الأمن والتنمية.

وتدعم كرواتيا جهود تسريع حركة الديمقراطية في العالم، وبخاصة من خلال المنظمات الحكومية الدولية مثل مجتمع الديمقراطيات. وفي العام الماضي أسهمت جمهورية كرواتيا، بوصفها إحدى البلدان الموقعة على إعلان وارسو المنبثق عن مجتمع الديمقراطيات، في تمويل صندوق الأمم

إصلاح الأمم المتحدة. وقد أحرز تقدم ملحوظ في عدد من مسائل الإصلاح الهامة، وإن كنا غير راضين عن وتيرة العملية. ويؤمن بلدي بأن إصلاح المنظمة ومجلس الأمن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع بشكل عادل. وكرواتيا تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في كلا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، على أساس التمثيل الإقليمي الملئ، الذي سيكون لمجموعة أوروبا الشرقية بموجبه مقعدان غير دائمين. ومن الأمور بالغة الأهمية أن يكون لدينا في مجلس أمن جديد وموسع عددا مناسبا من ممثلي البلدان النامية من الجنوب، وتمثيل أفضل للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل إصلاح المجلس أساليب عمله وتفاعله مع الهيئات الرئيسية الأخرى للمنظمة، وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن ذلك تعزيز دور الأمم المتحدة في طائفة واسعة من المجالات، بما فيها السلم والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. وثمة حاجة أيضا إلى تحسين ممارسات إدارة الأمم المتحدة وأساليب عملها بغية الارتقاء بالمنظومة برمتها إلى مستوى أرفع من الشفافية والمساءلة.

وإدراكا منها بأن السلم والأمن شرطان مسبقان لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ستبقى كرواتيا ملتزمة إزاء الشواغل الحالية بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة ومستجيبة لها، بغية تعزيز قوة المنظمة، وزيادة فعاليتها في المستقبل. تلك هي مسؤوليتنا المشتركة. وينبغي لنا اتخاذ إجراء اليوم لإعداد أنفسنا في الوقت المناسب للتصدي لما سنواجهه من تحديات غدا.

وعلى الرغم من انقضاء ثلث الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية برمتها، من المؤسف أن بلوغ المقاصد المحددة لا يتم بالوتيرة المتوخاة. وعلمنا تغيير ذلك على وجه الاستعجال، إذ أنه يشكل بلا ريب مسألة تمس

واسمحوا لي أن أشير إلى إحدى الرسائل الواردة في الوثيقة الختامية للقمة العالمية المعقودة في العام الماضي - وأعني الفكرة القائلة بأن التنمية غير ممكنة بدون أمن، والأمن غير ممكن بدون تنمية. ونسلم بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي دعائم منظومة الأمم المتحدة وأساس أمننا الجماعي ورفاهنا. ونسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور تكافلية يعزز بعضها بعضا. ولمواجهة هذا التحدي، فإن منظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى أداء دور إنمائي معزز.

وترحب كرواتيا بتدشين مجلس حقوق الإنسان وتعتبره منعطفًا هامًا في طريق النهوض العالمي بحقوق الإنسان. ويرحب بلدي كذلك بإنشاء لجنة بناء السلام، التي نشأت من الحاجة إلى نهج منسق ومتكامل لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ويسعد بلدي انتخابه عضوا في لجنة بناء السلام في أيار/مايو الماضي، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الدول التي صوتت تأييدا لنا ووضعت ثقتها في كرواتيا. إننا ننشد الإسهام النشط في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة بطريقة فعالة وشفافة، وفقا لما كرسه الميثاق وتماشيا مع إعلان الألفية.

كما ترحب كرواتيا بنتيجة ملموسة أخرى للجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، وأعني بذلك إنشاء مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

واسمحوا لي الآن أن أقدم بعض الملاحظات حول واحدة من أبرز المهام التي ينبغي التصدي لها.

في هذا العالم المش، تشتد الحاجة إلى هيئة دولية فعالة وديمقراطية. ومؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، المنعقد في عام ٢٠٠٥، وفر لنا برنامجا لمواصلة العمل في

اصطُحِب السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء كرواتيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي الشيخ محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

الشيخ محمد صباح السالم الصباح (الكويت):

السيدة الرئيسة، يسرني أن أتقدم باسم دولة الكويت حكومة وشعبا بخالص التهاني لكم شخصيا ولبلدكم الشقيق مملكة البحرين على انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونؤكد لكم استعدادنا التام للتعاون الجاد والبناء معكم لتسهيل أدائكم للمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقكم.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن إعجابنا وتقديرنا للدور البارز الذي يقوم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، في قيادة هذه المنظمة، وجهوده المستمرة لتحسين وتفعيل أداء أجهزتها المختلفة، لجعلها أكثر ديمقراطية وشفافية ومواءمة لمواجهة تحديات هذا القرن، وأكثر فعالية في أداء المهام الموكولة إليها في مجالات السلم والأمن والتنمية.

وفي هذا السياق، ترحب الكويت بانضمام عضو جديد لمنظمتنا وهي جمهورية الجبل الأسود.

لقد عبر قادتنا في الوثيقة الختامية الصادرة عن القمة العالمية في العام الماضي عن إيمانهم واقتناعهم بدور هذه المنظمة وأهميتها كمظلة لعمل متعدد الأطراف، ووضعوا لنا خريطة الطريق من أجل العمل على إيجاد حلول للتهديدات والتحديات الدولية الكبيرة التي تمثل في مجملها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كالإرهاب وتدهور البيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر، والجوع وتفشي الأمراض الخطيرة والمعدية كالإيدز والملاريا.

مستقبل الأمن والاستقرار في العالم. وعلينا أن نمضي قدما في مساعدة البلدان النامية وغيرها من البلدان التي تحتاج إلى مساعدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما ذكرت في مستهل كلمتي، قدمت كرواتيا ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي ستجري الانتخابات بشأنه عام ٢٠٠٧. ولا بد لي من التأكيد على أن ترشيح كرواتيا، هو في المقام الأول، بدافع من شعورها بالمسؤولية.

لقد أشرت إلى هشاشة عالمنا اليوم. ولم أذكر شيئا عن الهشاشة، وأوجه انعدام اليقين، والتحديات التي واجهتها كرواتيا في الماضي القريب. فهي معروفة جيدا، لكنها، في الوقت ذاته، تشكل مصدر فهمنا لاحتياجات عالم هش واستجابتنا لها. ونؤمن أنه بوسعنا الاسهام في بناء عالم تعاوني جديد يستجيب لتحدياتنا الجديدة ولتعزيز منظمتنا. وستشكل عضوية كرواتيا في مجلس الأمن كذلك دليلا بالغنا على نجاح عملية السلام في جنوب شرق أوروبا.

لقد مر بلدي بمرحلة انتقال ناجحة من بلد يستقبل قوات لحفظ السلام، إلى بلد يسهم الآن في ١١ من عمليات الأمم المتحدة الـ ١٨ لحفظ السلام في مناطق شتى في أرجاء العالم. وتوفر كرواتيا أيضا عمليات التدريب وتستضيف دورات تدريب دولية في مجال بناء السلام. وبالتالي، فنحن واعون تماما بالقيمة المضافة التي تعزز بها البلدان التي أعادت بناء قدراتها الوطنية مصداقية هذه الهيئة الهامة من أجل قضية السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وكرواتيا عاقدة العزم على مواصلة دعم جهود السلام وتعزيز دور الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية

العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به للتو.

وفي هذا السياق، ستواصل الكويت، من جانبها، وحسب إمكانياتها، دعم جهود الكثير من الدول النامية لتحقيق أهدافها التنموية، من خلال استمرار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في تمويل مشاريع البنية التحتية فيها، عن طريق منح قروض ميسرة، وصل إجمالها حتى الآن إلى أكثر من ١٢ مليار دولار، استفادت منها أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم. كما تسهم الكويت في تمويل البرامج التنموية في الدول النامية، عن طريق برامج ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات والهيئات الإقليمية. وفي إطار دعم الجهود الدولية للقضاء على الفقر، أعلنت دولة الكويت في الشهر الماضي عن تقديم مبلغ وقدره ٣٠٠ مليون دولار لبنك التنمية الإسلامي لمكافحة الفقر في أفريقيا.

وتتابع الكويت بقلق بالغ الأوضاع الأمنية الصعبة التي يشهدها العراق الشقيق نتيجة استمرار الأعمال الإرهابية التي تستهدف أفراد الشعب العراقي، ومؤسسات الدولة، ومنشآتها الاقتصادية والاجتماعية. فرغم التقدم الحاصل في العملية السياسية، والذي أثمر عن تشكيل حكومة دستورية منتخبة، إلا أن الأوضاع الأمنية الصعبة تعيق تحقيق تقدم مماثل في مجال البناء، وإعادة إعمار ما دمره النظام السابق، بسبب سياساته العدوانية تجاه شعبه وجيرانه.

وهنا، تؤكد الكويت مجددا التزامها بكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبتعهداتها بمواصلة دعم جهود الحكومة العراقية لتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وإعادة الإعمار، والتصدي للمشاكل الأمنية، وتحقيق الوفاق الوطني بين مختلف فئات الشعب العراقي. ونأمل أن يضاعف المجتمع الدولي من جهوده لدعم مساعي الحكومة العراقية، والجامعة العربية، لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، والذي سيسهم بدوره في استتباب السلم والأمن في المنطقة. ومما لا شك فيه أن عراقا ديمقراطيا آمنا، ومستقرا، ومزدهرا اقتصاديا، ويحترم حقوق الإنسان، ويملك قراره دون أي

وإن ما يبعث على القلق الشديد هو ظهور تحديات إضافية للسلم والأمن الدوليين لا تقل خطورة عن ما سبق ذكره، مثل التحريض على الكراهية، وإهانة الأديان، وكراهية الأجانب - الزنوفوبيا - وأشكالها المتعددة مثل الإسلاموفوبيا، وكافة أشكال التمييز العنصري والعنصري والديني.

وبعد مرور عام، ورغم الجهود الحثيثة التي بذلت في متابعة تنفيذ قرارات القمة الألفية، إلا أنه، ومع الأسف الشديد لا زالت هناك حاجة إلى مضاعفة تلك الجهود لتحقيق إنجازات في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار، ومكافحة الإرهاب، وإيجاد توازن في مجال التجارة الدولية بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو، وإصلاح مجلس الأمن، بما يؤدي إلى دعم صلاحياته وفعاليته، وإضفاء شفافية وعدالة أكبر على قراراته، من خلال مراعاة تمثيل الدول الصغيرة، التي يتجاوز عددها نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ودولة الكويت تأمل أن تتضافر الجهود للرقي بالحوار، وتعزيز مستوى التنسيق والتعاون الدولي، للتغلب على المشاكل التي تعيق تحقيق الأهداف التنموية للقمة الألفية في مختلف مناطق العالم. وستواصل الكويت نهجها في الالتزام بنصوص ومبادئ وأهداف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وفي الوقت الذي نفتخر بالمستوى الذي وصلت إليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الكويت، وفقا للتقارير الدولية السنوية، التي تصدر عن وكالات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى، إلا أن ذلك لن يثينا عن مواصلة جهودنا للارتقاء بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بما يعود بالمنفعة على مستوى حياة الإنسان الكويتي ورفاهه.

لاجئ، وقد أدانت الكويت، في حينها، وبشدة، هذه الجرائم المشينة واللاإنسانية ضد الشعب اللبناني الشقيق. وانطلاقاً من واجبها والتزامها بمسؤولياتها التي تختمها العلاقات الأخوية الوثيقة، سارعت الكويت، حكومة وشعباً، بتنظيم عمليات إغاثة فورية، للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني، من خلال تقديم مساعدات إنسانية عبر جمعية الهلال الأحمر الكويتي، واللجنة المشتركة الكويتية لمناصرة الشعب اللبناني، وجمعيات أهلية أخرى، إضافة إلى القطاع الخاص. وأعلنت الحكومة الكويتية عن تقديم تبرع مالي قدره ٣٢٤ مليون دولار، مساهمة في جهود إعادة بناء وإعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي ترحب الكويت بالتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإنها تدعو إسرائيل إلى الكف عن اعتداءاتها المتكررة على سيادة لبنان، واحترام استقلاله ووحدته أراضيه، كما تدعو المجتمع الدولي إلى مساندة ودعم الحكومة اللبنانية، لبسط سيطرتها على كامل التراب اللبناني، ودعم أي مسعى لاسترداد حقوقه كاملة، بما في ذلك تعويضه عما لحق به من جراء العدوان الإسرائيلي.

إن أزمة الشرق الأوسط، التي جوهرها القضية الفلسطينية ما زالت، وبكل أسف، تراوح مكانها حيث تصطدم المساعي والجهود الدولية الرامية لتحريك عملية السلام بالتعنت الإسرائيلي الرافض لتنفيذ القرارات الدولية، والمتنصل أيضاً من الموائيق والمعاهدات الموقعة مع الأطراف المعنية في إطار العملية السلمية. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة سيكون مصدراً دائماً للتوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، فلن تنفع الحكومة الإسرائيلية توغلاتها العسكرية المتكررة في الأراضي المحتلة، ولن تنفعها ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، وتقويضها للسلطة الفلسطينية، ولن يحقق لها عدوانها

تدخل في شؤونه الداخلية، ويعيش في سلام مع جيرانه، سيكون بلا شك في مصلحة جميع دول المنطقة بدون استثناء. وهذا هو ما تأمله الكويت وتسعى إلى تحقيقه.

وعلى الصعيد الإقليمي، وفيما يتعلق بقضية الجزر الإماراتية الثلاث المتنازع عليها، فإن الكويت تدعم موقف دول مجلس التعاون في هذه القضية، وتأمل أن يتم استئناف المفاوضات وتكثيفها على مختلف المستويات بين دولة الإمارات العربية الشقيقة، وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة، من أجل العمل على إيجاد حل للنزاع وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، وعلاقات حسن الجوار، وبما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فإن الكويت تدعو جميع الأطراف المعنية، إلى تجنب المنطقة أي أزمات من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية التي كانت في العقدين الماضيين مسرحاً لزعزعات وحروب أهدرت ثروات دولها، وبددت مواردها وأخرت مسيرتها التنموية. لذلك، نأمل أن يتم العمل على حل هذه الأزمة بالوسائل الدبلوماسية، ونحث جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد أي مخاوف أو شكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي.

وفي هذا الإطار، نؤكد على موقفنا من ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج، خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك إسرائيل التي يجب أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتُخضع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد تعرضت الجمهورية اللبنانية الشقيقة في الأسابيع القليلة الماضية إلى عدوان إسرائيلي سافر، راح ضحيته مئات من المدنيين الأبرياء، والآلاف من الجرحى وأكثر من مليون

في وقت يتسم بمغزى فريد بالنسبة للشعب اليهودي. فهي تحل عشية السنة اليهودية الجديدة ويوم الغفران وتعرف بأيام الخشوع.

وهي في التقليد اليهودي، أيام البحث عن الروح والصلاة والحكم على الذات والتجديد. ومفهوم التأمل هذا لا ينطبق فحسب على المؤمنين. بل ينبغي أيضا أن يكون وقتا للتأمل بالنسبة للأمم. وعلينا أن نستغل هذا الوقت وهذا الجمع لكي ننظر بتعمق وبصدق إلى العالم الذي نعيش فيه - العالم كما هو وكما يمكن أن يكون. وقد انبثقت الأمم المتحدة من ويلات الحرب، وعرضت رؤية لعالم جديد وسلمي، ولكننا نرى معاناة شعب دارفور، ونرى سفك الدماء والعنف في جميع أرجاء المعمورة، ونعرف أن ذلك ليس بعد العالم الذي نعيش فيه.

ويظل كوكبنا ممزقا بالصراع، وهذا الصراع في لبه هو صراع على القيم، هو معركة بين الأفكار. إنه صراع حول ما إذا كان علينا أن نحترم الآخر أو نرفضه - صراع بين التسامح والطغيان، بين أمل التعايش ويأس الكراهية. ونشهد ذلك في حجرات المحادثة على شبكة الإنترنت، وفي دور العبادة، وفي حجرات الدراسة، وفي غرف الأخبار وفي ساحة القتال وفي دهاليز السلطة. وهذا هو تحدي عصرنا.

ونحن، شعب إسرائيل، عشنا سنوات طويلة في المواقع الأمامية لهذا الصراع. وأمتنا اكتوت بناره؛ وجنودنا قاتلوا وماتوا في معاركه. شعب عريق في قلب الشرق الأوسط - كبير في تاريخه قليل في عدده - كنا هدفًا دائمًا لمن يعارضون حتى وجودنا. ونحن نواجه هذا الصراع على جبهات مختلفة - كيهود ضد قوى الظلام المعادية للسامية، وكإسرائيليين ضد أعداء كيان دولتنا، وكأعضاء في العالم الحر ضد تجار الإرهاب العالمي.

المتواصل وتدميرها المتعمد للبنية التحتية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية الأمن المزعوم. والحل يكمن في معالج جذور المشكلة، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، لتنعم جميع شعوب المنطقة بالأمن والاستقرار.

وفي هذا السياق، نحدد دعمنا الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس. ونطالب الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها، بما فيها مرتفعات الجولان السوري المحتل، تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ونذكر هنا بأهمية مبادرة السلام العربية التي اعتمدها القمة العربية في بيروت، عام ٢٠٠٢، باعتبارها الخيار الاستراتيجي لتحقيق سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة.

لقد حققت الأمم المتحدة منذ إنشائها إنجازات كثيرة، وأثبتت فعاليتها في إحلال السلم والأمن في مختلف مناطق العالم، وساهمت في الحد من تفاقم كثير من المشاكل، حتى أصبحت أداة لا غنى عنها للأسرة الدولية في مواجهة القضايا والتحديات ذات الطابع العالمي. ونأمل أن يضاف قريباً إلى سجل إنجازاتها، إحلال السلم والأمن في كل من الشرق الأوسط، والعراق، والسودان، والصومال، وأفغانستان، وغيرها من الدول التي ما زالت تشهد صراعات ونزاعات أزهدت أرواحاً كثيرة من مواطنيها، وأهدرت كثيراً من مواردها، ودمرت إمكانياتها وقدراتها، وأحرقتها عن اللحاق بركب التنمية والتقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيدة تسيي ليفني، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في إسرائيل.

السيدة ليفني (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): هذه

الأيام، أيام المناقشة العامة في الجمعية العامة، تأتي هذا العام

يستهدفون الإرهابيين، ويحاولون في الوقت ذاته تحاشي وقوع إصابات بين المدنيين.

والاجتماع الدولي، لكي يحمي نزاهته، عليه أن يناصر هذا التمييز الأخلاقي الأساسي. فالإرهاب هو إرهاب، حتى وإن سمي مقاومة. ولا يمكن تبريره ولا يمكن مساواته بالأعمال التي يقوم بها من يسعون فحسب إلى الدفاع عن أنفسهم ضده.

وإذا كنا نريد أن نحمي قيمنا، فلا يكفي مجرد الإيمان بها - بل علينا أن نتصرف وفقا لها. وليس هناك تحد لقيمنا أكبر من التحدي الذي يطرحه زعماء إيران. إنهم ينكرون المحرقة ويسخرون منها. وهم يتكلمون فخرا وعلنا عن رغبتهم في محو إسرائيل من الخريطة، وهم الآن، بأفعالهم، يسعون إلى امتلاك الأسلحة لتحقيق ذلك الهدف، وتعريض المنطقة للخطر وتهديد العالم. وهنا تكمن لحظة الصدق.

والاجتماع الدولي لا تواجهه مسؤولية أكبر من أن يتصدى لهذا الخطر الداهم والمتزايد - وليس حبا في إسرائيل بل من أجل صالحه هو، من أجل القيم التي يدعي أنه يعتنقها، من أجل العالم الذي نود جميعا أن نورثه لأبنائنا. فما هو المزيد الذي ننتظر حدوثه حتى يأخذ العالم هذا التهديد مأخذ الجد؟ وما هو المزيد الذي ننتظر حدوثه لوضع حد للتردد والأعداء؟ ونحن نعرف دروس الماضي. ونعرف عواقب تهدئة الخواطر واللامبالاة. ولا يوجد مكان لأولئك القادة في هذا الحفل. وليس هناك مكان لنظام من هذا القبيل بين أسرة الأمم.

ولكل من تساوره الشكوك، أقول إن التهديد الإيراني افتضح أمره أمام الجميع في الصراع الأخير في لبنان، عندما قام حزب الله، بتسليح وتمويل وتوجيه من إيران، باختطاف جنود إسرائيليين واستهداف مدن إسرائيلية. ولكن ما سعوا إلى أخذه رهينة، كان في الواقع آمال منطقة

وفي هذا الصراع كنا نمتدي بقيمتين جوهريتين تجسدتا في إعلان استقلالنا وتشكيل هويتنا الوطنية. الأولى هي أن إسرائيل وفي قلبها القدس، هي الوطن القومي للشعب اليهودي، وملاذه من الاضطهاد، وأول وآخر خط لدفاعه. والثانية هي أن إسرائيل ديمقراطية، وأن قيم العدالة والسلام والإنسانية - التي كان أنبياء إسرائيل أول من عبر عنها - هي جزء لا يتجزأ من إحساس أمتنا برسالتها. ونحن نشاطر مجتمع الأمم الديمقراطية نفس القيم التي يعتنقها. ونحن مستعدون، وفخورون، بأن يحكم علينا بمقتضاها. فهي منا ونحن منها.

ولكن كثيرا ما يكون هناك فجوة بين المفهوم والواقع. ففي أغلب الأحيان لا ينظر إلى إسرائيل من منظور قدرتها الإبداعية الفريدة وروح العمل الحر التي تميزها، أو إسهامها - الذي يفوق حجمها بكثير - في العلوم والآداب وفي التنمية البشرية والابتكار والتجديد. وفي أجزاء عديدة من العالم، ينظر إلينا أساسا من خلال عدسة الصراع العربي الإسرائيلي. وعادة ما تكون تلك العدسة مشوهة. وبالنسبة للكثيرين، يصور هذا الصراع على أنه صدام بين داوود وجالوت، وينظر إلى إسرائيل، دون وجه حق، على أنها جالوت، ولكن هذه الصورة المفرطة في التبسيط تتجاهل حقيقة أن إسرائيل تظل ديمقراطية مهددة في منطقة معادية.

ولدينا، بحكم الضرورة، القدرة على الدفاع عن أنفسنا، ولكننا سنظل دائما ملتزمين بضبط النفس في استخدام هذه القدرة انطلاقا من قيمنا. إلا أننا نواجه عدوا مستعدا لاستخدام جميع الوسائل الموجودة رهن تصرفه لكي يقتل بلا كايح أو تمييز. وكل ضحية بريئة في هذا الصراع تمثل مأساة. ولا فرق هنا بين أم إسرائيلية حزينة وأم فلسطينية حزينة. ولكن هناك فرقا أخلاقيا حاسما بين الإرهابيين الذين يصطادون المدنيين، والجنود الذين

اليهودية. وهذا هو الدافع الحقيقي للدولة الفلسطينية في المستقبل: وطن قومي للشعب الفلسطيني - حل لمطالب الفلسطينيين وتحقيق لأحلامهم، والجواب على مسألة اللاجئين الفلسطينيين أينما كانوا. وإن لم يكن لدى القادة الفلسطينيين الاستعداد ليقولوا ذلك، ينبغي للعالم أن يقوله نيابة عنهم. وبدلاً من إعطاء آمال كاذبة، حان الوقت لوضع حد لاستغلال قضية اللاجئين والبدء بحلها على أساس رؤية الدولتين، أو الوطنين.

وهذا هو المعنى الحقيقي والوحيد لرؤية الدولتين. ويتطلب من كل من الشعبين أن يقبل أعمال حقوقه من خلال إقامة وطنه الخاص، وليس في وطن الآخرين.

والمبدأ الثاني للسلام مستمد من مفهوم العيش في سلام وأمن. وعلى أساس هذا المبدأ، يصير المجتمع الدولي على أن دولة فلسطين التي ستنشأ إلى جوار إسرائيل لا يمكن أن تكون دولة إرهابية. فدولة الإرهاب هي آخر ما تحتاجه منطقتنا المضطربة. ولهذا السبب، فإن خريطة الطريق تتطلب إنهاء الإرهاب. وللسبب نفسه يطالب المجتمع الدولي أي حكومة فلسطينية بأن تفي بثلاثة شروط أساسية: نبذ الإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والقبول بالاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية القائمة. وهذه الشروط لا تشكل عقبات أمام السلام أو إقامة دولة فلسطينية مسؤولة؛ بل هي عنصر أساسي لتحقيق هذين الهدفين.

وإن إنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سيتطلب أيضاً الاتفاق على حدود مشتركة. وهناك من يعتقد بأننا لو عدنا بالزمن إلى عام ١٩٦٧، فسنجد الحل لكل شيء. ولكن في عام ١٩٦٧ لم تكن هناك دولة فلسطينية، ولم يكن هناك ربط بين الضفة الغربية وغزة، ولم يكن هناك التزام بسلام دائم. وحل الدولتين يتطلب إنشاء واقع جديد لم يكن

بأسرها. ومن رحم الصراع، وبفضل رد إسرائيل عليه، انبثقت فرصة. ولكن هناك الكثير مما نحتاجه لتحويل الفرصة إلى واقع. ولا يمكن السماح لحزب الله مرة أخرى بأن يهدد مستقبل المنطقة. والعالم يواجه اختباراً حاسماً - وهو كفاءة التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والإفراج الفوري والأمن عن الرهائن الإسرائيليين.

وبينما نجتمع هنا، نفكر في الأسر القلقة التي تتلهف على عودة أحبائها - والدان في انتظار ابن، وأخ في انتظار أخيه، وزوجة في انتظار زوجها. وإسرائيل لن يهدأ لها بال حتى يعود الرهائن في أمان إلى أذرع أسرهم المخلصة وإلى أحضان أمة محبة. فلنمنحهم اليوم جميعاً هذا الوعد.

في العام الماضي، وقف زعيم عظيم لإسرائيل، آرييل شارون، أمام هذه المنصة وقال:

”سيفيقي الفلسطينيون جيراننا دائماً. ونحن نحترمهم. وليست لدينا أي تطلعات لكي نحكمهم. ولهم هم أيضاً الحق في الحرية وفي وجود وطني ذي سيادة في دولة خاصة بهم“. (A/60/PV.5، ص ٦٠)

ولم يكن ذلك صوت ورؤية رجل واحد، بل كان صوت ورؤية أمة. ونحن لا نؤمن بأن العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية لعبة حصيلتها صفر بالضرورة. وليست كل مصلحة إسرائيلية تتعارض مع المصالح الفلسطينية. وهناك، في الواقع، رؤية مشتركة تجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين المعتدلين والمجتمع الدولي. وهي تخدم مصالح الشعبين وتشكل أساساً لسلام حقيقي دائم. وهي في جوهرها رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وإسرائيل تؤمن بهذه الرؤية، وقد استقينا منها مبادئنا للسلام.

المبدأ الأول ينبثق من فكرة الدولتين. وبالنسبة للشعب اليهودي، أنشئت إسرائيل لكي تكون وطننا القومي. وكانت حلاً للاجئين اليهود وتحقيقاً للحقوق

ومن سوء الطالع أنه لا توجد طرق مختصرة إلى السلام. ولكن الجمود ليس في مصلحتنا، ولا هو سياستنا.

وبهذه الروح، بدأت إسرائيل عملية فك الارتباط المؤلمة من أجل إتاحة الفرصة لإحراز تقدم، وللأسف ووجهنا بالإرهاب في مقابل ذلك. وبهذه الروح كذلك، التقيت مع الرئيس عباس قبل يومين حيث اتفقنا على تنشيط الحوار بيننا وعلى فتح قناة دائمة للبحث عن سبل المضي قدما معا. إن الطرفين ليسا بحاجة إلى محفل آخر لحل الخلافات بينهما، والمحفل الوحيد لحلها هو طاولة المشاورات الثنائية. ونحن لا تساورنا الأوهام بشأن الصعوبات التي نواجهها. ويجب أن نتصدى لها وألا نتجاهلها. ولكن يمكننا أن نتقدم على طريق السلام إذا كانت لدينا القوة للدفاع عن مبادئه والشجاعة لمواجهة أعدائه.

وفي هذه الأيام، إذ يستعد اليهود لاستقبال عام جديد، فإن المسلمين في كل أنحاء العالم يستعدون لاستقبال شهر رمضان المبارك. وإذ تبدأ عقيدتان عظيمتان مسيرتهما السنوية للتأمل والعزم، فعلى أمم العالم كذلك أن تبدأ تلك المسيرة.

وتعلمنا الصلوات اليهودية أن هذا وقت العزم لا للأفراد فحسب بل للدول أيضا: "من للسيف ومن للسلام، من للمجاعة ومن للوفرة".

تلك كلمات رزينة، ولكنها أيضا كلمات قوية. ورسالة هذه الأيام الخاصة هي أن ما من مستقبل يتقرر سلفا، وما من صراع محتوم. وعلينا بالاختيار الصحيح، والتاريخ سيحكم علينا على هذا الأساس. وكما تقول التحية التقليدية: فلتذهب لعنات العام الماضي، ولتحل بركات العام الجديد وأرجو أن يكون عاما طيبا.

موجودا في الماضي قط. ولكي ينجح ذلك، على الطرفين أن يلتزما بالحل التوافقي وأن يؤمنا بإمكانية التعايش.

وحبذا لو استطعنا إنهاء الصراع اليوم. ولكننا تعلمنا من التجارب المريعة أن وجود رؤية لا يكفي للوصول إلى سلام دائم. والسلام يجب أن يُبنى على أسس قوية من القيم المشتركة، وليس على رمال الآمال الكاذبة المتحركة. وبدون ذلك، سيبقى الأفق السياسي بعيد المنال دائما. وقد رأينا كيف فشلت المفاوضات لانعدام الثقة والشعور بالإحباط. ورأينا كيف مهد ذلك لتزايد العنف وليس لتعميق التفاهم. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بتكرار تلك التجربة.

وللأسف، فإن السلطة الفلسطينية تهيمن عليها اليوم منظمة إرهابية تعلم الأطفال الكراهية وتسعى إلى تحويل الصراع من نزاع سياسي قابل للحل إلى مواجهة دينية لا نهاية لها. والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني نتيجة وليس سببا لأيديولوجية التعصب والكراهية هذه. ولا يمكن أن نحقق السلام بتجاهل هذه الحقائق. ولا يمكن أن نجد حلولاً للغد ما لم نواجه مشاكل اليوم.

ولكن لا يمكن أن نفقد الأمل، وأنا أرفض أن أفقد الأمل. وفي شرق أوسط حيث يكون الاعتدال مرادفا للضعف غالبا، فإن التحدي هو تمكين دعاة السلام وعدم تمكين خصومهم. إن مراحل خريطة الطريق والشروط الدولية الثلاثة تستهدف هذا بالتحديد. ولكن إذا تردد العالم في تنفيذ هذه المعايير، فإن المتطرفين سيرون في ذلك فرصة. وإذا تقاعس العالم فسوف يرون في ذلك انتصارا. وهذا هو وقت التصميم وليس وقت أنصاف التدابير والصياغات المبهمة. وهذا هو وقت مطالبة القادة الفلسطينيين المؤمنين بالسلام بأن يقرروا المستقبل على أساس هذه الشروط وليس بشروط الإرهابيين.

صباح أمس، تكلمت الرئيسة الفنلندية أمام الجمعية العامة نيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/61/PV.10). وإني أؤيد بياها تأييدا كلياً. وسأتناول الآن بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلجيكا.

شهد الشرق الأوسط مؤخراً واحدة من أسوأ الأزمات في السنوات الأخيرة. فكان ثمة نهج عسكري أدى إلى توضحيات غير مقبولة بين المدنيين في لبنان وإسرائيل على حد سواء. وفي مواجهة هذه الأزمة، أعربت بلجيكا وشركاؤها الأوروبيون بوضوح عن رغبتهم في التحرك، واستجابوا للنداءات المتتالية للأمن العام. وأسهمت بلجيكا من جانبها، في صندوق الطوارئ لدعم مشاريع الحكومة اللبنانية لإعادة الإعمار. والأهم من ذلك كله أنها قررت المشاركة في تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الأسابيع المقبلة، سينشر ٤٠٠ جندي بلجيكي من أصحاب الخوذ الزرق في جنوب لبنان.

لكن جهود المجتمع الدولي ينبغي ألا تنتهي عند هذا الحد. فلا بد من تنفيذ جميع عناصر قرار مجلس الأمن بصورة عاجلة. وإني أحیی جهود الأمين العام والدول المعنية، والتي أنهت الحصار. كما ينبغي إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين فوراً. وينبغي أيضاً أن نعمل على إيجاد حل لإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين في إسرائيل. والأهم من ذلك، يجب تنفيذ حظر الأسلحة بفعالية. وأخيراً، لا بد للحكومة اللبنانية من أن تمارس سيادتها وتبسط سلطتها كاملة على كل أراضيها. وهي تحظى بدعمنا الكامل في هذه العملية.

علاوة على ذلك، فإن تنفيذ قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦) يثبت أن الاتحاد الأوروبي أصبح معنياً بشكل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد كاريل دي غوشت، وزير خارجية مملكة بلجيكا.

السيد دي غوشت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): قبل سنة تحديداً، اجتمع رؤساء دولنا أو حكوماتنا في هذه الجمعية، وأكدوا من جديد أن ثمة ترابط وثيق بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. كما جددوا إيمانهم بتعددية الأطراف وبنظام دولي قائم على سيادة القانون. والولاية التي كلفونا بها يجري تنفيذها تدريجياً. فقد أنشأنا لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، واعتمدنا الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. إن توقعاتنا كبيرة ونأمل أن تكون النتائج في مستواها.

وقد شهدنا في السنة الماضية ولادة جديدة تعددية الأطراف، وإني سعيد بذلك. وما نفعله معاً نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بصورة تعددية، سيتمتع بمشروعية أكبر. وفي ذهني تحديداً الصراع الأخير بين إسرائيل ولبنان، وهو صراع اضطلع فيه مجلس الأمن بكامل مسؤولياته، ولا بد أن المساعي الحميدة للأمين العام سوف تكفل تسوية سياسية دائمة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الحوار الدولي، وليس استخدام القوة، هو في طليعة الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأفكر هنا في المسألة الإيرانية، حيث ينبغي لنا أن نبذل كل جهد ممكن لحل المسألة النووية الصعبة، مع الاحترام الكامل لمبادئ الميثاق ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأما بعد، فإن تعددية الأطراف كما أراها ليست عقيدة ولا هي إيمان. إنها أداة ينبغي الحكم عليها بحسب أثرها على قضايا العالم. ولكي تكون فعالة، يجب أن تؤدي إلى نتائج. فالعمل وحده يمكن أن يضفي الشرعية على سبب وجودها.

الجهود المتضافرة للسلطات الكونغولية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وكان التحدي جسيما وصوت الشعب الكونغولي بطريقة منظمة وبأعداد كبيرة، مرهنا بذلك على ما يتمتع به من حسن المسؤولية العامة، والرغبة في ممارسة حقوقه الديمقراطية.

وإنني أحيي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للدور الإيجابي الذي قامت به، بمساعدة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، في ضبط المناوشات التي جرت في نهاية الجولة الأولى. وينبغي الآن استكمال العملية الانتخابية، فليس هناك خيار آخر. ويجب أن يعود الهدوء، وعلى الأطراف المعنية أن تلتزم بحسن نية بتطبيق القواعد الديمقراطية. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لهذه العملية.

لكن الانتخابات ليست سوى خطوة أولى. وعلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنشئ بعدها مؤسسات قوية ويعول عليها بحيث تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها لما فيه مصلحة الشعب. إن الموارد الكامنة في الكونغو هائلة، وكذلك التحديات المنتظرة في إعادة بناء البلاد. ومن المهم أن تثبت السلطات الجديدة بوضوح التزامها بالحكم الرشيد، سياسيا واقتصاديا.

لقد كان المجتمع الدولي شريكا وفيا للكونغو في المرحلة الانتقالية هذه. فدعمه وتعاون، وخصوصا من خلال بعثة الأمم المتحدة، سيبقي الأبرز عبر بناء المؤسسات الجديدة. وإنني أأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من الاستمرار في حوار بناء مع السلطات الكونغولية الجديدة، لما فيه مصلحة السلام والاستقرار والتنمية في الكونغو والمنطقة.

وبعد الانتخابات الديمقراطية التي جرت في بوروندي وأتمت المرحلة الانتقالية فيها، باتت لدى شعب بوروندي والمجتمع الدولي آمال كبيرة بازدهار ذلك البلد واستقراره

متزايد بالبحث عن سلام دائم في الشرق الأوسط. وننظر إلى هذا التطور بالارتياح.

ونحن جميعا نتفق على أن السلام الدائم يستند إلى تسوية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. لذا، علينا أن نعمل على جميع الصعد التي من شأنها أن تفتح مجالا لاستئناف الحوار، وإنهاء الأعمال القتالية، وتوفير ضمانات أمنية لكلا الطرفين، وتحرير الجندي الإسرائيلي المختطف، وإطلاق سراح القادة السياسيين الذين اعتقلوا أثناء الأزمة، والوصول الإنساني، وإعادة الخدمات الأساسية، والبدء بإعادة الإعمار وتحويل عوائد الضريبة والجمارك المستحقة للسلطات الفلسطينية.

وإننا نؤيد جهود رئيس السلطة الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية. إلا أننا سنظل حذرين بالنسبة لمحتوى برنامجها، ولاستجابتها للشروط الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية.

وإنني أشارك الأمين العام تقييمه بأن الأجواء المشحونة أصلا في الشرق الأوسط، لا يمكن مطلقا أن تتحمل أزمة كبرى جديدة. ونظرا للشكوك الواسعة والمبررة التي يثيرها البرنامج النووي الإيراني، فإنني أناشد السلطات في طهران أن تتحلى بالمسؤولية وتستجيب لعروض المفاوضات المقدمة إليها. إن إيران بلد عظيم، ذو حضارة عريقة وحليمة. وهذا الإرث، فضلا عن دور إيران في المنطقة، ينبغي أن يشجعها على تعزيز السلام والأمن وإعادة بناء الثقة مع شركائها الإقليميين، بدلا من عزل نفسها عبر استفزازات بلا جدوى. يجب أن تستعيد إيران موقعها بين مجتمع الأمم، وتتبع القواعد التي تحكم العلاقات الدولية. وعليها أن تمتثل لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦).

لقد جرت مؤخرا جولة أولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بفضل

ومنذ أوائل هذه السنة، تولت بلجيكا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي منظمة إقليمية أنشئت في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ هذه المنظمة وقيمها هي نفسها مبادئ وقيم الأمم المتحدة، ومجالات عملها متماثلة جدا ومكملة لها، فهي تشمل تعزيز حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية، وحماية الأقليات، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، وحماية البيئة، ناهيك عن الحوار بين الحضارات، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والانتخابات.

وقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور رئيسي في الحفاظ على العلاقة بين جزئي أوروبا التي قسمتها الحرب الباردة. ومنذ ذلك الحين، طورت المنظمة عددا من المعايير والمبادئ والالتزامات التي توحد جميع أعضائها، مما يسهم في تعزيز أمنهم الجماعي.

وكان أحد أهداف رئاستنا للمنظمة ترسيخ التوازن بين أبعادها الثلاثة: السياسية والعسكرية، والاقتصادية، والإنسانية. وقد حاولنا، ما أمكن، إيجاد أشكال من التعاون مع الأمم المتحدة في تلك المجالات، حول مسائل مثل مشاكل البلدان غير الساحلية، ومكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب. وفي أثناء رئاستها، عملت بلجيكا بفعالية للإسهام في إيجاد حل لما يسمى بالصراعات المجعدة. لكن هذه الحلول لن تكون ممكنة إلا إذا عوّلتنا على الإرادة الصادقة لجميع الأطراف المعنية بالمضي قدما.

وبعض الانتقادات الموجهة إلى الأمم المتحدة لها ما يبررها، ولذا لا بد لنا أن نواصل عملية الإصلاح، التي من شأنها بالدرجة الأولى أن تعزز مشروعية الأمم المتحدة وفعاليتها ومصداقيتها. وينبغي لهذه الانتقادات ألا تقلل من أهمية النجاحات التي أضافتها الأمم المتحدة إلى رصيدها. وأشار هنا إلى الزيادة الكبيرة في عدد عمليات حفظ السلام.

وتطوره. لهذا، رحبنا بوقف إطلاق النار الأخير، الذي تم التوصل إليه مع حركة قوات التحرير الوطنية. لكنني أخشى أن تتلاشى تلك الآمال. فردود فعل الحكومة حيال الصحافة والمعارضة، فضلا عن إدارتها للشؤون العامة، تلقي بظلالها على تطور العملية الديمقراطية.

فالأمين العام نفسه أعرب بوضوح شديد عن مخاوفه بشأن الحالة في بوروندي. والشركاء الإنمائيون والشركاء الإقليميون يشاركونه تلك الشواغل. فينبغي استخدام جميع الوسائل الممكنة لتعزيز العملية الديمقراطية في بوروندي، فضلا عن تعزيز إمكاناتها الإنمائية. فالديمقراطية ينبغي ممارستها بالكامل ووسائل الإعلام المسؤولة، والمجتمع المدني المسؤول، عناصر أساسية في هذا المجال. وينبغي توطيد حكم القانون لما فيه مصلحة الجميع ومشاركتهم. ومن هذا المنظور، لا بد من الحوار مع الشركاء السياسيين الوطنيين. وللحكومة الجديدة دور حيوي في هذا الشأن. فلجنة بناء السلام الجديدة ستتيح لنا فرصا لإجراء حوار صريح ومفتوح بشأن جميع هذه المسائل.

وكما يعلم الجميع، فإن منظمنا تولي الآن اهتماما أكبر للدول الخارجة من الصراع وتمر بمرحلة انتقالية. إذ أن خطر تجدد التوترات في بلدان لا تزال هشة هو خطر حقيقي جدا. والانتخابات الحرة والديمقراطية مهمة، لكنها جزء واحد، فقط، من عملية إعادة بناء سيادة القانون. ولا يمكننا أن نغفل عن الطريقة التي تمارس بها السلطة فعلا. فينبغي لنا أن نعيد بناء الدول بحيث تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها نحو جيرانها وشعوبها. كما يجب أن تكون قادرة على الدفاع عن سيادتها وحدودها بدون أن تهدد استقرار شركائها، وأن يكون لديها جيوش محترفة وموالية لها، وفي هذه الدول، يجب ألا تمارس السلطة لمصلحة فئة قليلة، وإنما استجابة لتطلعات الشعوب. والحكم الرشيد ينبغي أن يكون في صميم هذه العملية.

الاهتمام العالمي. وقد اتخذت الجمعية عددا كبيرا من القرارات الهامة. كما توصل أعضاء الجمعية إلى اتفاقات تمثل علامات بارزة وتعهدوا بالتزامات هامة.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فإن التهديدات للسلام والأمن العالميين، ولكرامة الإنسان، هي الآن أكثر خطورة من أي وقت مضى وهذا هو الوضع السائد اليوم لأنه ينبغي لنا أن نبدأ بمعالجة الأسباب الجذرية الحقيقية للمشاكل التي تواجهنا. ويرى وفدي أن ضمان السلام العالمي سيبقي مهمة عسيرة علينا، ما دامت الأكثرية في البلدان النامية وفي أماكن أخرى من العالم تعاني مذلة الفقر والحرمان، بينما نبقي نحن على اعتقادنا بأن الأمر لا يعدو أن يكون عملا كالمعتاد.

وعلى أن نسأل أنفسنا لماذا يحدث عدد كبير من المشاكل الدولية التي تصدر جدول أعمال الأمم المتحدة في الجزء النامي من العالم. هذه مسائل حقيقية تمس الحياة اليومية للشعوب، وتتطلب حولا ملحة ظلت حتى الآن بطيئة الوصول للغاية.

إنها مسؤولية الجمعية العامة أن تضمن أن ما نتفق عليه أو نتعهد بتنفيذه سيتم في الوقت المناسب. وما زال إعلان الألفية الذي اعتمدناه هنا قبل ستة أعوام (القرار ٢/٥٥) يمثل علامة مهمة لأنه أحدث تحولا نموذجيا من التركيز على إعلان الالتزامات إلى العمل. غير أنه توجد بعض العقبات التي تحول دون بلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

وفي المجالات التي أحرز تقدم بشأنها، يجب أن نُشيد بما يستحق الإشادة. وفي هذا السياق، ترحب أوغندا بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ليعمل جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما يُسعدنا ما تم إنجازه على وجه السرعة لإنشاء لجنة بناء السلام كآلية حكومية

ومن جهة أخرى، فإن معدلات الفقر تتراجع على صعيد العالم أجمع، بفضل التقدم المثير للاهتمام الذي تحقق في آسيا بشكل خاص. ولئن كان الفقر المتزايد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم ينعكس مساره بعد، فإن تقرير ٢٠٠٦ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية يؤكد أن العديد من البلدان الأفريقية لديها الآن إمكانية لتحقيق نمو طويل الأجل من شأنه تحسين مستوى المعيشة لشعوبها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه تحية صادقة للأمين العام، السيد كوفي عنان. فقد عمل بدون كلل، موظفا مهاراته السياسية والتفاوضية في خدمة السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وأود أن أعبر عن امتناني العميق له على ما أبداه من تفان على رأس منظمته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة لمعالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا.

السيد كوتيسا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهني السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وإنني لعلّى يقين من أنها، بثروتها من الخبرة، ستقود مداولاتنا بفعالية. كما أود أن أشكر سلفها، السيد يان إلياسون من السويد، على الطريقة التي أدار بها الشق الرفيع المستوى من الجمعية العامة في دورتها الستين.

واسمحوا لي أيضا أن أحيي الأمين العام كوفي عنان على قيادته لمنظمتنا. فولايته الممتدة لعشر سنوات حفلت بتغييرات أساسية. فقد شهدت الأمم المتحدة إصلاحات كبرى موجهة نحو إيجاد مؤسسة أكثر كفاءة وفعالية. وإننا على يقين من أنه سيتربك وراءه منظمة أكثر حيوية، قادرة على مواجهة تحديات عالمنا.

وأوغندا بصفتها داعمة صلبة لتعددية الأطراف، ترى أن الجمعية هي المحفل الأكثر ملاءمة لمعالجة المسائل ذات

إننا نشعر بخيبة الأمل ونحن نرى أنه لم يُحرز تقدم يُذكر حتى الآن بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمارات المباشرة الأجنبية أو الديون أو حتى الوصول إلى الأسواق. وتعتبر استكمال جدول أعمال التنمية لمنظمة التجارة العالمية مثال حي على ذلك. فقد انطلقت جولة الدوحة الإنمائية كعملية توفر للبلدان النامية في نهاية المطاف فرصة عادلة للمنافسة في الأسواق العالمية. وكان من المتوقع استعادة الزخم للسوق المفتوحة مع إعطاء أولوية حقيقية لشواغل البلدان النامية ومصالحها. ولكن بعد خمس سنوات من بدء الجولة، لم تتفق على فتح الأسواق أو إلغاء الإعانات التمييزية.

ويعتقد وفد بلادي بقوة أن ذلك الفشل يرجع جزئياً إلى عدم توفر الإدارة العالمية الجيدة للنظام متعدد الأطراف وضعف التنسيق وانعدام الترابط. ولئن كانت الأمم المتحدة مسؤولة عن تحديد الأسباب التي تحول دون بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المنظمة هي الهيئة المناسبة لمتابعة تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها شركاء التنمية. ويجب إيجاد آلية فعالة للقيام بذلك.

وُثِّب أوغندا بالمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، البحث عن وسائل جديدة وأكثر فعالية لتعزيز التوافق في الآراء بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية لسلام مجتمعاتنا العالمي وأمنه ورفاهه. وبهذا الخصوص، فإننا نرحب بعقد الأحداث الرفيعة المستوى المقرر تنظيمها بالترادف مع هذه الدورة ونحث على ذلك.

لقد أسفر الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عقد في الأسبوع الماضي عن نتائج مهمة ستكون ذات قيمة كبيرة في صياغة سياسات الهجرة الدولية والتنمية. وفي نفس هذا الإطار، نرحب بقرار عقد الاجتماع

دولية مهمة لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الحرب إلى السلام الدائم. ونرحب بهذه الإنجازات ونعتبرها إسهامات مهمة في برنامج إصلاح الأمم المتحدة.

ولئن أمكن إحراز تقدم يستحق الإشادة في مجالات الإصلاح الأخرى، فإنه لا يزال هناك شعور كبير بالإحباط إزاء إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. ويرى وفد بلادي أن توسيع عضوية مجلس الأمن هو أهم أوجه إصلاح الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن العالميين.

ومن البديهي الآن أن مجلس الأمن لا يعبر عن الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم، بل يعبر فحسب عن ميزان القوى الذي كان سائداً في الأربعينات من القرن الماضي. وأفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا يوجد لها عضو دائم في مجلس الأمن رغم مساحتها وعدد سكانها. ولذلك، فإن أفريقيا تطالب بمقعدين دائمين على الأقل في المجلس. ونحن نقر بأن حق النقض أمر لا يتماشى مع روح العصر ولكن مادام قائماً، فيجب أن نطالب به لأننا لا نريد أن ننضم إلى المجلس كأعضاء من الدرجة الثانية لا يمتلكون حق النقض.

ويمثل عدم التوصل إلى اتفاق حول كيفية دفع جدول أعمال التنمية قدماً أحد أهم شواغلنا. فمن غير المقبول أن تستمر قطاعات كبيرة من المجتمع العالمي في العيش على أقل من دولار واحد يومياً، في حين توجد لدينا الطاقة والوسيلة لانتشالهم من براثن الفقر المدقع. ويجب أن نعالج هذه المشكلة على وجه الاستعجال. ومن بين الوسائل لتحقيق ذلك الوفاء بالتزاماتنا الواردة، على سبيل المثال، في توافق آراء مونتريري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وخطة عمل بروكسل، وما إلى ذلك. ويجب أن نحدد نقاطاً مرجعية قابلة للقياس لبلوغ تلك الأهداف.

مساندة عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والرفع الجزئي لحظر السلاح ليتسنى نشر بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة وكذلك قوات الاتحاد الأفريقي.

وعلى الصعيد الوطني في أوغندا، توجد منظمة تسمى "جيش الرب للمقاومة" وهي جماعة إرهابية ليس لها جدول أعمال سياسي، مارست الإرهاب لسنوات ضد سكان شمال أوغندا، حيث دأبت على قتل المواطنين وإصابتهم بعاهات مستديمة، واحتطاف الأطفال لتدريبهم ليكونوا قتلة واستخدامهم كرقيق جنسي. لقد هُزم جيش الرب للمقاومة الآن وفرت فلوله إلى غارامبا بارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودخلت حكومة أوغندا الآن في محادثات سلام مع جيش الرب للمقاومة بوساطة حكومة جنوب السودان بغية استعادة السلام والاستقرار.

وبعد تحليل الموقف بعناية، قررت حكومة أوغندا اتخاذ قرار مؤلم بعرض العفو على القيادة العليا لجيش الرب للمقاومة بهدف تسهيل محادثات السلام. وكان القرار مؤلماً لأننا لا نتغاضى عن الإفلات من العقاب ولا نجيزه لأي سبب. غير أننا مقتنعون بأن النظام القضائي التقليدي البديل الذي نعتزم تطبيقه يمثل حلاً منصفاً وينبغي منحه فرصة. وناشد المجتمع الدولي مساندة العملية التي شرعنا فيها. ونحن مصممون على حل الصراع سلمياً. إن شعبنا يريد السلام وقد عقدنا العزم على منحه إياه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبو بكر القريبي وزير خارجية اليمن.

السيد القريبي (اليمن): أود في البداية أن أهنيئ رئيسة الجمعية العامة على توليها إدارة أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ومما يدعو إلى الاعتزاز، أن ترأس هذه الدورة سيدة عربية من البحرين الشقيقة. كما لا يفوتني

الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً لأنه سيثري ذلك الاستعراض.

وفيما يتعلق بتنمية أفريقيا، فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي الإطار الرئيسي للعمل. وما زلنا نحث شركاء التنمية على مساندة جهود أفريقيا بالمساهمة بصورة إيجابية وفعالة في تنفيذ استراتيجية التنمية الإقليمية هذه. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، فإننا نطالب على وجه الخصوص بأن يركز التمويل الآتي من الأنظمة الإنمائية للأمم المتحدة على أولويات أفريقيا حسبما تحددها الدول الشريكة، مع الحرص على تفادي تحويل موارد التنمية إلى أنشطة أخرى يتحكم فيها المانحون.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في منطقتنا. إن أمن أوغندا وتنميتها يرتبطان بصورة مباشرة بالتطورات في منطقة البحيرات الكبرى. ولذا، فإننا ملتزمون بشدة بتحقيق السلام والأمن، وما زلنا نقوم بدور رئيسي في البحث عن السلام والأمن الدائمين في منطقتنا.

نرحب بالتطورات الإيجابية في جنوب السودان بعد توقيع اتفاق السلام الشامل. ونساند تماماً العملية الديمقراطية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونُهيي بجميع الأطراف المعنية أن تمنح ثقتها الكاملة للعملية ليتسنى استكمالها بنجاح. وتحقق المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي برئاسة أوغندا تقدماً مطرداً ونحن نثق كُلية في نجاحها.

كما تود أوغندا مناشدة المجتمع الدولي، وبالأخص شركاء التنمية، مساندة مبادرات السلام في المنطقة بالإسهام بسخاء في نجاح المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي نظمته الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بالصومال، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساندة الحكومة الاتحادية المؤقتة. وندعو مجلس الأمن إلى

جاء العدوان الإسرائيلي على مدى ٣٣ يوما. ونؤكد هنا على أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يجب ألا يعرض وحدة لبنان للخطر وألا يؤدي إلى فتنة طائفية وأن يلزم إسرائيل بتعويض لبنان عن الدمار الذي ألحقته به.

إن ما تمارسه إسرائيل من اغتيالات فردية ضد القيادات الفلسطينية واختطاف رئيس البرلمان ونائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء لخير مثال على تجاهلها التام لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي يفرض على مجلس الأمن التعامل بحزم مع الاعتداءات الإسرائيلية وطلب الإفراج عن كافة القيادات الفلسطينية والأسرى من سجون إسرائيل والتعامل مع قضية الصراع العربي - الإسرائيلي بنوع من المسؤولية والحياد إذا أريد لمنطقة الشرق الأوسط الاستقرار ولإسرائيل الأمن.

ومن أجل تحقيق السلام العادل والشامل، طلبت الدول العربية عرض ملف الصراع العربي الإسرائيلي على مجلس الأمن لإنهاء هذا الصراع، وأملنا أن ينتهز المجلس هذه الفرصة السانحة ليتعامل بمسؤولية تاريخية مع هذا الملف لمنع المزيد من الحروب والصراعات في المنطقة. أما إذا فشل مجلس الأمن في التعامل بجدية مع الرغبة العربية لإحلال السلام، فعليه أن يتحمل نتائج هذا الموقف بتجاهل حل هذا الصراع الذي عانت منه المنطقة وستستمر هذه المعاناة من كل الأطراف.

ومن على هذا المنبر ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف مع الحكومة العراقية المنتخبة لبسط سيطرتها وإنهاء موجات العنف، وندعو كافة الأطراف الخارجية إلى عدم التدخل في الشأن العراقي، مع التمسك بوحدة العراق وإنهاء احتلال أراضيه.

أن أشكر السيد يان إلياسون، رئيس الدورة السابقة، على جهوده القيمة والواضحة في أعمال الجمعية العامة، والنتائج الطيبة التي حققها لمنظمتنا، لا سيما جهوده الدؤوبة لإصلاح الأمم المتحدة. وأرحب ترحيبا حارا بانضمام جمهورية الجبل الأسود إلى أسرتنا الدولية.

ويسعدني أن يتزامن مع اجتماع الجمعية العامة هذا العام عرس ديمقراطي جديد في بلدي اليمن. فقد جرت اليوم، ٢٠ أيلول/سبتمبر، ثاني انتخابات رئاسية مباشرة، وانتخابات للمجالس المحلية، في أجواء تنافسية حرة ونزيهة وأظهرت درجة النضج التي وصل إليها الشعب اليمني في الممارسة الديمقراطية والتي عكست تمسك بلادي بالديمقراطية منهجا للتداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية وتحقيق التنمية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

إن التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة اللبنانية والفلسطينية وما تعرض له لبنان الشقيق من دمار للبنية التحتية جراء آلة الحرب الإسرائيلية التي حصدت أرواح الأبرياء من المدنيين الأطفال والشيوخ والنساء، وكذلك التهديد بالقتل والاعتقالات خارج نطاق القانون وممارسة أمور تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة. إن المحازر التي ارتكبتها آلة الحرب الإسرائيلية بحق المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وأبرزها مذبحه قانا (٢)، التي كان معظم ضحاياها من الأطفال دون الثانية عشر عاما، وشهدتها العالم بأسره عبر القنوات الفضائية قد أثارت مشاعر السخط والتنديد من كل شعوب العالم مما يتطلب منا مواقف أكثر حزما في مواجهة السياسات الإسرائيلية المعتمدة على العنف وإرهاب الدولة.

ومما زاد الأسى أن تقف هذه المنظمة مكتوفة الأيدي أمام ما تعرض له الشعب اللبناني من خراب ودمار هائل

إن الجمهورية اليمنية وهي تجدد التزامها بمكافحة ظاهرة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، تؤكد أن هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعاتنا وديننا الإسلامي، تنبع، في جملة أمور من الشعور السائد بغياب العدالة الدولية وانتشار الأحكام والفتاوى المضللة والرؤى الخاطئة تجاه معتقدات الغير أو جنسهم أو عرقهم، الأمر الذي زعزع الثقة بين الشعوب وأدى إلى ظهور التطرف والإرهاب مما يحتم عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب ومعالجة أسبابه وإزالة العوامل التي تقود إليه والمتمثلة في الفقر والبطالة والحرمان من التعليم وغياب العدالة الدولية، مع التمييز بين الإرهاب الذي يستهدف المواطنين الأبرياء وترويعهم وبين الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

إن الجمهورية اليمنية لتؤكد مجدداً على أهمية الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٠، وكذلك على توافق مونتيري. كما تعبر عن قناعتها بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية والاستخدام الفعال لها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أمران جوهريان لتحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية.

ونود أن نشير هنا إلى ضرورة منح الدول النامية قدراً أكبر من الحرية لتطوير وإدارة برامجها التنموية، وفق أولوياتها الوطنية وحسب الظروف الخاصة بكل بلد، وبما يتفق والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالتنمية.

وانطلاقاً من حرص حكومة الجمهورية اليمنية على أن يكون الإنسان محور التنمية وغايتها؛ فقد قامت بوضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع الصدارة ضمن سياساتها وخططها الخمسية للتنمية ٢٠٠٦-٢٠١٠، كما عملت جاهدة على دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتلك الأهداف. ومن أجل ذلك، بادرت الجمهورية اليمنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية في المجال

وفيما يخص السودان، فإننا نجد دعمنا لجهود الحكومة السودانية لإحلال السلام في دارفور وفقاً للخطة الأمنية المقدمة إلى مجلس الأمن. ونرحب بقرار بقاء القوات الأفريقية لحفظ السلام حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر مع ضرورة توفير الدعم اللوجستي والعددي لها حتى تتمكن من القيام بدورها، لأن إرسال أي قوات دولية دون موافقة الحكومة السودانية يعد خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالشأن الصومالي فإن الجمهورية العربية اليمنية تبارك الجهود الأفريقية - العربية لتحقيق المصالحة بين الحكومة الصومالية المؤقتة واتحاد المحاكم الشرعية الإسلامية، ونتائج المباحثات التي عقدت في الخرطوم برعاية الجامعة العربية في الفترة من ١ إلى ٥ أيلول/سبتمبر الحالي، داعين الأطراف الدولية كافة إلى تقديم كل أشكال الدعم للحكومة الصومالية بما يمكنها من إعادة إعمار الصومال وبناء مؤسسات الدولة. وستظل الجمهورية اليمنية كما كانت شريكا في عملية المصالحة وداعمة لجهود الأطراف كافة مع تأكيدها على أن أي تدخل خارجي في الصومال سيؤدي إلى اتساع رقعة المواجهة والعنف في القرن الأفريقي.

إن الجمهورية اليمنية وهي تؤكد على حق الدول في امتلاك التقنيات النووية للأغراض السلمية، فإنها تجد تمسكها بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي، مع إلزام إسرائيل بالامتنال لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ضماناً لاستقرار المنطقة ومنعاً للتسابق النووي فيها.

وانطلاقاً من حرص الجمهورية اليمنية على تعزيز الثقة بين الدول الساعية إلى تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنها تدعو إلى التعاون في هذا المجال من خلال إنشاء هيئة مشتركة للأبحاث النووية للاستخدامات السلمية وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم باسم حكومة الجمهورية اليمنية بجزيل الشكر والتقدير لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده الدؤوبة والمخلصة في إدارة شؤون المنظمة خلال فترتي توليه منصب الأمين العام، ورفع لوائها لخدمة البشرية، في أناة وصبر طيلة توليه لهذا المنصب الرفيع، متمنيا له التوفيق في مهامه المستقبلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يطلبون الكلمة ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة، فإن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تُحدد مدتها بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتلقاها الوفود من مقاعدها.

السيد دولاتيار (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد استمعت الجمعية العامة مرة أخرى إلى عدد من المزاعم العارية عن الصحة والسخيفة بشأن جمهورية إيران الإسلامية التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي.

وفي الحقيقة، لقد أصبح استغلال ممثلي ذلك النظام، القائم على العنف والاحتلال وإرهاب الدولة وسفك الدماء، أي فرصة لتوجيه مزاعم عارية عن الصحة ضد الآخرين ممارسة مبتذلة الغرض منها تحويل أنظار المجتمع الدولي عما يقترفه من جرائم وإرهاب دولة في الشرق الأوسط.

إن النظام الإسرائيلي، منذ نشأته وطوال كل هذه السنين من العدوان، وإرهاب الدولة، وسفك الدماء، لم يدخر جهداً في مغالطة المجتمع الدولي وتضليله، باستخدام أساليب دعائية خبيثة. فلا غرابة إذن أن يشن ممثل ذلك النظام، الذي يحكمه دائماً مرتكبو جرائم شتى ضد الإنسانية

المالي والإداري والقضائي، آخرها الفصل التام للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وتعيين رئيس لها من القضاة، وأشرت منظمات المجتمع المدني باعتبارها شريكا أساسيا في عملية النهوض الاقتصادي والسياسي وتنمية المجتمع. إضافة إلى ذلك، تعمل الجمهورية اليمنية بالتعاون مع الدول المانحة، والمنظمات الدولية المتخصصة، في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية، الرامية إلى التخفيف من الفقر، والتي تركز على دعم برامج المشاريع الصغيرة، والتوسع في التعليم التقني، وتوفير الخدمات، وتعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد وهي خطة طموحة تتطلب دعماً دولياً لها، حتى تحقق أهدافها، وتعود إلى نقلة نوعية في التنمية البشرية في اليمن.

ونحن نقف على عتبات القرن الحادي والعشرين، نجد أنفسنا بحاجة إلى إعادة النظر في منظومة العلاقات الدولية، بحيث تقوم على أساس من الثقة والحوار والتعاون، ومما لا شك فيه، أننا جميعاً متفقون على أن الممارسة الديمقراطية والحريات هي جوهر الإصلاح المنشود، وأود هنا أن أشدد على أن إصلاح السياسات الوطنية، من ناحية، وإصلاح السياسة الدولية، من ناحية أخرى، وجهان لعملة واحدة، وأن ديمقراطية العلاقات الدولية ستكون سندا لديمقراطية السياسات الوطنية، ودعامة حقيقية لها، وذلك يتطلب أن تصبح الأمم المتحدة ذاتها القدوة التي تُحتذى في ممارسة الديمقراطية. مما يتطلب إصلاح الأمم المتحدة، وإعادة هيكلتها، وتفعيل دورها، واستعادة مكانتها وهيبتها الدولية، بما في ذلك، توسيع عضوية مجلس الأمن ليشمل القارات الخمس ويحقق العدالة والتمثيل لجميع الحضارات، مع ضرورة إعطاء دور أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في رسم السياسات الدولية الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة تنفيذها، بما يعزز الجهود الدولية في دفع مسيرة التنمية، ومعاونة الدول النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، التي طالبت ذلك النظام بالاسم بالانضمام إلى المعاهدة فوراً وبدون أي شرط.

إن المزاعم والبيانات التي لا أساس لها التي أطلقتها ممثلة النظام الصهيوني في الجمعية العامة هذا المساء تظهر بجلاء أن من يفرضون على بلدي ضغوطاً متزايدة وغير معقولة ولا أساس لها من الصحة، هم في الواقع يحاولون أن يخدموا مصالح النظام الإسرائيلي غير الشرعي. ونحن نؤمن بأن المجتمع الدولي والرأي العام العالمي يدركان جيداً هذه الخدعة ولن يخضعوا للضغط الرامي إلى حماية الممارسات والسياسات غير القانونية للنظام الصهيوني ومصالحه غير المشروعة.

وفيما يتعلق بالاعتداء الإسرائيلي الأخير على لبنان، فإن ممثلة النظام الصهيوني ألقى على مسامعنا في هذه القاعة محاضرة قالت فيها إن الديمقراطية جيدة وأن الإرهاب سيئ، ولكنها نسيت الاحتلال. فقد قالت "إن الإرهاب هو الإرهاب حتى عندما يسمى مقاومة". ويبدو بالنسبة للصهيوني أن الاحتلال مقبول، والمشكلة الوحيدة هي مقاومة الاحتلال. وحسب العقيدة والممارسة الصهيونية، فإن أي شكل لمقاومة الاحتلال أمر سيئ وممنوع. وبالنسبة للصهاينة، فإن المقاومة تعني التطرف، وفي نظرهم الاعتدال يعني السلبية وقبول الخضوع. ولا بد لي أن أذكر هذه الممثلة ومؤيديها بأن الاحتلال، هو الاحتلال وجرائم الحرب هي جرائم حرب والوحشية والعدوان هما وحشية وعدوان، بغض النظر عن التسميات.

وأود أيضاً أن أتكلم في إطار حق الرد على ملاحظة أخرى. ففي هذا الصباح، أطلق وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة مزاعم غير مقبولة ضد السلامة الإقليمية لبلدي. وبما أننا سجلنا بوضوح مراراً وتكراراً موقفنا بالنسبة

وجرائم حرب، هذه الحملة الدعائية التي لا أساس لها والمفتعلة علاجاً لانعدام شرعيته، وذراً للرماد في العيون لإخفاء جرائم الحرب التي اقترفها.

وعلى مدى العقود الستة الماضية، انتهك النظام الإسرائيلي بصورة مستمرة ومتعمدة العديد من القوانين والأعراف الدولية، ناهيك عن العشرات من قرارات الأمم المتحدة، التي لم تلق من هذا النظام غير الشرعي وغير المسؤول سوى التحدي التام.

وفي ذلك السياق، يمكن الإشارة خصوصاً إلى سياسة النظام الإسرائيلي الخبيثة بشأن المسألة النووية، التي تكشف ترسانته النووية التي أخفاها وتابع توسيعها بلا هوادة خلال العقود الماضية. ولا ينزع أحد في أن هذه السياسة الخبيثة ما فتئت تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط المتقلبة على مدى أعوام. وفي حقيقة الأمر، فإن الخطر النووي الذي تمثله إسرائيل وقدراتها في مجال القذائف إذا ما اقترنت بسلوكها ونواياها الشريرة، يشكل خطراً حقيقياً لا يهدد السلم والأمن الإقليميين فحسب، بل العالم أجمع. ولذلك، لا بد للمجتمع الدولي من التصدي لهذا الخطر على وجه الاستعجال وبجزم.

وينبغي أن يواجه ذلك النظام بجهة موحدة، وأن يبقى تحت ضغط مستمر كيما يتخلى عن برنامجهِ النووي، ويضع كل مرافقه النووية تحت الرقابة الدولية. وجمد بالذكر أن العقبة الوحيدة التي تعترض إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تتمثل في عدم انضمام ذلك النظام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشغيله السري المستمر لمرافقه النووية غير الخاضعة للضمانات، بمساعدة دول محددة وعودها التكنولوجي.

ولم يعبأ ذلك النظام بالنداءات الدولية المستمرة في محافل عديدة، وخاصة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ للأطراف في

دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، تعلن مجدداً أن الوجود الإيراني في هذه الجزر الإماراتية منذ عام ١٩٧١ هو احتلال عسكري غير قانوني، بل مخالف بكل أشكاله ومضامينه لقواعد العلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وبالتالي، لا بد من تصحيحه.

كما أود أن أكرر ما جاء في خطاب سمو وزير خارجية بلادي هذا اليوم، حيث دعا حكومة إيران الإسلامية إلى القبول بإحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية. فإما أن تستجيب بجدية إلى المبادرات السلمية التي طرحتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتسويتها بالطرق السلمية، سواء من خلال إجراء مفاوضات سلمية ثنائية أو بالقبول بإحالتها إلى محكمة العدل الدولية للاحتكام إلى رأيها القانوني.

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/٢١.

لتنك المسألة، فإنني لست بحاجة إلى الخوض في التفاصيل في هذا المقام. إن جمهورية إيران الإسلامية تحترم التزاماتها الدولية احتراماً كاملاً، وخصوصاً تلك الناشئة عن مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إساءة فهم أو تأويل أو تطبيق مذكرة التفاهم - إن وجدت - ينبغي معالجته بنية حسنة من خلال آلية متفق عليها من أجل التوصل إلى حل مقبول.

وحكومة بلدي، من جانبها، ما فتئت ترحب بالتفاعل وتبادل الآراء بين المسؤولين في إيران والإمارات العربية المتحدة بشأن المصالح والشواغل التي تهم البلدين. ونؤمن بأن الحوار بين الحكومتين من شأنه أن يؤدي دوراً حاسماً في إزالة أي سوء فهم.

السيد الحبسي (الإمارات العربية المتحدة): إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي حرصت مراراً وتكراراً على إبداء موقفها الثابت والمبدئي تجاه قضيتها الوطنية لجزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وسيادة